

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية



العنوان

إستراتيجيات إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية

- دراسة لعينة من المصارف الإسلامية -

خلال الفترة (2017-2021)

مذكرة مقدمة إستكمالاً لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: إقتصاد نقدي و بنكي

إشراف الأستاذ:

محمد مرابط

إعداد الطالبة :

- آية شباح

رئيسا	جامعة جيجل	أستاذة محاضرة ب-	سهام بشكيط
مشرفا و مقررا	جامعة جيجل	أستاذ محاضر أ-	محمد مرابط
مناقشا	جامعة جيجل	أستاذة مساعدة أ-	فاطمة بوسالم

السنة الجامعية: 2021/2022

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل -
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم الإقتصادية



العنوان

إستراتيجيات إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية
-دراسة لعينة من المصارف الإسلامية-
خلال الفترة (2017-2021)

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماستر قسم العلوم الإقتصادية
تخصص: إقتصاد نقدي و بنكي

إشراف الأستاذ:
محمد مرابط

إعداد الطالبات :
- آية شباح

رئيسا	جامعة جيجل	أستاذة محاضرة ب-	سهام بشكيط
مشرفا و مقررا	جامعة جيجل	أستاذ محاضر أ-	محمد مرابط
مناقشا	جامعة جيجل	أستاذة مساعدة أ-	فاطمة بوسالم

السنة الجامعية: 2021/2022

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

The image displays the Basmala in a highly stylized, bold black calligraphic font. The text is arranged in a circular, slightly tilted composition. Five prominent vertical arrows point upwards from the top of the letters, indicating the direction of the main strokes. Small numbers (1, 2, 3) and arrows are placed at various points along the curves and junctions of the letters to guide the viewer through the correct sequence and direction of the pen strokes. The overall style is clean and instructional, typical of a calligraphy teaching resource.

شكر وعرفان

اللهم لك الحمد حتى ترضى ولك الحمد إذا رضيت إليك يرجع الفضل كلو سره وعلانية أما بعد :
الحمد لله الذي أحكم الأمور وقدر الأشياء ودبرها ونور الأعمال ويسرنا نسأل الله عز وجل أن
يجعلنا موفقين في هذا العمل المتواضع

نتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى أستاذنا المشرف "مرابط محمد" على قبوله الإشراف على هذا العمل
وعلى صبره وتوجيهاته ونصائحه القيمة علميا وعمليا طوال فترة إنجاز المذكرة كما نتقدم بالشكر
إلى كافة الأساتذة والموظفين بالكلية الذين قضينا معهم خمس سنوات على كل ما قدموه لنا
وبالأخص على صبرهم علينا .وأخيرا نتقدم بجزيل الشكر إلى كل من مد يد العون والمساعدة في
إخراج هذا البحث على أكمل وجه.

شكرا

إهداء

أهدي تخرجي
إلى من جرع الكأس
فارغاً ليسقيني قطرة حب
إلى من حصد الأشواك في دربي
ليمهد لي طريق العلم
" أبي و أمي "
إلى العائلة الكريمة إخوتي ياسر زكرياء و شعيب وأخواتي أمينة و روضة
إلى حفيد العائلة "عمران"
إلى أعز صديقات هدى , ميمو و إيمان
إلى من اختارني واخترتة رفيق الدرب
خطيبي
و إلى كل من تمنى لي الخير يوماً

آيتا

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
	الشكر
	الإهداء
X -IX-VII	فهرس المحتويات
XII	فهرس الجداول
XVXIV	فهرس الأشكال
XVII	فهرس الملاحق
أ	مقدمة
الفصل الأول: التأسيس النظري للمصارف الإسلامية	
08	تمهيد
	المبحث الأول: ماهية المصارف الإسلامية
09	المطلب الأول: نشأة و تطور المصارف الإسلامية
12	المطلب الثاني: مفهوم المصارف الإسلامية
12	المطلب الثالث: خصائص المصارف الإسلامية
13	المطلب الرابع: أنواع المصارف الإسلامية
16	المطلب الخامس: أهداف المصارف الإسلامية
	المبحث الثاني: مصادر و إستخدامات الأموال في المصارف الإسلامية
18	المطلب الأول: المصادر الداخلية في المصارف الإسلامية
20	المطلب الثاني: المصادر الخارجية في المصارف الإسلامية
21	المطلب الثالث: إستخدامات الأموال في المصارف الإسلامية
	المبحث الثالث: المصارف الإسلامية و البنوك التقليدية و المشاكل التي تواجهها
25	المطلب الأول: أوجه التشابه بين المصارف الإسلامية و البنوك التقليدية
26	المطلب الثاني: أوجه الإختلاف بين المصارف الإسلامية و البنوك التقليدية
28	المطلب الثالث: المشاكل التي تواجه المصارف الإسلامية
32	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: آلية إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية	
34	تمهيد
	المبحث الأول: المخاطر البنكية

35	المطلب الأول: مفهوم المخاطر
36	المطلب الثاني: أسباب المخاطر
	المبحث الثاني: ماهية إدارة المخاطر
39	المطلب الأول: نشأة إدارة المخاطر
40	المطلب الثاني: مفهوم إدارة المخاطر
41	المطلب الثالث: أساليب إدارة المخاطر
42	المطلب الرابع: أهمية إدارة المخاطر
43	المطلب الخامس: مراحل إدارة المخاطر
	المبحث الثالث: إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية
46	المطلب الأول: طبيعة المخاطر العامة في المصارف الإسلامية
48	المطلب الثاني: طبيعة المخاطر الخاصة في المصارف الإسلامية
49	المطلب الثالث: إستراتيجية إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية
59	خلاصة الفصل
لفصل الثالث: آلية إدارة المخاطر لعينة من المصارف الإسلامية	
60	تمهيد
	المبحث الأول: آلية إدارة المخاطر في البنك الإسلامي الأردني
61	المطلب الأول: تقديم البنك الإسلامي الأردني
62	المطلب الثاني: إدارة مخاطر الإئتمان في البنك الأردني الإسلامي
67	المطلب الثالث: إدارة مخاطر السيولة و السوق في البنك الأردني الإسلامي
79	المطلب الرابع: الإجراءات المتبعة من طرف البنك الأردني الإسلامي لمواجهة أزمة covid-19
	المبحث الثاني: آلية إدارة المخاطر في مصرف الراجحي السعودي
80	المطلب الأول: تقديم بنك الراجحي السعودي
82	المطلب الثاني: إدارة مخاطر الإئتمان في مصرف الراجحي السعودي
86	المطلب الثالث: إدارة مخاطر السيولة و السوق في مصرف الراجحي السعودي
92	المطلب الرابع: الإجراءات المتبعة من طرف مصرف الراجحي لمواجهة أزمة covid-19
	المبحث الثالث: آلية إدارة المخاطر في بنك بوبيان الكويتي
93	المطلب الأول: تقديم بنك بوبيان الكويتي

93	المطلب الثاني: إدارة مخاطر الإئتمان في بنك بويان الكويتي
96	المطلب الثالث: إدارة مخاطر السيولة و السوق في بنك بويان الكويتي
100	المطلب الرابع: الإجراءات المتبعة من طرف بنك بويان الكويتي لمواجهة أزمة COVID-19
102	خلاصة الفصل
104	الخاتمة
109	قائمة المراجع
	الملخص

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
10	تطور المصارف الإسلامية خلال الفترة (1975-2008)	01
27	الفروق الجوهرية بين البنوك الإسلامية و البنوك التقليدية	02
64	تعرضات مخاطر الائتمان لبنك الإسلامي الأردني خلال الفترة (2017-2021)	1-3
65	توزيع تعضات الائتمانية حسب درجة المخاطر لبنك الإسلامي الأردني خلال الفترة (2017-2021)	2-3
66	التركز في التعرضات حسب التوزيع الجغرافي لبنك الإسلامي الأردني خلال الفترة (2017-2021)	3-3
67	التركز في التعرضات الائتمانية حسب القطاع الإقتصادي لبنك الإسلامي الأردني خلال الفترة (2017-2021)	4-3
68	توزيع المطوبات (غير المخصومة) خلال الفترة (2017-2021)	5-3
70	مؤشر السيولة للبنك الأردني الإسلامي خلال الفترة (2017-2021)	6-3
73	مخاطر معدل العائد للبنك الأردني الإسلامي خلال الفترة (2017-2021)	7-3
75	مؤشر الربحية لبنك الإسلامي الأردني خلال الفترة (2017-2021)	8-3
76	التركز في مخاطر العملات الأجنبية لبنك الإسلامي الأردني خلال الفترة (2017-2021)	9-3
78	مؤشر ملاءة رأس المال لبنك الإسلامي الأردني خلال الفترة (2017-2021)	10-3
85	الحد الأقصى لمخاطر الائتمان لمصرف الراجحي خلال الفترة (2017-2021)	11-3
85	النسب المؤوية لتركزات المخاطر حسب المناطق الجغرافية لمصرف الراجحي خلال الفترة (2017-2021)	12-3
86	الضمانات المحتفظ بها من قبل مصرف الراجحي خلال الفترة (2017-2021)	13-3
87	توزيع الموجودات و المطوبات البنك على أساس فترات الإستحقاق خلال الفترة (2017-2021)	14-3
89	مؤشرات السيولة لمصرف الراجحي السعودي خلال الفترة (2017-2021)	15-3
90	ملخص أسعار العملات الأجنبية و تركزات مخاطر العملات لمصرف الراجحي خلال الفترة (2017-2021)	16-3
91	مؤشرات ملاءة رأس المال لمصرف الراجحي خلال الفترة (2017-2021)	17-3
94	النسب المؤوية لتركزات المخاطر (حسب المناطق الجغرافية) لبنك بوبيان الكويتي خلال الفترة (2017-2021)	18-3

95	توزيع الموجودات و المطلوبات البنك على أساس فترات الإستحقاق لبنك بوبيان خلال الفترة (2021-2017)	19-3
95	مؤشرات السيولة لبنك بوبيان خلال الفترة (2021-2017)	20-3
98	ملخص أسعار العملات الأجنبية و تركيزات مخاطر العملات لبنك بوبيان خلال الفترة (2021-2017)	21-3
99	مؤشرات ملاءة رأس المال لبنك بوبيان خلال الفترة (2021-2017)	22-3

قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
36	الشكل رقم (1) إحتمالية وقوع الخطر	01
38	الشكل رقم (2) أهم مسببات المخاطر	02
53	الشكل رقم (3) عقود الخطوتين	03

مقدمة

مقدمة

تقدمت البنوك الإسلامية كثيرا خلال تاريخها القصير، حيث جاءت هذه البنوك كبديل للبنوك التقليدية لتوفر في المقام الأول فرصا استثمارية وتمويلية وتجارية تتماشى مع تعاليم الشريعة الإسلامية الغراء، وفي ظل هذا التقدم، وتقييد البنوك الإسلامية بالمبادئ الشرعية، فإن دراسة القضايا المتعلقة بإدارة المخاطر في الصناعة المالية الإسلامية يعتبر موضوعا مهما وشائكا، ونظرا لأن من بين أهم المهام لهذه البنوك هو إدارة المخاطر المصاحبة للتعاملات المالية بفعالية، وباعتبار أن إدارة المخاطر من بين أهم مهام البنوك الإسلامية، فإن مستقبلها سيعتمد كثيرا على كيفية التي تدير بها هذه المخاطر المتعددة التي تنشأ من تقديم خدماتها.

ويعد القطاع المصرفي من بين أكثر القطاعات المعرضة للمخاطر خاصة بعد التحرر المالي ومستحدثات العمل المصرفي الإسلامي وتماشيه مع ما أفرزه التقدم التكنولوجي من أدوات مالية جديدة فقد أصبح موضوع إدارة المخاطر في المؤسسات المالية يحظى بأهمية متزايدة بالنسبة لصانعي السياسات والمهتمين بالاستقرار المالي، حيث يتميز العمل المصرفي الإسلامي بالمخاطرة التي تشكل التحدي الأبرز لها.

1- إشكالية البحث

ومن خلال ما سبق ذكره يمكن فإن الإشكالية المراد معالجتها من خلال هذه الدراسة تتمحور حول التساؤل الرئيسي التالي:

❖ ما هي أهم إستراتيجيات إدارة المخاطر في المصاريف الإسلامية؟

وتتدرج ضمن هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية يمكن طرحها كالتالي:

- ما هي مصادر وإستخدامات المصاريف الإسلامية؟
- فيما تتمثل أهمية إدارة المخاطر.
- كيف تتم معالجة المخاطر في المصارف الإسلامية.
- ما هي أهم النسب التي يعتمد عليها البنك في معرفة المخاطر داخله؟

فرضيات الموضوع:

انطلاقا من الإشكاليات السابقة فإن هذه الدراسة تقوم على اختبار الفروض التالية:

- تتنوع مصادر التمويل في المصارف الإسلامية ما بين مصادر داخلية وأخرى خارجية .
- الهدف الرئيسي لإدارة المخاطر والمتمثل في قياس المخاطر من أجل مراقبتها و التحكم فيها.
- يقوم المصرف الإسلامي بإدارة مخاطره من خلال إتباع جملة إستراتيجيات تساعده في التقليل منها يقوم البنك بدراسة نسب السيولة، الإئتمان، السوق.... إلخ، لمعرفة الخطر وكيفية تجنبه.

مقدمة

أهمية الموضوع:

نظرا إلى أهمية المصارف الإسلامية والدور المتنامي الذي بدأت تلعبه، سواء على المستوى الدولي، أم على الساحة المصرفية المحلية العربية والإسلامية، فإنه من الضرورة بمكان دراسة الأساليب والتقنيات إدارة المخاطر التي تتعرض لها هذه المصارف الإسلامية وبيان كيفية الوقاية منها وتجنب الوقوع فيها أو كيفية مواجهتها ومعالجتها في حال وقوعها.

أهداف الدراسة

يهدف هذا البحث إلى توضيح الآلية التي يتم من خلالها إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية وبما يسهم في إيضاح عدد من النقاط التي تتعلق بالأمور الآتية:

- مفهوم العمل المصرفي الإسلامي، والأعمال التي يمولها المصارف الإسلامية.
- المخاطر التي تتعرض لها المصارف الإسلامية.
- معرفة أهم الأساليب و الأدوات التي تستخدمها البنوك الإسلامية لإدارة المخاطر والتحكم فيها و مواجهتها
- معرفة كيف يتم إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية.

أسباب اختيار الموضوع

ترجع أسباب اختيار الموضوع لعدة أسباب نختصرها في نقطتين

- أسباب ذاتية

- الميول والإهتمام الشخصي للدراسات الإقتصادية والمالية الإسلامية كمجال للبحث وبخاصة البنوك الإسلامية وكيفية إدارة مخاطرها ، خاصة مع الإنتشار الواسع الذي شهدته البنوك الإسلامية ومناقسة نظيرتها التقليدية.

- الرغبة في التعرف أكثر على إستراتيجيات إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية كونها تستعد عملها من الشريعة الإسلامية.

• أسباب موضوعية

- كون موضوع البحث يدخل في التخصص

- توسع نشاط المصارف الإسلامية وانتشارها الكبير عبر بقاع العالم.

- نقص الدراسات التطبيقية في موضوع إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية

5- منهج الموضوع والأدوات المستخدمة:

من أجل الإجابة على الإشكالية، ومحاولة معالجة الموضوع من شتى جوانبه اعتمدنا على المناهج التالية:

✓ **المنهج التاريخي**: من خلال الإشارة إلى نشأة و تطور البنوك الإسلامية وأيضا نشأة البنوك التي قمنا بدارستها في الجانب التطبيقي.

✓ **المنهج التحليلي**: سيتم استخدام المنهج التحليلي في دراسة مشكلة البحث، والإجابة على التساؤلات المتعلقة بها وبما ينسجم مع القروض الأساسية ويخدم هدف البحث.

مقدمة

إن المنهج التحليلي هو الأنسب لدراسة القوائم المالية وبيان الآثار المترتبة على العائد نتيجة الأساليب المتبعة في إدارة المخاطر في هذه المصارف.

6- إطار الموضوع

✓ الحدود المكانية: تناولت في الدراسة ثلاث بنوك إسلامية تمثلت في: البنك الإسلامي الأردني، بنك الراجحي (السعودية) وبنك بوبيان (الكويت).

✓ الحدود الزمنية: تم تحديد الإطار الزمني للدراسة في الفترة الممتدة من 2017 إلى 2021.

7- الدراسات السابقة

حظي هذا الموضوع باهتمام العديد من الباحثين و توجد العديد من الدراسات التي تناولت الموضوع ووقع اختيارنا على الدراسات التالية:

أولاً: الدراسة بالغة العربية

• الدراسة الأولى: خضراوي نعيمة، إدارة المخاطر البنكية - دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك البركة الجزائري ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2009. ومن أهم النتائج التي خرجت بها هذه المذكرة:

- وجود عوامل زادت من تقادم المخاطر وظهور الأزمات وإفلاس العديد من البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية.
- البنوك الإسلامية لها مبادئ وأساليب جعلتها تتصدى للمخاطر والأزمات المالية.
- البنوك الإسلامية لا تمنح التمويل دون الدراسة الجيدة للمشروع الممول وإذا مولت فهي تراقب المشروع أو تشارك فيه.

- أزمة 2008 أكدت على أن البنوك الإسلامية أكثر مقدرة ومرونة على إدارة المخاطر عن البنوك التقليدية.
- افتقار البنوك الجزائرية للأساليب الحديثة في قياس ومراقبة المخاطر.
- لا توجد إدارة خاصة بالمخاطر في البنوك الجزائرية.

إن كل من بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك البركة الجزائري معرض لمخاطر تكون شديدة بالنسبة له ورغم ذلك فبنك البركة الجزائري أقل عرضة للمخاطر من بنك الفلاحة والتنمية الريفية

• الدراسة الثانية: الأخضر لقيطي وحمزة غربي، إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية-دراسة ميدانية-¹ حيث تناول الباحث في هذه الدراسة إلى مفهوم إدارة المخاطر وأنواع المخاطر في البنوك التقليدية، لينتقل إلى المخاطر التي تواجه البنوك الإسلامية، وكيفية إدارتها، كما قام بدراسة ميدانية لإدارة المخاطر في البنوك الإسلامية. حيث كانت نتائج هذه الدراسة بأن البنوك الإسلامية تواجه البنوك الإسلامية نوعين من المخاطر، مخاطر تشترك فيها مع البنوك التقليدية وأخرى تنفرد بها، وخلص أيضاً أن شدة المخاطر التي في البنوك الإسلامية تختلف فالمخاطر الأعلى شدة هي مخاطر هامش الربح و أقلها مخاطر السوق، وهي تختلف

¹الأخضر لقيطي وحمزة غربي، إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية-دراسة ميدانية.

مقدمة

بإختلاف صيغ التمويل، حيث أن أعلى مخاطرة هي المخاطر الائتمانية بالنسبة لصيغة التمويل بالمشاركة، وأقلها هي مخاطر السيولة بالنسبة لعقود المضاربة.

• **الدراسة الثالثة:** إدارة المخاطر تحليل وقضايا في الصناعة المالية الإسلامية: لطارق الله خان¹ حيث استعرضت هذه الدراسة بصورة شاملة مفاهيم المخاطر التي تتفرد بها صناعة الخدمات المالية، كما أجرت الدراسة استطلاعاً ميدانياً للمخاطر التي تتفرد بها الصناعة المالية، و تصورات البنوك الإسلامية لهذه المخاطر، ثم قاما بتحليل نتائج الاستبيان الخاص بذلك وخلصت الدراسة إلى أن تحرير الأسواق تصحبه زيادة في المخاطر في المخاطر وعدم الإستقرار المالي.

ثانيا الدراسات بالغة الإنجليزية

الدراسة الأولى:

Rime Ben Selma Mokni and Others, **Risk management tools practiced in Islamic banks: evidence in MENA region**, Journal of Islamic Accounting and Business Research, Vol 05, Iss 01, 2014.

إن الغرض الرئيسي من هذه الدراسة هو التحقيق بالتفصيل في الطريقة التي يتم بها قياس وإدارة كل خطر من قبل البنوك الإسلامية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وقد حاول هذا البحث فحص تصورات المصرفيين الإسلاميين حول أهمية الشفافية والإفصاح العام في فهم ملف مخاطر البنك. وقد توصلت هذه الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

- ينظر إلى مخاطر السيولة على أنها الأهم، تليها مخاطر الشريعة ومخاطر عدم الامتثال ومخاطر الائتمان، بينما يتم تصنيف مخاطر السوق علناً الأقل أهمية.
- تستمر البنوك الإسلامية في الاعتماد على الأساليب التقليدية للتخفيف من مخاطر الائتمان مثل الضمانات.
- لا تستخدم البنوك الإسلامية على نطاق واسع القيمة المعرضة للمخاطر السوقية.
- تقوم البنوك الإسلامية بتنفيذ الأعمال المطلوبة لتحديد المخاطر التشغيلية.
- يظهر تحليل إدارة مخاطر السيولة أن البنوك الإسلامية تعمل على تقوية إدارة مخاطر السيولة لديها وتستخدم العديد من الأدوات السائلة.

الدراسة الثانية:

Yousfi Imane, **Risque management practices and financial performance in Jordan**, Research presented to the in international conference on Products and applications of innovation and financial engineering between the traditional financial industry and the islamic financial industry, held on May 05 and 06 2014, setif.

هدف هذه الدراسة إلى تحديد أثر ممارسات إدارة المخاطر على أداء البنوك الإسلامية الأردنية. لهذا الغرض، تحددت الدراسة الحالية مخاطر الائتمان، ومخاطر التشغيل ومخاطر السيولة ومخاطر السوق كم تغيرات توضيحية. وقد أظهرت نتائج هذه الدراسة ما يلي:

¹ طارق الله خان، إدارة المخاطر تحليل وقضايا في الصناعة المالية الإسلامية، سلسلة البنوك التجارية قضايا معاصرة، الجزء الثاني، الدار الجامعية ، 2003.

مقدمة

- تعتبر إدارة السيولة صعبة في البنوك الإسلامية بسبب نقص أو محدودية الأدوات العملية وقلة عدد المشاركين في سوق المال. نظراً لأن معظم أدوات السيولة التقليدية لا تتوافق مع الشريعة الإسلامية.
- ممارسات إدارة مخاطر الائتمان لها تأثير إحصائي سلبى وهام على الأداء، مما يعني أن هذه البنوك عانت من مخاطر الائتمان خلال فترة الدراسة وفشلت في نفس الوقت في إدارة هذه المخاطر.
- ممارسات إدارة المخاطر التشغيلية لها تأثير إحصائي سلبى وهام على الأداء، مما يعني أن هذه البنوك عانت من مخاطر التشغيل خلال فترة الدراسة وفشلت في نفس الوقت في إدارة هذه المخاطر.
- تعتبر مخاطر التشغيل إضافة حديثة إلى قائمة المخاطر التي تواجهها المؤسسات المالية ويتم الاعتراف بها الآن كنوع من المخاطر التي يمكن أن تسهم في خسائر كبيرة في جميع المؤسسات المالية.
- تظهر ممارسات إدارة مخاطر السوق تأثيراً إحصائياً إيجابياً وهاماً على أداء البنوك، مما يعني أن هذه البنوك لا تعاني لا من مخاطر السوق خلال فترة الدراسة ولا من إدارة هذا النوع من المخاطر. تشير هذه النتيجة إلى أن البنوك الإسلامية الأردنية طبقت أفضل ممارسات إدارة المخاطر فيما يتعلق بمخاطر السوق.

التعقيب على الدراسات السابقة

إن التشابه بين الدراسة الحالية و الدراسات السابقة يكمن في المضمون أي لديها نفس الهدف و المتمثل في إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية ،أما الإختلافات الموجودة بينهما فتمثل في العامل الزماني كون أن الدراسة التي قمنا بها أكثر حداثة من الدراسات السابقة فقد كانت في الفترة (2021/2017) ،و كذلك العامل المكاني المتمثل في البنوك الإسلامية التي إختارناها و مقرها (الأردن ،السعودية و الكويت)، إضافة إلى أنه في هذه الدراسة تطرقنا إلى جميع أنواع المخاطر، ولعل أهم إختلاف ميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة هو أزمة كورونا التي إجتاحت العالم بحيث تناولنا في دراستنا الإجراءات التي إعتدتها البنوك الثلاثة المدروسة لتخطي هذه الأزمة .

- خطة الموضوع

من أجل الإحاطة والإلمام بمختلف جوانب الموضوع، ارتأينا تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول. نتناول في الفصل الأول مدخل للبنوك الإسلامية ويحتوي على ثلاثة محاور رئيسية، الأول يتمثل في دراسة ماهية البنوك الإسلامية والثاني سنتناول فيه مصادر الأموال في البنوك الإسلامية، أما الثالث فسيخصص لعرض صيغ التمويل في البنوك الإسلامية. وبالنسبة للفصل الثاني فيتمحور حول المخاطر والبنوك الإسلامية، وسوف نتناول فيه ثلاثة محاور كذلك، الأول بعنوان عموميات حول إدارة المخاطر، ثانياً المخاطر في البنوك الإسلامية وأخيراً إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية. واستكمالاً للخلفية النظرية لموضوع البحث، فقد خصص الفصل الثالث للدراسة التطبيقية من خلال دراسة تحليلية لمخاطر ثلاث بنوك إسلامية وهي البنك العربي الإسلامي الدولي مجموعة البركة المصرفية، وأخيراً بنك البحرين الإسلامي وكيفية تتبعها وإدارتها.

الفصل الأول: التأسيس النظري للمصارف الإسلامية

. مهيد

- المبحث الأول: عموميات حول المصارف الإسلامية

- المبحث الثاني: مصادر وإستخدامات في المصارف الإسلامية

- المبحث الثالث: المصارف الإسلامية و البنوك التقليدية و

التحديات التي تواجهها

خلاصة الفصل

تمهيد:

تعد ظاهرة البنوك الإسلامية الحدث الأبرز على صعيد الساحة المصرفية العربية والإسلامية، بل والدولية في ربع القرن الأخير، وذلك للفرق الجوهرية في الأساس الذي تستند عليه كل من البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية، فهذه الأخيرة يتركز نشاطها أساساً على الفوائد التي تعتبر شكل من أشكال الربا المحرم شرعاً وهذا ما يتنافى مع مبادئ العقيدة الإسلامية التي تستمد منها البنوك الإسلامية مبدئها وأسسها، التي تحرم التعامل بالربا أخذاً وعطاءً وتسعى البنوك الإسلامية إلى تلبية حاجات المسلمين، سواء بإيداع أموالهم أو الحصول على قروض لتمويل مشاريعهم دون أخذ فائدة كما تسعى إلى إرساء قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية الإجتماعية والإقتصادية في المجتمع الإسلامي .

وسنحاول في هذا الفصل التطرق إلى العناصر الأساسية حول البنوك الإسلامية حيث تطرقنا في المبحث الأول والثاني إلى عموميات مصادر و إستخدامات الأموال في المصارف الإسلامية وأخيراً تناولنا أهم الفروقات بين المصارف الإسلامية ونظيرتها البنوك التقليدية وكيفية مواجهة التحديات التي قد تواجه البنوك الإسلامية

المبحث الأول :عموميات حول المصارف الإسلامية

تلعب البنوك الإسلامية دورا هاما في الحياة الاقتصادية المعاصرة خاصة في البلدان الإسلامية، وهذا بعد النزعة التحررية التي قادها بعض العلماء و المفكرين في الجانب الاقتصادي والسياسي، بهدف تطبيق الشريعة الإسلامية، التي سنتعرف عليها في هذا المبحث.

المطلب الأول : نشأة وتطور المصارف الإسلامية

تلعب البنوك الإسلامية دورا هاما في الحياة الاقتصادية المعاصرة خاصة للبلدان الإسلامية، وهذا بعد النزعة التحررية التي قادها بعض العلماء والمفكرين في الجانب الاقتصادي والسياسي، بهدف تطبيق الشريعة الإسلامية، سنتعرف عليها في هذا المبحث

أولا: نشأة المصارف الإسلامية

لم تعرف البلاد الإسلامية النشاط المصرفي في شكله الحديث إلا في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، عندما دخل العمل المصرفي الغربي، حيث كانت المصارف العاملة فيها عبارة عن فروع للمصارف الأجنبية.¹

وبعد ذلك نشأت مصارف محلية في مختلف البلدان الإسلامية تعمل وفق الأسلوب المصرفي الغربي وقد ساعد ارتفاع أسعار النفط في بداية السبعينيات من القرن العشرين، على إحداث تحولات في الدول الإسلامية المنتجة للنفط، حيث استطاعت هذه الدول بواسطة الاحتياطات النقدية التي تكونت لديها، من تنفيذ خطط تنموية طموحة، وقد ساعد هذا على نمو ازدهار النشاط المصرفي فيها، واقتربت هذه التحولات في السياسات التمويلية بظهور المصارف الإسلامية.²

على أن العمل المصرفي الإسلامي الحديث يعود تاريخه إلى نهاية الخمسينات من القرن العشرين حيث أنشئت في إحدى المناطق الريفية في باكستان مؤسسة تستقبل الودائع من الأغنياء لتقدمها إلى المزارعين الفقراء من أجل تحسين نشاطهم الزراعي، دون أن يتقاضى المودعون أي عائد على ودائعهم كما أن القروض المقدمة إلى المزارعين، كانت بدون عائد أيضا، وقد كانت المؤسسة تتقاضى أجورا رمزية تغطي تكاليفها الإدارية فقط.³

ومع نهاية هذه التجربة، كانت هناك تجربة أخرى في طريقها إلى الظهور حيث ظهرت بنوك الادخار المحلية التي تأسست عام 1963 في "ميت غمر" وغيرها من الأرياف المصرية، وهي بنوك ادخار محلية تعمل وفق أسس الشريعة الإسلامية، لكن هذه المحاولة لم تستمر طويلا، حيث تم إيقاف العمل بها عام 1967 وذلك لأسباب داخلية، مثل عدم رسوخ الإطار النظري للأعمال المصرفية الإسلامية، وعدم توافر الكوادر المؤهلة

¹ خديجة خالدي، البنوك الإسلامية، مجلة دفاتر MECAS، العدد 12، المجلة 2 تلمسان، ص. 20.

² شوقي بورقبة، التمويل في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2013، ص 87.

³ عبد الله بن عبد الحسين الطريقي، الاقتصاد الإسلامي، الطبعة 3، مؤسسة الجريسي لنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 22.

الفصل الأول.....التأصيل النظري للمصارف الإسلامية

والقادرة على إدارة الأعمال والنشاطات المصرفية الإسلامية إضافة إلى أن هذه التجربة لم تلق الرعاية من المؤسسات الحكومية والأهلية.¹

وقد عكست التجارب السابقة حماس المسلمين ورغبتهم في إيجاد البدائل للمؤسسات المصرفية القائمة، التي تتفق مع مبادئ وتعاليم الدين الإسلامي وعبرت عن رفضهم للنظام المصرفي التقليدي، ففي عام 1971 أسس في مصر أول مصرف يقوم بممارسة النشاطات المصرفية الخالية من الربا، وهو بنك ناصر الاجتماعي الذي بدأ ممارسة نشاطه عام 1972، وفي عام 1975 تم إنشاء مصرفين إسلاميين هما بنك دبي الإسلامي في دولة الإمارات العربية المتحدة، والبنك الإسلامي للتنمية في جدة، وبعد ذلك استمرت عملية إنشاء و تأسيس المصارف الإسلامية، حيث أسس عام 1977 ثلاثة مصارف إسلامية هي: بنك فيصل الإسلامي المصري 10 وبنك فيصل الإسلامي السوداني، وبيت التمويل الكويتي، وعقبها تأسيس البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار عام 1978.²

ثانياً: تطور المصارف الإسلامية

الجدول رقم (01): تطور المصارف الإسلامية خلال الفترة (1975-2008).

السنة	اسم البنك الإسلامي	المكان
1975	البنك الإسلامي للتنمية بجدة- بنك إسلامي عالمي-	جدة-سعودية
1975	بنك دبي الإسلامي	دبي-الإمارات
1978	بنك فيصل الإسلامي السوداني	السودان
1978	بنك فيصل الإسلامي المصري	القاهرة-مصر
1978	بنك التمويل الكويتي	الكويت
1978	الشركة الإسلامية للاستثمار الخليجي	الشارقة-الإمارات
1979	البنك الإسلامي الأردني للاستثمار والتنمية	عمان الأردن
1979	بنك البحرين الإسلامي	البحرين
1980	إنشاء مجموعة من المصاريف الإسلامية بباكستان	باكستان
1980	المصرف الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية	القاهرة-مصر
1981	بنك التضامن الإسلامي بالسودان	السودان

¹ علا فضل الشعراوي، المصارف الإسلامية: دراسة عملية فقهية للممارسات العلمية، الطبعة 2، دار الجامعة للطباعة والنشر، الأردن، 2007، ص14.

² مروان محمد أبو عرابي، الخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية والتقليدية، الطبعة الأولى، دار تسنيم، عمان، الأردن، 2001، ص: 51.

الفصل الأول.....التأصيل النظري للمصارف الإسلامية

1981	إنشاء فروع المعاملات الإسلامية لبعض البنوك المصرفية حوالي 100 فرعا.
1981	المصرف الإسلامي الدولي لكسمبورغ
1982	دار المال الإسلامي-فروع في أنحاء العالم
1983	مصرف فيصل الإسلامي بالبحرين
1983	بنك قطر الإسلامي
1983	بنك البركة الإسلامي
1983	البنك الإسلامي لغرب السودان
1983	البنك الإسلامي السوداني
1983	بنك بنغلاديش الإسلامي المحدود
1983	شركة البحرين الإسلامية للاستثمار
1983	بنك قبرص الاسلامي
1983	بيت التمويل الأردني للاستثمار والتنمية
1983	بيت التمويل الإسلامي بلندن
1985	مجموعة بنوك دله البركة الإسلامية
2000	وصل عدد البنوك الإسلامية حوالي مئتان وعشرة في جميع أنحاء العالم
2008	مصرف السلام الجزائر للتعاون الجزائري الخارجي

المصدر: نجاح عبد الحليم عبد الله أبو الفتوح، أصول المصرفية والأسواق المالية الإسلامية، الطبعة 1، الجدارة للكتاب والنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص28.

المطلب الثاني: مفهوم المصارف الإسلامية

لا يوجد تعريف محدد للبنوك الإسلامية متفق عليه، بل توجد عدة تعريف لها، وهذه التعاريف المتعددة تشير إلى مضامين أساسية قد تكون متقاربة، إن لم تتضمن معظمها ذات المضامين الأساسية.

1- تعريف المصارف الإسلامية:

"هو المصرف الذي يلتزم بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في جميع معاملاته المصرفية والاستثمارية من خلال تطبيق مفهوم الوساطة المالية القائم على مبدأ المشاركة في الربح أو الخسارة، ومن خلال إطار الوكالة بنوعها العامة والخاصة"

الفصل الأول.....التأصيل النظري للمصارف الإسلامية

من جهة أخرى نجد من ركز في تعريف المصرف الإسلامي مؤسسة مصرفية تلتزم في جميع معاملاتها ونشاطها الاستثماري، وإدارتها لجميع أعمالها بالشريعة الإسلامية ومقاصدها، وكذلك بأهداف المجتمع الإسلامي داخليا و خارجيا.¹

كما عرفت على أنها: منظمة إسلامية تعمل في مجال الأعمال، بهدف بناء الفرد المسلم والمجتمع المسلم، وتمييزها وإتاحة الفرص المواتية لها، للنهوض على أسس إسلامية تلتزم بقاعدة الحلال والحرام. من جهة أخرى عرفت أنها " كل مؤسسة تباشر الأعمال المصرفية، مع الالتزام بعدم التعامل بالفوائد الربوية أخذاً أو عطاء.²

وعرفت أيضا: "كل مؤسسة تباشر الأعمال المصرفية على أساس الشريعة الإسلامية و قواعدها الفقهية". من خلال التعاريف السابقة للمصارف الإسلامية يمكننا القول هي مؤسسات مالية ربحية تلتزم في تعاملاتها الاستثمارية والخدمية والتمويلية بالشريعة الإسلامية، ورغم تباين الصيغ في تعريف المصرف الإسلامي والاختلاف في صور دوره، إلا أنها تجمع على ضابط رئيس هو العودة إلى الشريعة وإحياء المعاملات المالية الإسلامية واجتتاب شبهات الربا أخذاً وعطاء.

المطلب الثالث: خصائص المصارف الإسلامية

إن ضرورة الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية، خلق للعمل المصرف الإسلامي سمات تميزه عن العمل البنكي التقليدي، نذكرها فيما يلي:

1- استبعاد التعامل بالربا (الفائدة): تشكل هذه الخاصية المعلم الرئيسي للمصرف الإسلامي، وبدونها يصبح مثل البنوك التقليدية، وذلك لأن الإسلام يحرم التعامل بالربا، ويهدف إلى العمل بمبدأ المشاركة في الغنم والغرم، بديلا عن الربح المضمون المتمثل في سعر الفائدة، ويمثل عدم التعامل بالفائدة علامة واضحة مميزة للمصرف الإسلامي، ووجودها يتفق مع البنية السلمية للمجتمع الإسلامي، وتضفي على أنشطته دوافع عقائدية، تجعل القائمين عليها يشعرون أن العمل الذي يمارسونه ليس مجرد تجاري يهدف لتحقيق الربح فقط.³

2- الاستثمار في المشاريع الحلال: تسعى المصارف الإسلامية للاستثمار في المشاريع الحلال التي تحقق النفع للمجتمع، وذلك باستعمال أسلوب المشاركة في تمويل مشاريع التنمية، الذي يعتمد على التعاون بين صاحب المال وطالب التمويل في حالة الربح أو الخسارة، وهذا ما يجعله مميز عن النظام التقليدي الذي يسعى إلى تحقيق أعلى سعر فائدة ممكن دون الاهتمام بطبيعة المشاريع إن كانت نافعة أو ضارة للإنسان.⁴

3- ربط التنمية الاقتصادية بالاجتماعية: يعتبر تحقيق التنمية الاقتصادية مطلبا توليه المصارف الإسلامية اهتماما بالغا، وتسعى إلى تحقيق ذلك من خلال إقامة مشاريع استثمارية حقيقية، تتوافق مع الضوابط الشرعية

¹ محمد أحمد الشافعي، المصارف الإسلامية، دار أمجد للنشر، الأردن، 2014، ص84.

² محمود عبد الناصر براني أبو شهد، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، الطبعة 1، دار النفاس لنشر و التوزيع، الأردن، 2013، ص113.

³ شوقي بورقية مرجع سابق ذكره ، ص62.

⁴ عبد الغفار حنفي، إدارة المصارف السياسات المصرفية، تحليل القوائم، الجوانب تنظيمية في البنوك التجارية والإسلامية، الدار الجامعية، الإسكندرية،

مصر، 2007، ص: 95

الفصل الأول..... التأسيس النظري للمصارف الإسلامية

وتساهم في تحريك عجلة النشاط الاقتصادي مراعية في ذلك البعد الاجتماعي، من خلال تلبية حاجات فعلية للمجتمع، فتكون بذلك قد حققت العائد المادي والاجتماعي على حد سواء¹.

4- الالتزام بالقيم الإسلامية: إن المصرف الإسلامية تقوم على إتباع أحكام الشريعة الإسلامية، وبالتالي جميع أعمالها تكون محكمة بما أحله الله، وهذا ما يدفعها إلى استثمار وتمويل المشاريع التي تحقق الخير للبلاد والعباد والتقيد في ذلك بقاعدة الحلال والحرام، التي يحددها الإسلام وما يترتب عليه من توجيه الاستثمار وتركيزه في دائرة إنتاج السلع والخدمات، التي تشبع الحاجات السوية للإنسان المسلم².

المطلب الرابع: أنواع المصارف الإسلامية

تختلف تقسيمات البنوك الإسلامية حسب المعيار المعتمد عليه في عملية التقسيم ويمكن أخذ أهم معايير التقسيم على النحو التالي:

أولاً: حسب طبيعة أعمالها

تقسم البنوك الإسلامية حسب طبيعة أعمالها إلى³:

1- بنوك تنمية دولية بالدرجة الأولى: وتهدف هذه البنوك إلى تنمية الاقتصاد القومي في الدولة وذلك عن طريق الشروع في تنمية الاستثمار في مشروعات البيئة الأساسية اقتصادياً واجتماعياً، وكذلك بمنح القروض الحسنة لتمويل برامج والمشروعات الإنتاجية ومن أمثلة ذلك: البنك الإسلامي للتنمية والمصرف الإسلامي للاستثمار والتنمية بالقاهرة.

2- بنوك اجتماعية بالدرجة الأولى: وهذه البنوك تركز على الناحية الاجتماعية ومن أمثلتها بنك ناصر الاجتماعي الذي يمثل غرضه الأساسي في توسيع قاعدة التكافل بين الأفراد، عن طريق منح القروض الحسنة وتقديم الإعانات وتلقي الزكاة و نفاقها في مصارفها الشرعية.

3- بنوك تمويلية استثمارية بالدرجة الأولى: وهي البنوك التي تنشأ أصلاً لتكون مؤسسات مالية، استثمارية مع قيامها ببعض الخدمات المصرفية المعتادة مثل بيت التمويل الكويتي الذي يقوم بأعمال التمويل الاستثماري بصورة المتعددة.

4- بنوك متعددة الأغراض: وهي البنوك الإسلامية التي تقدم بمختلف الأعمال المصرفية والمالية والتجارية والاستثمارية والمساهمة في مشروعات التصنيع وال عمران ومن أمثلة هذه البنوك بنك فيصل الإسلامي، بالسعودية، بنك دبي الإسلامي، وبنك فيصل الإسلامي بالبحرين.

ثانياً: حسب طبيعة المساهمين فيها

وحسب هذا المعيار يمكن تقسيم البنوك الإسلامية إلى⁴:

¹ محمود حسن صوان، أساسيات العمل المصرفي الإسلامي، دار وائل للنشر، الأردن 2001، ص 92.

² حربي محمد العريقات وسعيد جمعة عقل، إدارة المصارف الإسلامية، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2010، ص 95.

³ أحمد محمد المصرفي، إدارة البنوك التجارية والإسلامية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2006، ص 61-62.

⁴ شوقي بورقبة، مرجع سبق ذكره، ص 91.

الفصل الأول.....التأصيل النظري للمصارف الإسلامية

1- مصارف إسلامية خاصة: سواء كانت محلية أو دولية حيث تكون ملكيتها مختلطة بين الخواص والدولة مثل: بنك التمويل الكوتي وبنك البركة الجزائري.

2- مصارف إسلامية عامة: وهي البنوك التي تكون ملكا للدولة مثل : بنك ناصر الإجتماعي والباكستانية والإيرانية.

ثالثا: حسب النطاق الجغرافي.

تقسم المصارف الإسلامية إلى محلية، دولية حسب النطاق الجغرافي بحيث¹:

1- المصارف إسلامية محلية: وهي التي يقتصر نشاطها على الدول التي تحمل جنسياتها وتمارس فيها نشاطها.

2- المصارف إسلامية دولية: هي التي تتعدى فروعها حدود الدولة التي تحتوي على الفرع الأصلي.

رابعا: المصارف الإسلامية من منظور بيئي

حيث يمكن تقسيمها إلى:

1- مصارف إسلامية خاضعة للقوانين التقليدية المصرفية: تعمل هذه المصارف وفقا للشريعة الإسلامية، وبما لا يتعارض مع القوانين واللوائح المحلية والتعليمات الصادرة عن السلطات الرسمية، مثل: البنك الإسلامي الدانماركي، وشركة البركة الدولية في بريطانيا.

2- فروع المعاملات الإسلامية للبنوك التقليدية الربوية: وقد انتشرت هذه الظاهرة كثيرا في الدول الإسلامية وهي ظاهرة حسنة تدل على زيادة الطلب على التعامل وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية.

3- المصارف الإسلامية العاملة في بيئة مصرفية مختلطة: هناك عدة بنوك في بيئة مصرفية فيها خليط من البنوك التقليدية الربوية والبنوك الإسلامية ومنها: بنك ناصر الاجتماعي في مصر، بنك البركة في الجزائر، بنك دبي الإسلامي ومصرف فيصل.

4- المصارف الإسلامية العاملة في بيئة إسلامية غير مختلطة: وتنتشر هذه البنوك في البيئة التي يحرم فيها ممارسة النشاط المصرفي الربوي ومنها: المصرف الباكستاني والإيرانية والسودانية.

المطلب الخامس: أهداف المصارف الإسلامية

إن المصارف الإسلامية ليست مجرد مؤسسات مالية لا تتعامل بالربا وتمتتع عن تمويل السلع والخدمات المحرمة فحسب وإنما هي منظمات تبني على العقيدة الإسلامية تستمد منها كل مقوماتها وهذا فإن عليها دورا رئيسيا في التنمية الاقتصادية باستخدام الثروات بكفاءة وزيادة الطاقات الإنتاجية وهكذا فإن هدفها ليس فقط تعظيم الربح وإنما تحقيق القيم الروحية

¹حجابة عبد الله، الإقتصاد المصرفي، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2013، ص ص 240، 239.

الفصل الأول..... التأسيس النظري للمصارف الإسلامية

أولاً: أهداف مالية: بما أن المصرف الإسلامي في الأساس عبارة عن مؤسسة مالية تقوم بالوساطة بين صاحب رأس المال وطلب التمويل على مبدأ المشاركة فإن نجاح تلك المصارف يعتمد على تحقيق بعض الأمور في المجال المالي أهمها¹:

• جذب وتجميع الفوائض المالية وتعبئة الموارد المتاحة في الوطن الإسلامي وتنمية الوعي الإدخاري لدى الأفراد؛

• توظيف الأموال في المشاريع الاستثمارية التي تساعد في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الوطن الإسلامي؛

تحقيق الأرباح: وهي الهدف النهائي لأي مؤسسة مالية بما فيها البنوك الإسلامية وهي ناتج عملية استثمار الأموال المودعة من قبل أصحاب تلك الأموال وكلما زادت تلك زادت بالتالي أرباح المساهمين في البنك، إضافة إلى الأرباح التي حققتها الأموال المودعة وكذلك الأرباح التي حققها الشخص الذي قام باستثمار الأموال فالأطراف الثلاثة حققت ما تسعى إليه.²

ثانياً: أهداف خاصة بالبنك الإسلامي

و هذه الأهداف في حد ذاتها تمثل استثمار، ومن بينها:

• تنمية الكفاءات والمهارات الإدارية للعاملين بالبنك، لتكون قادرة على تحقيق الأهداف الأخرى، فمن غير العنصر البشري الكفاء والمدرّب وذو خبرة لا يستطيع البنك الإسلامي تحقيق هذه الأهداف بمستويات منافسة لتلك التي تقدمها البنوك التقليدية؛

• تحقيق معدلات نمو جيدة فإذا لم يحققها لا يمكنه الإستمرار، فتحقيق معدلات نمو عالية توفر للبنك عملاء جدد ومصادر أموال كبيرة؛

• تعبئة الموارد والمساهمة في محاربة الإكتناز وجعل المال في خدمة المجتمع³.

ثالثاً: أهداف خاصة بالمنظومة المالية الإسلامية.

إحياء المنهج الإسلامي في المعاملات المالية والمصرفية: حيث تهدف هذه المصاف إلى تحقيق منهج الله على أرضه فيما يختص بجوانب الحياة وهو المال، وطالما أن هذا المال يمثل "نعمة" و "ابتلاء" و "فتنة" و "زينة" فيجب أن يكون الهدف تهذيب سلوك الأفراد ووجود المنظمة التي تساعد على حسن الاستفادة من هذه الأموال عند زيادتها وتوافرها أو الحاجة إليها وتعمل البنوك الإسلامية إلى تحقيق ذلك من خلال:

• الالتزام بقواعد والمبادئ الإسلامية في المعاملات المالية والمصرفية.

• استيعاب وتطبيق الوظيفة الاقتصادية والاجتماعية للمال في الإسلام.

¹ قادري محمد الطاهر و آخرون، **المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول**، دار مكتبة حسين العصرية، لبنان، 2014، ص28.

² نعيم نمر داوود، **البنوك الإسلامية نحو اقتصاد إسلامي**، الطبعة الأولى، دار البلدية، عمان، الأردن، 2012، ص 50-51.

³ شوقي بورقبة، مرجع سابق الذكر، ص92.

الفصل الأول.....التأصيل النظري للمصارف الإسلامية

• الدعوة إلى سبيل الله.¹

إضافة إلى أهداف أخرى يمكن إنجازها فيما يلي (مرتبطة بالمنظومة المالية الإسلامية):

• تخليص اقتصاديات الدول الإسلامية من التبعية للاقتصاديات الأخرى وذلك من خلال توجيه رؤوس الأموال ليتم استثمارها في داخل البلاد الإسلامية.

• تطوير المصرف الإسلامي بمنتجات المصرفية الأخرى بحيث تنافس التقليدية لتشكل عنصر جذب العملاء جدد من خلال جودة تلك الخدمات وسرعتها.²

رابعاً: أهداف اجتماعية

تعمل البنوك عند توظيفها لمواردها إلى الموازنة بين تحقيق الربح الاقتصادي وبين تحقيق الربحية الإجتماعية وذلك من خلال جانبين هما:

جانب أول: متمثل في التدقيق في مجالات توظيف والتأكد من سلامتها وقدرتها على سداد التمويل وتحقيق عائد مناسب وضمان عدم ضياع المودعين بالمصرف، إن كان هذا التمويل خصباً.

جانب ثاني: يقوم برعاية أبناء المسلمين والعجزة والمعوقين عن طريق صناديق الزكاة وتوفير التعليم والتدريب وتقديم المنح الدراسية.

خامساً: هدف ارتقائي إشباعي

يعمل المصرف على الإرتقاء بحاجات الأفراد وعلى الإشباع السليم من حيث تقديم الخدمات المصرفية المتنوعة.

سادساً: إحياء نظام الزكاة:

قامت المصارف الإسلامية بإنشاء صناديق خاصة بتجميع الزكاة تتولى هي إدارته، وكذلك تقوم هذه المصارف بمهمة إيصال هذه الأموال إلى مصارفها شرعاً وبذلك يؤدي واجباً دينياً فرضه الله على هذه الأمة إضافة إلى الجانب الاقتصادي الذي تؤديه أموال الفريضة، إذا ما قام المصرف باستثمار الفائض من تلك الأموال وتنميتها.³

وفي الأخير يمكن القول إن الفلسفة التي تقوم عليها المصارف الإسلامية تتخلص في أن تقوم هذه المصارف بتحقيق جميع الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية في إطار من التضامن والعدالة الإجتماعية وربحية المناسبة للمشروع وللبنك ولأصحاب الودائع.

¹ نعيم نمر داوود، مرجع سابق الذكر، ص54.

² خبابة عبد الله، الإقتصاد المصرفي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2013، صص 239-240.

³ يعرب محمود، إبراهيم الجبوري، دور المصارف الإسلامية في التمويل والاستثمار، دار الحامد، الأردن، 2014، ص33.

المبحث الثاني: مصادر واستخدامات الأموال في البنوك الإسلامية

من المعروف أن مصادر الأموال في أي بنك تنقسم إلى قسمين مصدر داخلي ومصدر خارجي، وهذان المصدران يشكلان ما يعرف بالهيكل المالي للبنك الذي يتكون من مجموعة من المصادر التي حصل منها البنك على أموال بهدف تمويل استثماراته، عبر صيغ مختلفة تتناسب مع مبادئها وأهدافه.

المطلب الأول: المصادر الداخلية في البنوك الإسلامية

المصادر الداخلية أو الموارد الذاتية هي التي يمتلكها ويعتمد عليها البنك الإسلامي عند بدء حياته، ثم يستمر دورها مع اتساع أنشطته وعملياته، وتتكون من: رأس المال المدفوع، الاحتياطات، المخصصات والأرباح المحتجزة.

أولاً: رأس المال المدفوع

يعد رأس المال المدفوع أهم الموارد الداخلية أو الذاتية للبنك الإسلامي ويشكل جانبا أساسيا في جملة موارده ويعرف رأس المال كالأتي: "ما يدفعه المساهمون من أموال يتم استخدامها أساسا في إعداد المشروع لمزاولة نشاطه ومن هنا، فهو يعكس حجم النشاط المتوقع مزاولته، فضلا عن تضائل أهميته بالمقارنة مع الموارد الأخرى للبنك"، ويتكون رأس المال المدفوع من حسابين:¹

- رأس المال الأساسي: ويتمثل في القيمة الاسمية للأسهم التي تم الاكتتاب فيها ودفعها، حيث يتم ذكر رأس المال المدفوع من جانب المساهمين حتى ما إذا تم تحصيل كامل قيمة السهم فإنه يذكر فقط بقيمته الاسمية.
- رأس المال الإضافي: ويتضمن قيمة الزيادة المحصلة لمن حملة الأسهم عن القيمة الاسمية للسهم في حالة إصدار أسهم جديدة إضافية.

ولا يقتصر دور رأس المال على مجرد التأسيس، ولكنه يتخطاه إلى القيام بدور تمويلي في الفترة الأولى من عمر البنك، حيث لا تكون الموارد الأخرى (خاصة الإيداعات) قد تدفقت إلى البنك بعد، ومن ثم يجب أن يتاح جانب من رأس المال لتمويل بعض العمليات كنماذج بهدف إثبات الوجود الحقيقي في السوق البنكي، ولا يتوقف هذا الدور التمويلي لرأس المال بانتهاء السنة أو الفترة الأولى من عمر البنك، بل يظل رأس المال مع غيره من الموارد الذاتية مطلوبة لتغطية الاحتياجات التمويلية طويلة الأجل، ومن ثم تنشأ الحاجة إلى زيادة رأس المال.²

ثانياً: الاحتياطات

يحدد النظام الأساسي لكل بنك إسلامي كيفية تكوين الاحتياطي وذلك بأن يحدد النسبة الواجب اقتطاعها من صافي الأرباح السنوية لترحل لاحتياطات البنك، وتعد الاحتياطات من الموارد الداخلية أو الذاتية الواضحة الأهمية بالنسبة إلى موارد البنك الإسلامية، والاحتياطات العامة تنقسم إلى قسمين أساسيين: الأول الاحتياطي

¹ عبد النعيم مبارك وأحمد الناقة، النقود والصرافة والنظرية النقدية، الدار الجامعية، مصر، 1997، ص 21.

² ناصر الغريب، إدارة الأصول ومخاطر التمويل في العمل المصرفي التقليدي والإسلامي، اتحاد المصارف العربية، مصر، 2002، ص 180.

الفصل الأول.....التأصيل النظري للمصارف الإسلامية

القانوني يكون ملزماً بتكوينه بحكم القانون، والثاني احتياطي خاص يقوم البنك بتكوينه اختياريًا بهدف منه إلى دعم المركز المالي وزيادة ثقة العملاء بالبنك، بالإضافة الاحتياطي العام هو عبارة عن حساب لا يفرضه القانون ولكن يضعه المؤسسون قصد تعزيز رأسمال البنك، ويمكن لهذا الحساب أن يخضع لنفس الشروط، كأن ينص عليه القانون التأسيسي و يبين نسبة الأرباح التي تحول إلى هذا الحساب.¹

ثالثًا: المخصصات

هي مبالغ تقطع من مجمل الأرباح لمواجهة خطر محتمل الحدوث خلال فترة المالية المقبلة، لكنه قد لا يكون معلوم وقت الحدوث أو مقداره بدقة، ولذلك يقال أن المخصصات هي تحميل على الأرباح مثل المصروفات والخسائر أو ما يشبهها من بنود الجانب المدين من حساب الخسائر للأرباح والمخصصات بطبيعتها لا تعتبر حقا من حقوق الملكية لأنها تعتبر تكلفة أو إنفاقا لم يصرف بعد فإذا ما أتيح توظيفه لحين الحاجة إليه فان الأرباح التي قد تتولد عنها لا تضاف إلى نصيب المساهمين وحدهم بل إلى حقوق الملكية.²

رابعًا : الأرباح المحتجزة

يحدد النظام الأساسي للبنك الإسلامي ووفق اقتراح مجلس إدارته في نهاية السنة المالية، الأرباح التي يتم اقتطاعها من أرباح المساهمين وتحويلها للأعوام التالية، ويمكن للبنك إضافتها للاحتياطي العام لإعادة استخدامها مرة أخرى، وهي تظهر في الميزانية باسم أرباح غير موزعة أو أرباح مرحلة.³

المطلب الثاني: المصادر الخارجية في البنوك الإسلامية

وهي الموارد التي تتدفق إلى البنك من أطراف غير المساهمين وتنقسم بدورها إلى:

أولاً: الودائع تحت الطلب

وتسمى أيضا بالحسابات الجارية أو حسابات الائتمان، إذ تقوم البنوك الإسلامية بتقديم هذه الخدمة إلى عملائها من الأفراد والشركات دون تقييد هذه الودائع بأي قيد سواء عند السحب أو الإيداع وهي بدورها لا تشارك بأي نسبة في أرباح الاستثمار ولا تتحمل أي مخاطر، ويتعهد بردها أو رد قيمتها دون فائدة أو عائد، وتبقى تحت تصرف أصحابها بحيث يمكنهم اللجوء إليها متى شاءوا وبدون إخطار مسبق، ولهذه الأخيرة أهمية بالغة للبنوك الإسلامية و ذلك لعدة أسباب منها.⁴

- يمكن لهذه الودائع أن توفر موارد مالية كبيرة تمكن البنك من زيادة توظيفاته، ومن ثم تأثيره الإيجابي في النشاط الاقتصادي إذ غالبا ما تسحب مبالغ محدودة من الحساب لمواجهة احتياجات العميل اليومية والعادية

¹ ناصر الغريب، المرجع نفسه، ص 181.

² عايد فاضل الشعراوي، المصارف الإسلامية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الطبعة 2، لبنان، 2007، ص 175.

³ سليمان ناصر، تطوير صيغ التمويل قصير الأجل للمصارف الإسلامية، نشر جمعية القرارة، الطبعة الأولى، 2012، ص 282.

⁴ جميل سالم الزيدانين، إدارة المؤسسات المالية المتخصصة، دار زهران للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الأردن، 1995 ص ص 93-94.

الفصل الأول.....التأصيل النظري للمصارف الإسلامية

ويبقى دائما رصيد فائض يستغله البنك في أوجه التوظيف المختلفة، بل إن المبالغ المسحوبة قد تكون أقل من الإيداعات الجديدة مما يعني زيادة مستمرة في حجم هذه الودائع.¹

- الودائع الجارية لا تكسب أي عائد حيث ليس لها حصة في المخاطرة، وهذا يساعد على إغراء المدخرين للاشتراك في رأس المال وودائع المضاربة ومن ثم زيادة رأس المال الاستثماري المتاح أمام البنوك الإسلامية.

ثانيا: الودائع الاستثمارية

هذه الحسابات هي الوعاء التي تتدفق من خلاله الأموال من أرباب الأموال بغرض قيام البنك الإسلامي وهو المضارب هنا باستثمارها، وبذلك تكون شروط وقواعد هذا الحساب مستمدة من شروط وقواعد عقد المضاربة، ويوجد نوعان من حسابات الاستثمار:²

- حسابات الاستثمار العام: ويؤسس في ضوء قواعد المضاربة المطلقة، وتشارك الأموال التي يقدمها المودعون في صافي النتائج الكلية للتوظيف، دون ربطها بمشروع أو برنامج استثماري معين.

- حسابات الاستثمار الخاص: تتم في ضوء قواعد المضاربة المقيدة، وفيه ترتبط عوائد الأموال بالنتائج الفعلية للمشروعات التي خصصت لتمويلها، أو التي وظفت فيها ربحا كان أو خسارة، وكذلك يرتبط التوزيع بالنص الفعلي للعوائد في تلك المشروعات.

ثالثا: الودائع الادخارية

تتسم هذه الحسابات في الغالب بصغر مبالغها واستمرار الحاجة إليها، ولذلك يزداد عدد المودعين فيها لأنها ترتبط بمعظم المدخرين الصغار وهم أكثر المدخرين عددا، ومن خلال أعدادهم الكبيرة هذه يمكن أن تتجمع مبالغ لا بأس بها لدى البنوك الإسلامية، والتي يفترض أنها تسعى لجذبها، وبالذات الذين لا يتجهون نحو التعامل مع البنوك التقليدية، فإن هذه الودائع تعتبر مهمة نتيجة إمكانية توظيفها في استخدامات قصيرة ومتوسطة الأجل، وتختلف الحسابات الادخارية في البنوك الإسلامية عنها في البنوك التقليدية في أن أصحابها لا يحصلون على فائدة معينة ومحددة مسبقا، وإنما يحصلون على جزء من الأرباح المحققة والتي تحسب على أساس الرصيد الأدنى للحساب، بحيث يمنح المدخر عادة دفترا سجل فيه كل عملية سحب أو إيداع.³

المطلب الثالث: استخدامات الأموال في البنوك الإسلامية

تسعى البنوك الإسلامية لتحقيق مختلف أهدافها المسطرة وذلك من خلال استخدام أموالها في عدة صيغ تمويلية تختلف فيما بينها حسب الأجل (قصيرة، متوسطة وطويلة الأجل) بالإضافة لصيغ تمويل أخرى.

أولا: صيغ التمويل قصيرة الأجل

تتمثل هذه الصيغ في التمويل بالمrabحة، التمويل بالسلم والتمويل بالقروض الحسنة.

¹ عايد فاضل الشعراوي، مرجع سابق الذكر، ص 175.

² جميل سالم الزيدانين، مرجع سبق ذكره، ص 95.

³ المرجع نفسه، ص 56.

الفصل الأول.....التأصيل النظري للمصارف الإسلامية

1- التمويل بالمربحة: هي أن يقوم البنك الإسلامي بشراء بضاعة أو تجهيزات للعميل بطلب منه، ثم يعيد بيعها له مع هامش ربح معين ومنفق عليه ويعتبر الباحث (سامي حمود) أول من طور هذه الصيغة بعد أن أخذها عن كتاب للإمام الشافعي، وأدخلها إلى النظام البنكي الإسلامي، ولتمويل بالمربحة أنواع نذكر منها¹:

- **المربحة العادية:** هي التي تتكون من طرفين هما البائع والمشتري، ويمتنع فيها البائع التجارة فيشتري السلع دون الحاجة إلى الاعتماد على وعد مسبق بشرائها، ثم يعرضها بعد ذلك للبيع مربحة بثمن وربح منفق عليه وتسمى كذلك المربحة الفقهية.

- **المربحة المصرفية:** (المربحة للأمر بالشراء المربحة المركبة: هي أن يقوم البنك الإسلامي بشراء سلعة بناء على وعد بالشراء يتقدم به أحد العملاء بطلب للبنك بشراء السلعة ويسدي رغبته في شرائها مرة ثانية، فهي بيع بهامش ربح منفق عليه وهي واحدة من أكثر الأشكال الشائعة للتمويل الإسلامي.

- **المربحة بالتوكيل:** فيها يطلب العميل من البنك الإسلامي شراء سلعة معينة ذات أوصاف محددة بحيث يدفع ثمنها إلى البنك مضاف إليه أجر معين مع مراعاة خبرة البنك في القيام بهذا العمل².

- **التمويل بالسلم والقروض الحسنة:** تعددت التعاريف الخاصة بالسلم و القرض الحسن من بينها:

- **التمويل بالسلم:** وهو بيع أجل بعاجل، فهو بيع يتم فيه دفع المبلغ مقدما من قبل المشتري بينما يؤجل فيه تسليم المبيع "البضائع" إلى وقت لاحق، وهو بيع شئ موصوف في الذمة، والتمويل بالسلم له ميزة تسمح للبنك الإسلامي بدفع الأموال مباشرة إلى العميل ومنحه مهلة لتسليم البضائع المشتراة³.

- **القرض الحسن:** في البنوك الإسلامية يقصد بالقرض الحسن تقديم البنك مبلغا محددًا لفرد من الأفراد أو مؤسسة، أو لأحد عملائه حيث يضمن سداد القرض الحسن، دون تحميل هذا الفرد أو العميل أية أعباء أو عمولات، أو مطالبته بفوائد أو عائد استثمار هذا المبلغ، أو مطالبته بأي زيادة من أي نوع، بل يكفي البنك فقط أن يسترد أصل القرض والأموال التي أقرضها لهذا الفرد أو المؤسسة.

ثانيا : صيغ التمويل متوسطة الأجل

وتتمثل هذه الصيغ في التمويل بالإستصناع، التمويل التأجيري والتمويل بالتقسيت

1- التمويل بالإستصناع: هو أن يطلب العميل من البنك الإسلامي صناعة شيء غير متوفر في السوق على أن تكون المواد والعمل من الصانع (البنك) وهذا الأخير يبيعه للعامل بعد إضافة هامش ربح إلى التكلفة، وأفضل

¹ سليمان ناصر وعواطف محسن، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية، الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي، الواقع ورهانات المستقبل المنعقد يومي 23-24 فيفري 2011، غرداية، الجزائر ص 10.

² زبير عياش وسميرة مناصرة، التمويل الإسلامي كمدلل لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد3، جامعة العربي بن مهيدي أم بواقي، الجزائر، 2016، ص 125.

³ المرجع نفسه، ص 125.

الفصل الأول.....التأصيل النظري للمصارف الإسلامية

مجال يطبق فيه البنك هذه الصيغة هو المجال العقاري، حيث يقوم بإنجاز مسكن يصفه العميل ثم يبيعه إياه بالتقسيط مقابل ضمانات تدفع سابقاً¹.

2- التمويل التأجيري: عملية تمويلية رأسمالية لا تهدف إلى تملك الأصول للمؤجر (البنك) ولا إلى تملكها للمستأجر (المستثمر) بل هي عملية شراء للأصل لإتاحته للعميل لاستخدامه مقابل أدائه قيمة الإيجار المتفق عليها، وفي نهاية الإيجار قد يباع الأصل في مزاد عام أو للمستأجر أو يعاد للمؤجر لتأجيره مرة أخرى، وتنقسم الإجارة إلى ثلاثة أنواع:²

- الإجارة المنتهية بالتمليك.

- التأجير التشغيلي.

- التأجير التمويلي.

3- التمويل بالتقسيط: يعرف البيع بالتقسيط على أنه عقد يقضي بأن يسد ثمن البيع على عدد محدود من الدفعات في تواريخ معينة، وينتقل فيه حق ملكية السلعة المباعة إلى المشتري ابتداء من توقيع العقد ودفع القسط الأول، ومن هنا لا تصبح للبائع أية حقوق على السلعة المباعة إلا أنه من حقه مطالبة المشتري بسداد أي قسط تخلف عن دفعه³.

ثالثاً: صيغ التمويل طويلة الأجل

تتمثل صيغ التمويل طويلة الأجل في التمويل بالمضاربة، التمويل بالمشاركة

1- التمويل بالمضاربة: تعني المضاربة دخول البنك الإسلامي في صفقة محددة مع متعامل أو أكثر، بحيث البنك يقدم المال اللازم للصفقة، ويقدم المتعامل جهده، ويصبح الطرفان شريكين في الغنم والغرم، ويكون البنك هو الشريك صاحب رأس المال، ويكون المتعامل هو الشريك المضارب، فإذا تحقق الربح وزع وفقاً للنسب المتفق عليها، وإذا تحققت الخسارة يتحمل البنك خسارة في رأس ماله ويتحمل المتعامل خسارة في عمله فحسب، ولا يترتب عليه أي مديونية نتيجة للخسارة، إلا إذا ثبت أن هناك تعد أو تقصير من جانبه، وتنقسم المضاربة إلى نوعين هما:

- **المضاربة المطلقة:** وفي هذا النوع من المضاربة يترك للمضارب حرية التصرف في إطار أحكام الشريعة الإسلامية والعرف التجاري، والهدف منها هو تحقيق الأرباح من خلال دفع رب المال إلى المضارب قدر ما المال يعمل فيه من غير تعيين نوع العمل والمكان والزمان ولا تحديد صفة من يعاملهم، ويمكن أن يرافق هذه المضاربة المطلقة تفويض عام أو تصريح من رب المال⁴.

¹ مطهري كمال، دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير في العلوم التسيير تخصص مالية جامعة وهران، (2011 - 2012) ص 122.

² نفس المرجع، ص 123.

³ نفس المرجع، ص 123.

⁴ حربي محمد العريقات، مرجع سبق ذكره، ص 15.

الفصل الأول.....التأصيل النظري للمصارف الإسلامية

- **المضاربة المقيدة:** وهي المضاربة التي قيدت بزمان أو مكان أو بنوع من المتاع أو السلع، أو لا يتم البيع أو الشراء إلا من شخص معين، أو بشرط يضعه رب المال لتقييد المضارب طالما كان ذلك في إطاره الشرع وتعتبر المضاربة المقيدة هي السائدة لأنها أكثر انضباطاً من المضاربة المطلقة.¹

2- التمويل المشاركة: هي أسلوب تمويلي يشترك بموجبه اثنان أو أكثر بأموال مشتركة بينهم في أعمال زراعية أو تجارية أو صناعية أو خدمية، ويكون توزيع الأرباح بين الأطراف حسب نسبة معلومة من الربح وفق ما تم الاتفاق عليه ولا يشترط المساواة في حصص الأموال المشتركة أو المساواة في العمل أو المساواة في المسؤوليات أو المساواة في نسب الربح، أما الخسارة فهي فقط بنسبة تمويل كل منهما، والعلاقة التي تربط البنك مع عميله هي علاقة شريك بشريك وليست علاقة دائن بمدين كما هو الحال في التمويل التقليدي، وللتمويل بالمشاركة أنواع هي²:

- **التمويل بالمشاركة الثابتة:** وفقاً لهذه يدخل البنك فيها كشريك مع المتعامل في رأس مال عملية تجارية صناعية محددة، يقترحها المتعامل فيصبح الطرفان شريكان في تسييرها والرقابة عليها، وتحل التزاماتها وخسائرها واقتسام أرباحها والمقصود بكونها ثابتة هو أن كل طرف يحتفظ بحصته ثابتة في رأس مال المشروع حتى يتم إنجازه وتصفي المؤسسة.³

- **المشاركة المتناقصة المنتهية بالتملك:** وهي اشتراك البنك الإسلامي مع طرف أو أطراف أخرى في إنشاء مشروع معين برأس مال معين وبهدف الربح، بحيث يساهم البنك والشركاء في رأسمال هذا المشروع بنسب معينة، على أن يقوم الطرف الآخر الشريك أو الشركاء بشراء حصة البنك تدريجياً من الأرباح التي يحصل عليها إلى أن تنتقل حصة البنك في رأسمال المشروع بالكامل وبشكل تدريجي للطرف الآخر بحيث يصبح الشريك الآخر هو مالك المشروع ويخرج المصرف من الشركة.⁴

رابعاً: صيغ تمويل أخرى

بالإضافة إلى صيغ التمويل السالفة الذكر هناك صيغ أخرى تتمثل في المساقاة، المزارعة والمغارسة.

1- التمويل بالمساقاة: هي قيام شخص بالعناية بأرض شخص آخر مزروعة بأشجار أو مزروعات مقابل حصة من الثمار أو الزرع حسب ما يتفق عليه، وبصفة أخرى هي أن يستأجر مالك غرس أو زرع شخص الإصلاح غرسه أو زرعه وتنتجته من الأعشاب أو سقيه بأجرة معلومة بجزء ما تنتج الأرض وهي عقد صحيح وملزم لا يفسخ إلا برضا الطرفين.⁵

¹ بن إبراهيم الغالي، **أبعاد القرار التمويلي والاستثماري في البنوك الإسلامية (دراسة تطبيقية)**، دار النفائس، الطبعة الأولى، الأردن 2013، ص ص:57-58.

² زبير عياش وسميرة مناصرة، مرجع سبق ذكره، ص 123.

³ خلف بن سليمان النمر، **شركات الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000، ص 36.

⁴ وائل عربيات، **المصارف الإسلامية والمؤسسات الاقتصادية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2006، ص 141.

⁵ صالح صالح ونوال بن عمارة، **الصيغ التمويلية و معالجتها المحاسبية بمصارف المشاركة (دراسة تطبيقية بينك البركة الجزائري)** مجلة الباحث، العدد

2، 2003، ص 52.

2- **المزارعة:** هي أن يؤجر مالك الأرض أرضه المعلومة لأخر يزرعها زرعاً معلوماً لمدة معينة¹، كذلك تعرف المزارعة بأنها دفع الأرض من مالكاها إلى من يزرعها أو يعمل عليها، ويقومان باقتسام الزرع بينهما، وتعتبر المزارعة عقد شركة بأن يقدم أحد الشريكين مالا أو لأحد عناصر الإنتاج وهي الأرض، بينما يقدم الشريك الأخر العمل على الأرض².

1- **المغارسة:** هي دفع الأرض لمدة معلومة لمن يغرس فيها غرساً، على أن تحصيل الأغراس والثمار يكون من صاحب الأرض ومن قام بالغرس.

المبحث الثالث: المصارف الإسلامية و البنوك التقليدية و التحديات التي تواجهها

لا تزال المصارف الإسلامية تفتقر لبعض الضوابط في بعض المعاملات، وهذا ما يجعل البعض يرى أن المصارف الإسلامية لا تختلف عن البنوك التقليدية، وقد يظن البعض أن الفرق بين المصرف الإسلامي والبنك الربوي هو التعامل بالفائدة المحددة سلفاً، لكن فيما يلي سنقدم أهم أوجه التشابه والاختلاف بين هذين الصنفين:

المطلب الأول : أوجه التشابه بين البنوك الإسلامية و البنوك التقليدية

تتشابه المصارف الإسلامية و البنوك التقليدية في كثير من الأوجه التي تلخص فيما يلي³:

- أن كل منهما مؤسسة إقتصادية، اجتماعية هادفة للربح، حتى وإن أدت بعض الخدمات الإجتماعية بهدف إحياء صور التكافل الإجتماعي.

- أن كل منهما يهدف الى أداء خدمات وتحقيق عوائد وأرباح تزيد من النفقات والمصاريف التي يتحملها البنك.

- أن كل منهما يقدم خدمات بنكية للعملاء كالصرافة والحوالات والحساب الجاري وغيرها.

- أن كلاهما يتبع المعايير المهنية والأعراف والقوانين السائدة، فيما لا يتعارض مع الأساس القائم عليه مثل الإحتفاظ بالسيولة.

كما يرى آخرون أن البنوك الإسلامية و التقليدية تتشابه فيما يلي⁴:

- البنوك الإسلامية مؤسسات ذات طبيعة بنكية ومالية شأنها شأن البنوك التقليدية، فهي تقوم بالاعمال المتصلة بالجوانب المالية وتخضع لرقابة البنك المركزي وتخضع للقوانين والأنظمة ذات الصلة بممارسة عمل البنوك.

- الاشتراك في تقديم بعض الخدمات البنكية والتي لا تتضمن بمعدلات الفائدة وعلى سبيل المثال الحسابات الجارية وتحصيل الشيكات والتحويلات النقدية.

- تتماثل البنوك الإسلامية مع البنوك التقليدية في القيام ببعض أوجه الاستثمار الذي يهدف إلى تحقيق التنمية الإقتصادية وهو نفس الأمر الذي ينطبق على البنوك المختصة في مجال الإستثمار.

¹ حسن يوسف داود، المصرف الإسلامي للاستثمار (نموذج مقترح)، دار النشر للجامعات، الطبعة الأولى، مصر، 2005، ص 89.

² رعد نجم ونعم حسن نعمة، المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي الواقع والتحديات، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 12، العدد 2، جامعة بغداد، العراق، 2010، ص 141.

³ عاشور يوسف حسين، أفاق النظام المصرفي الإسلامي، مطبعة الرنتيسي، فلسطين، 2003، ص 78.

⁴ فليح حسن خلف، البنوك الإسلامية، عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، 2006، ص 92-93.

الفصل الأول.....التأصيل النظري للمصارف الإسلامية

- التشابه في الموارد حيث تشبه مصادر الأموال في البنوك الإسلامية إلى حد كبير مصادر الأموال في البنوك التقليدية، ولكن يتجلى خلاف بسيط وهو أن البنوك التقليدية تعتبر الودائع تحت الطلب من أهم المصادر الخارجية، في حين أن البنوك الإسلامية تحتل فيها الودائع بالمشاركة المرتبة الأولى.

- تشابه البنوك الإسلامية مع البنوك التقليدية في المعاملة الضريبية المطبقة من قبل الحكومة، فالبنوك التقليدية ملزمة بدفع الضرائب بعد خصم الإهلاك وكذلك البنوك الإسلامية ملزمة بدفع الضرائب بعد خصم أموال الزكاة.

المطلب الثاني : أوجه الاختلاف بين البنوك الإسلامية والتقليدية

على الرغم من تواجد تشابه كبير بين البنوك الإسلامية والتقليدية في وجوه عدة إلا أن هناك اختلاف من حيث المبادئ والأسس والأفكار التي يقوم عليها كل منهما تتمثل فيما يلي:¹

- إن أول اختلاف بين هذين النوعين يتمثل في التعامل بالربا، فالبنوك الإسلامية ترفض تماما كافة الأعمال التي تكون لها صلة بالفائدة، على عكس الأخرى التي تكون الفائدة القاعدة الأساسية لتحقيق أرباحها.

- تراعي البنوك الإسلامية نوعية الأنشطة التي تقوم بتمويلها وذلك فيما إذا كانت تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية أم لا، وهذا ما لا نجده في التقليدية والتي لا تهمها نوعية المشاريع بقدر ما يهتمها استرجاع القرض ووصولها على الفوائد.

- إن العلاقة بين العميل والبنك الإسلامي علاقة تحكمها مبادئ الشراكة، أي المشاركة في الربح والخسارة، وبالتالي فهي تشكل علاقة أكثر ترابطا وتكاملا بالمقارنة مع علاقة البنوك التقليدية بعملائها، والتي تقوم على أساس دائن ومدين.

- تخضع البنوك الإسلامية للرقابة الشرعية إضافة للرقابة المالية، أما البنوك التقليدية فلا تلمس هذا النوع من الرقابة بتاتا (الرقابة الشرعية).

- عدم تحديد الربح في البنوك الإسلامية لأنه مرتبط بنتيجة ممارستها لنشاطها على عكس الفائدة التي تحدد مسبقا في البنوك التقليدية.

- لا تخصص البنوك الإسلامية في نشاط دون غيره، فهي تعمل في مختلف أنواع الإستثمارات بشرط أن لا تكون مخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية، على عكس البنوك التقليدية ظهرت في شكل بنوك تجارية ثم تطورت إلى ما هي عليه مقسمة لعدة أنواع.

والجدول التالي يلخص أهم الفروقات الجوهرية بين البنوك الإسلامية والتقليدية:

¹ عبدو عيشوش، تسويق الخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية، رسالة ماجستير، في كلية العلوم الإقتصادية تجارية وعلوم التسيير، تخصص تسويق، جامعة لخضر، باتنة، الجزائر، 2009، ص ص: 16-17.

الفصل الأول.....التأصيل النظري للمصارف الإسلامية

جدول رقم (2): الفروق الجوهرية بين البنوك الإسلامية والتقليدية

الاختلاف	البنوك التقليدية	البنوك الإسلامية
النشأة	الظهور : سنة 1157 التجربة: عميقة وبعيدة	الظهور : 1963 الانطلاق الفعلي : 1975 التجربة: قصيرة وحديثة
دافع الظهور	- خدمة الاقتصاد الوطني - أصبحت فيما بعد تمكن أصحاب المال من التحكم والاستغلال	- خدمة المجتمع - تجسيد نظام المشاركة في التطبيق الفعلي
أساس المعاملات	- نظام الفائدة	- نظام المشاركة
النظرة إلى النقود	- سلعة يتم المتاجرة فيها بيعا وشراء	- أداة للتبادل في تحريك النشاط الاقتصادي
مجال النشاط	- بنوك تجارية محضة	- بنوك شاملة
مفهوم الوساطة	- وسيط مالي	- وسيط تمويلي
العلاقة مع العملاء	- علاقة دائنة ومدبنة - عدم مراعاة ظروف العميل	- علاقة مشاركة ومتاجرة - يراعي ظروف العميل
الودائع	- سعر ثابت ومحدد مسبقا - مدين بها	- مشاركة في الربح والخسارة - مؤتمن عليها
توظيف الأموال	- توظيف ائتماني واقتراضي	- توظيف استثماري
الهدف الأساسي	- تعظيم الربح	- التوازن بين تعظيم الربح والعائد الاجتماعي
القوائم المالية	ظهور بنود: - فوائد القروض والودائع والأوراق المالية - عمولة خصم الأوراق التجارية - إيرادات الأنشطة غير شرعية	ظهور بنود: - ودائع الاستثمار - إيرادات المضاربات والمشاركات والمربحات

المصدر: عبد الحليم عمار غربي، مصادر واستخدامات الأموال في البنوك الإسلامية، دار فداء العالمية للنشر والتوزيع والترجمة، سوريا، 2013م، ص103.

المطلب الثالث: المشاكل التي تواجه البنوك الإسلامية

تعاني البنوك الإسلامية شأنها شأن كل تجربة جديدة من بعض الصعوبات والمشاكل ومن المتوقع أن يكون لهذه المشاكل والصعوبات ومدى قدرة المصارف على التعامل معها دور كبير في تحديي قدرة هذه البنوك على مواجهة تحيات المطروحة أمامها ولعل أبرزها هي العولمة.
أولاً: البنوك الإسلامية وتحديات العولمة والتحرير المالي.

شهد القطاع المالي في السنوات الأخيرة عددا من التحديات التي فرضتها العولمة والتدويل وتحرير التجارة في الخدمات المالية التي انعكست أثارها في الأنشطة الاقتصادية العالمية كافة في ظل الإتجاه المتزايد نحو التكتل والإندماج وتكوين كيانات عملاقة تمكن من تحقيق وفيات الحجم الكبير، مما يعزز القدرة التنافسية

الفصل الأول..... التأسيس النظري للمصارف الإسلامية

وفي ظل هذه البيئة الاقتصادية المنطوية على المخاطر المرتفعة والمنافسة الشرسة، استطاعت مفاهيم وأدوات العمل التمويلي الإسلامي الوصول إلى بناء قاعدتها، وباتت الصناعة المصرفية الفاعلة على المستويين الإقليمي والدولي.¹

ورغم التطوير الكبير الذي لحق بالبنوك الإسلامية إلا أنها تتعرض إلى تحديات كبيرة في ظل الإنفتاح الإقتصادي وعمليات التحرير المالي، فقد كانت أهم المشكلات التي تتعرض لها البنوك الإسلامية في سبعينيات القرن الماضي تدور حول الآراء الفقهية المتعلقة بضبط معاملات المؤسسات المالية الإسلامية لتتماشى مع مبادئ الشرعية الإسلامية، أما في بداية القرن الحادي والعشرين فقد أصبح السؤال المحوري هو كيفية توافق أدوات التمويل حديثة التمويل ولكنها لا تتعارض مع مبادئ الاقتصاد الإسلامي.

وهناك اتجاهات لتكيف واقتباس بعض الأدوات المالية الغربية الحديثة مثل خيارات والمستقبلات طالما أنها لا تتعارض ومبادئ الاقتصاد الإسلامي ومن غير المنطقي الإصرار على رفض العمل بها في البنوك الإسلامية لمجرد أنها شكل من أشكال المعاملات المالية الحديثة المتداولة في المؤسسات التقليدية لإمكان الاستفادة منها والتعامل بها بشكل لا يتعارض وأحكام الشرعية الإسلامية، وبالإمكان إجمال أهم الصعوبات والتحديات التي تواجهها البنوك الإسلامية في ظل التحرير المالي وهي:

- قلة الوعي المالي الإسلامي، ويرجع لغياب مؤسسات البحث والتطوير داخل البنوك الإسلامية؛
- بناء كيان أو إطار مؤسسي سليم، فكل نظام متطلباته المؤسسية، والبنوك الإسلامية لا تستطيع بمفردها رعاية جميع متطلباتها التي يفترض أن توفر سبلا بديلة لتلبية احتياجات التمويل الإستثماري والإستهلاكي؛
حاجة البنوك الإسلامية إلى محفظة متنوعة من الأدوات المالية، وهنا ظهرت الحاجة إلى الهندسة المالية بابتكار أدوات مالية تجمع بين المصادقية الشرعية و الكفاءة الإقتصادية².

ثانيا: بعد القوانين الوضعية عن الأحكام والقواعد الشرعية .

القوانين الإقتصادية في معظم الدول الإسلامية، شأنها سائر القوانين الأخرى، مستقاة من نظم وتشريعات بعيدة عن الشرعية الإسلامية التي يفترض أنها تحكم هذه المجتمعات لذلك تعمل البنوك الإسلامية في مجال التمويل على أساس العقود والاتفاقات الخاصة دون أن لها مؤيدات قانونية، وقد أدى عدم تمتعها بالحماية القانونية لتحصيل حقوقها إلى تشدها في الحصول على الضمانات المختلفة لأنها لا تتقاضى أية على الأموال المستحقة عن فترة التأخير في الدفع، وتتعرض بعضها إلى بعض القوانين والإجراءات المتشددة التي تحد من نشاطاتها المختلفة.³

¹ بن ابراهيم الغالي، أبعاد القرار التمويلي والاستثماري في البنوك الإسلامية، دراسة تطبيقية، الطبعة الأولى، دار النفائس، 2012، ص48

² فوزي عطوي، علم الاقتصاد في النظم الوضعية والشرعية الإسلامية، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي، لبنان، 2005، ص611.

³ المرجع نفسه، ص611.

ثالثا: المنافسة الكبيرة من البنوك التقليدية

تواجه البنوك الإسلامية زيادة مستمرة في المنافسة، ليس فقط فيما يخص مستوى جودة الخدمات التي تقدمها لعملائها وإنما في اقتحام البنوك التقليدية سوق الخدمات المصرفية الإسلامية وفي الحقيقة يمكن النظر لهذه النقطة المنافسة من زاويتين متعاكستين فمن جهة يمكن القول بأنها إيجابية لأنه ببساطة قد تمكن البنوك الإسلامية من تحسين جودة خدماتها القائمة وابتكار صيغ ومنتجات مالية جديدة غير ربوية، مما قد يسهم في الرقي بالعمل المصرفي الإسلامي، ومن جهة أخرى يمكن أن تكون سلبية عليها، نظرا لافتقارها للخبرة الكافية و حداثة نشاطاتها، أضف إلى ذلك الغموض الذي يشوب بعض أنشطتها والصيغ التي تتعامل بها مقارنة بالبنوك التقليدية التي تتوفر على خبرة كافية للتنوع والابتكار، مما يعرض البنوك الإسلامية إلى منافسة غير متكافئة.¹

رابعا: شراسة الإعلام ضدها.

تتعرض البنوك الإسلامية إلى هجمات إعلامية شرسة، تكيل بلا هوادة الإتهامات والانتقادات اللادغة لهذه البنوك والعاملين فيها والسعي إلى التشكيك في طرق وأساليب التعامل الشرعي التي تتبناها، لإيهام خاصة الشعوب الإسلامية، بأنه لا فرق بين التعامل بالربا والتعامل الشرعي بين البنوك الإسلامية والربوية، مستغلين بذلك عدم الدراية التامة للمتعاملين الإسلاميين بمضمونه وأهمية العمل المصرفي الإسلامي.

خامسا: مشكلات بيئية ومحلية

منها عدم وضوح طبيعة التعامل المصرفي الإسلامي وصيغته لدى أغلب المتعاملين وعدم وضوح طبيعة عمل البنوك لدى بعض أجهزة الرقابة المصرفية، وحرمان هذه البنوك من تغطية البنوك المركزية. سادسا: مشكلات عامة .

عدم وجود أوراق مالية إسلامية قابلة للتداول في الأسواق المالية الحالية، ومنها أيضا وجود قيود في بعض الدول على المصرف الأجنبي وعدم قابلية الكثير من العملات للتمويل مما يعرقل انتقال رؤوس الأموال. سابعا: مشكلة مع البنك المركزي في نسبة الاحتياطي النقدي الإجباري.

رغم الإختلاف بين البنوك الإسلامية والتجارية من حيث العمل، إلا أنه لم يعطي ميزة (البنك المركزي) التعامل مع المقرض الأخير حيث لا يحصل البنك الإسلامي على دعم البنك المركزي عند حاجته إلى السيولة لمواجهة عمليات السحب المفاجئة.

بالإضافة إلى المشاكل الخارجية السابقة الذكر توجد مشاكل داخلية المتمثلة أساسا في:

- تعدد هيئات الرقابة الشرعية وعدم وجود جهة تعمل على توحيد مصادر الفتوى الشرعية مما قد يؤدي إلى حدوث اختلاف في الفتوى بالنسبة للموضوع الواحد الأمر الذي يتطلب إنشاء هيئة مركزية لإفتاء في المعاملات المالية الإسلامية؛

¹ عبد الغفار حنفي وسمية زكي قريبا قص، المنشآت المالية ودورها في التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2014، ص499.

الفصل الأول.....التأصيل النظري للمصارف الإسلامية

- النقص في فرص التوظيف ونمو السيولة لدى المؤسسات المصرفية والمالية الإسلامية
- نقص الموارد البشرية القادرة على قيادة التمويل الإسلامي، حيث إن نجاح أي مؤسسة يعتمد إلى حد كبير على مقدرة الكفاءات التي تدير شؤونها، وتؤدي خدماتها والمهام المنوطة بها بكل دقة وتعد البنوك الإسلامية واحدة من المؤسسات التي لا تتوفر أو تفتقر إلى هاته الإطارات والكوادر المؤهلة تأهيلا شرعيا ومحاسبيا وماليا¹.

¹ أحمد شعبان محمد علي، السياسات النقدية والمصرفية للبنك المركزي في إطار النظام المصرفي الإسلامي دار التعليم العالي، الإسكندرية، مصر، 2013، ص133.

خلاصة الفصل:

من خلال ما سبق نخلص إلى أنه ورغم حداثة البنوك الإسلامية إلا أنها خطت خطوات متقدمة في عالم الصيرفة حتى غدت حقيقة ثابتة يصعب تهميشها أو التقليل من دورها، حيث أن البنوك الإسلامية تساهم في الأنشطة الاقتصادية و التنمية الإجتماعية، ولكي يقوم البنك الإسلامي بعملية التنمية الإجتماعية، يجب أن يحكم عملها أي بنك إسلامي مبادئ و أخلاقيات تجعل البعد الإجتماعي للبنك على ذات المستوى من الأهمية والأولوية.

للبنوك الإسلامية مصادر متنوعة تعتمد عليها في القيام بأنشطتها المختلفة القائمة أساسا على عدم التعامل بالفائدة، وفي جهة الإستخدامات نجد هناك استخدامات متعددة أبرزها: المشاركة والمرابحة والمضاربة. هناك عدة فروقات بين البنكين الإسلامي و التقليدي أبرزها: إمتثال البنوك الإسلامية للمبادئ الشريعة الإسلامية وعدم التعامل بالفائدة.

تواجه عمل البنوك الإسلامية العديد من التحديات و الصعوبات التي تعرقل عملها و تجعلها في مشاكل داخلية و خارجية.

الفصل الثاني: المخاطر في المصارف الإسلامية و آلية إدارتها

تمهيد

- المبحث الأول :المخاطر البنكية .
 - المبحث الثاني :ماهية إدارة المخاطر.
 - المبحث الثالث :إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية.
- . خلاصة الفصل

تمهيد

في الوقت الذي تزداد فيه إمكانيات البشرية في مواجهة المخاطر بفضل إستخدام التقنية و التكنولوجيا على نطاق واسع في مختلف ميادين الحياة، تزداد المخاطر الناتجة عن سوء استخدام وإدارة تلك الإمكانيات، ومن المعلوم أيضا أن أي استثمار لا يخلو من المخاطر مهما كان نوع ذلك الإستثمار، ومهما كانت الوسائل المتخذة لحمايته، وتفاوتت درجات المخاطر في الإستثمار بحسب نوع العقد و أجله وموضوعه ومكانه وزمانه وأطرافه وغير ذلك من المؤثرات فيه، فالعلاقة بين الربح و المخاطرة علاقة طردية، فمن يرغب في الربح الوفير فعليه أن يتحمل قدرا أكبر من المخاطر، ومن لا يتحمل المخاطرة فليرضى بالربح اليسير، والعاقل هو من يتعرف على الوسائل العملية لقياس مدى تعرضه للخطر، وبعد ذلك يقرر أفضل السبل للتقليل منها إلى الحد الممكن، بأكثر السبل المتاحة فعالية وأقل تكلفة.

وهذا ما تطرقنا إليه في هذا الفصل حيث تناولنا في المبحث الأول مفاهيم أساسية المخاطر البنكية وفي المبحث الثاني تطرقنا إلى ماهية إدارة المخاطر ، أما في المبحث الثالث إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية

المبحث الأول: ماهية المخاطر

إن العلاقة الطردية الموجودة بين العائد و المخاطرة، جعلت إدارات البنوك تركز في عملها على إيجاد أفضل السبل والوسائل للحد أو على الأقل تخفيف حدة المخاطر الممكن حدوثها من أجل تحقيق أكبر عائد بأقل خطر ممكن، وذلك عن طريق ما يسمى بإدارة المخاطر.

المبحث الأول: المخاطر البنكية

تواجه المؤسسات الإقتصادية العديد من المخاطر نتيجة للبيئة التي تنشط فيها حيث أصبحت المخاطر السمة الأساسية في الحياة الإقتصادية، وبشكل عام فإن مفهوم المخاطر يركز على النواحي السلبية المترتبة على القيام بعمل معين، ولاكن يمكن النظر من منطلق آخر إلى المخاطرة على أنها فرصة يمكن أن تأتي بنواحي إيجابية، وعلى العموم فالجراة ضرورية للشخص الذي يريد القيام بالمخاطرة.

المطلب الأول: مفهوم المخاطر

منذ أن وجد الإنسان والإخطار تحيط به من كل جانب سواء متعلقة بحاضره أو مستقبليه، وكانت ولا تزال ترقه و يسعى لمعرفةا ليتها ليتجنب وقوعها.

أولاً: تعريف المخاطر

تتخذ عدة تعريف بحسب الجانب الذي ينظر اليه ومنها ما يلي:

- 1- لغة:** في الأصل هو الرهن، و هو ما يخاطر عليه، ولا يقال إلا في الشيء الذي له قدر و مزية.¹
 - ويعرف قاموس أكسفورد الخطر: إمكانية حدوث شيء ما بالصدفة، تترتب على ذلك نتائج سيئة و خسارة.²
 - 2- اصطلاحاً:** ينشأ الخطر عندما يكون هناك احتمال لأكثر من نتيجة والمحصلة النهائية غير معروفة، أو الحالة التي تتضمن احتمال الانحراف عن الطريق الذي يوصل إلى نتيجة متوقعة أو مأمولة.³ **المخاطر من منظور مالي:** هي احتمال وقوع خسائر في الموارد المالية أو الشخصية نتيجة عوامل غير متطورة في الأجل الطويل أو القصير و الخطر يمثل عمل مؤسسات التأمين لا القرض كما تختلف وضعية المخاطرة عند حالة التأكد.⁴
- ي حالة عدم التأكد من حتمية الحصول على العائد أو من حجمه أو من زمنه أو من انتظامه أو من جميع هذه الأمور مجتمعة.

¹ أسامة عزمي سلام، شديري نوري موسى، إدار الخطر والتأمين، الطبعة الأولى، دار الحاملنشر و التوزيع ، الأردن، 2007، ص20.

² محمد رفيع المصري، التأمين وإدارة الخطر ، تطبيقات على التأمينات العامة، دار زهوان، الأردن، 2009، ص11.

³ عيد أحمد ابو بكر ووليد إسماعيل السيفو، إدارة الخطر والتأمين، دار البيازوري، الأردن، 2009، ص27.

⁴ ضرار الماحي العبيد أحمد، أنواع المخاطر التي تواجه المالية الإسلامية وكيفية إدارتها، ورقة مقدمة إلى ندوة بنك السودان المركزي، فرع ودمني بعنوان المخاطر التي تواجه المالية الإسلامية وكيفية معالجتها، 20 ديسمبر، 2011، ص6.

الفصل الثاني..... المخاطر في المصارف الإسلامية وآلية إدارتها

4. **المخاطر من منظور مصرفي:** "احتمالية مستقبلية قد تعرض المصرف إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها بما قد يؤثر على تحقيق أهداف المصرف و على تنفيذها بنجاح، وقد تؤدي في حال عدم التمكن من السيطرة عليها و على آثارها إلى القضاء على المصرف و إفلاس¹.

5. **المخاطر من منظور فقهي (شرعي):** تحدث ابن القيم عن المخاطر فقال "المخاطرة مخاطرتان: مخاطرة التجارة، وهو أن يشتري السلعة بقصد أن يبيعها ويربح ويتوكل على الله في ذلك، والخطر الثاني: الميسر الذي يتضمن أكل المال بالباطل، فهذا الذي حرمه الله تعالى ورسوله، ومن هذا النوع يكون أحدهما قد قمر الآخر وظلمه، ويتظلم أحدهما من الآخر بخلاف التاجر الذي قد اشترى السلعة².

الشكل رقم (01): احتمالية وقوع الخطر

الخطر مستحيل الحدوث = 0 < 0 < الخطر محتمل الحدوث < 1 الخطر مؤكد الحدوث = 1



المصدر: من إعداد الطالبة

المطلب الثاني: أسباب المخاطر

إن المخاطر مرتبطة باحتمال اختلاف النتائج الفعلية أو الحقيقية عن النتائج الحقيقية، وثمة أسباب تؤدي إلى حدوث درجات متفاوتة من المخاطر.

يمكن أن تنتج مخاطر التي تواجه أي مؤسسة وأنشطتها من عوامل خارجية وداخلية خاصة بالمؤسسة ويلخص الشكل التالي أمثلة لأهم المخاطر الناتجة عن هذه العوامل، كما توضح أن بعض الأخطار قد تنتج من عوامل داخلية و خارجية معا، و بالتالي تظهر متداخلة في الرسم، و يمكن تقسيمها أكثر إلى أنواع من الاخطار مثل استراتيجية، مالية، تشغيلية، بيئية ... الخ³

ولعل من بين العوامل التي يمكن أن تؤدي الى زيادة المخاطر:⁴

• عولمة الأسواق المالية والتحرير المصرفي، حيث لم يعد أحد بمعزل عن المخاطر التي يمكن أن تصيب أحد أطراف النظام الاقتصادي و المالي العالمي.

¹ كمال رزيق وآخرون، إدارة مخاطر القروض الاستثمارية في البنوك التجارية، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الخامس، جامعة فيلادلفيا، الأردن، أيام 4-5، جويلية 2007، ص 3.

² سليمان زيدان، إدارة لاخطر والتأمين، الطبعة الأولى، دار المناهج، الأردن، 2013، ص 106-107.

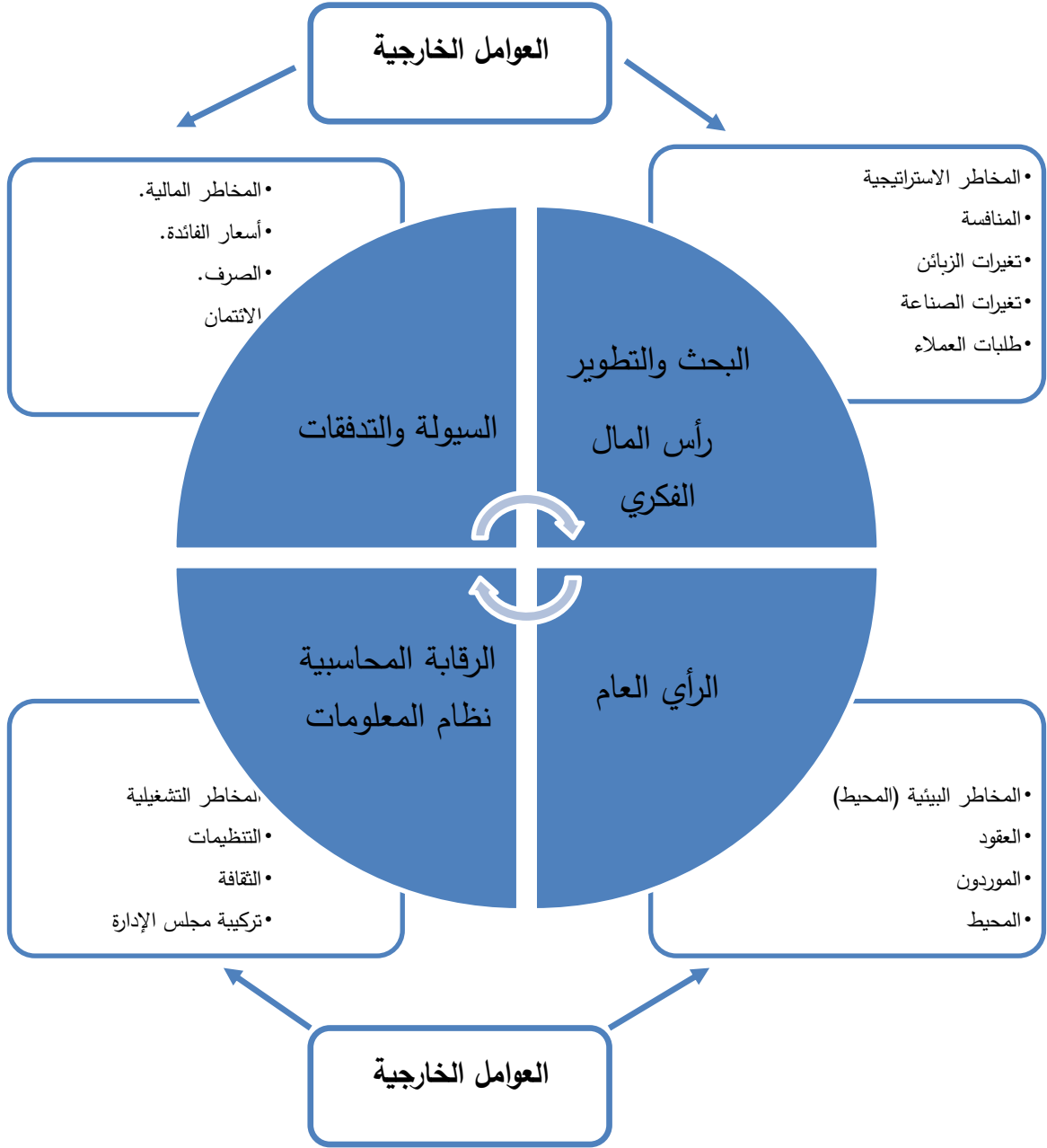
³ عبد الله الزاهر والموفق علي الخليل، النقود والبنوك والمؤسسات المالية، الطبعة الثانية، مركز يزيد الكرك، 2006، ص ص 226-227.

⁴ محسن الربيعي، حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة، الطبعة الأولى، دار اليازوري، الأردن، ص ص 167-168.

الفصل الثاني..... المخاطر في المصارف الإسلامية وآلية إدارتها

- ظهور مفهوم الهندسة و الابتكار المالي وهو الأمر الذي أدى إلى تعقيد البيئة التي تعمل فيها منشآت الأعمال و زيادة حالات اللايقين.
 - الانتشار المفرط للمشتقات المالية بكل أنواعها خاصة عندما تستخدم من طرف المضاربين لتحقيق الأرباح وليس للتحوط.
 - السياسة النقدية والأدوات المستعملة لإدارة الكتلة النقدية .
 - عدم الاستقرار السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي.
 - حالات الكساد .
 - التضخم و ما ينتج عنه من ارتفاع في المستوى العام للأسعار .
 - المنافسة و تأثيرها على انخفاض الأرباح التي يحققها الاستثمار .
 - تقلبات أسعار الفائدة .
 - زيادة معدلات الضرائب على الأرباح .
 - القوانين و التشريعات.
- فهذه عناصر يمكن أن تؤدي بعضها أو كلها مجتمعة إلى زيادة المخاطر .

الشكل رقم (02): أهم مسببات المخاطر



المصدر: نجار حياة، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل -دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية- أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2015.

الفصل الثاني..... المخاطر في المصارف الإسلامية وآلية إدارتها

المبحث الثاني : ماهية إدارة المخاطر

مع حداثة مصطلح "إدارة المخاطر" إلا أن الممارسات الفعلية لإدارة المخاطر قديمة عبر مر التاريخ نتيجة مرور البشرية بالعديد من المحن والظروف المعاكسة والجهود المبذولة للتعامل مع المخاطر.

المطلب الأول: نشأة إدارة المخاطر

بدأ الاتجاه العام الاستخدام مصطلح إدارة المخاطر في أوائل الخمسينات وكان من بين المطبوعات المبكرة التي أشير فيها لهذا المصطلح عام 1956، حيث طرح المؤلف " هارفارد بيرنس " ما بدا في ذلك الوقت فكرة ثورية وهي أن شخصا ما بداخل المنظمة ينبغي أن يكون مسؤولا عن مخاطر المنظمة البحتة.

في ذلك الوقت كان يوجد لدى عدد كبير من الشركات الكبرى بالفعل مركز وظيفي يشار له باسم " مدير التأمين" حيث كان التأمين بندا متزايدا في ميزانيات الشركات خاصة مع تنامي حركة الاستثمار، وفي ما يلي أهم المراحل:

عام 1929 عقد مشترو التأمين اجتماعا غير رسمي في بوسطن لمناقشة المشكلات ذات الاهتمام المشترك فيما يخص التأمين .

عام 1931 قامت رابطة الإدارة الأمريكية بتأسيس قسم للتأمين تابع لها بهدف تبادل المعلومات ونشرها لكي يطلع عليها مشترو التأمين .

عام 1932 تم تنظيم " مشترو التأمين " في نيويورك الذي أصبح فيما بعد معهد أبحاث للمخاطرة.

عام 1950 تم تأسيس رابطة مشترو التأمين القومية ثم تحولت لاحقا إلى الجمعية الأمريكية لإدارة التأمين.¹

حدث الانتقال من إدارة التأمين إلى إدارة المخاطر عبر فترة من الوقت وسار بشكل موازي لتطوير علم إدارة المخاطر الأكاديمي، حيث عرفت مدارس الأعمال تغييرا في مناهجها الدراسية بإدخال علم بحوث العمليات والإدارة .

من هذه البداية البسيطة جاء علم إدارة المخاطر الذي يقوم على فكرة مؤداها أن الإدارة يمكنها بعد التعرف على المخاطر التي تعترضها والقيام بتقييمها أن تتفادي حدوث خسائر وأن تقلل من تأثيرها إلى الحد الأدنى.

عام 1975 قررت رابطة مشترو التأمين تغيير اسمها إلى " جمعية إدارة المخاطر والتأمين RIMS " انتشرت إدارة المخاطر بعدما عرفته أدوات إدارة المخاطر من ابتكارات اذ شهدت نهاية الستينات ثورة في مجال الابتكارات المالية التي مكنت من إعادة توزيع المخاطر المالية طبقا لتفضيلات المستثمرين.

من الدلائل التي توضح الاهتمام الكبير بإدارة المخاطر قيام جمعية إدارة المخاطر والتأمين بنشر مجلة اسمها "إدارة المخاطر"، كما يقوم قسم التأمين في رابطة الإدارة الأمريكية بنشر مجموعة عريضة من التقارير والدراسات المساعدة لمديري المخاطر .

¹ حبيب بلجون وآخرون، إدارة المخاطر المصرفية للإشارة إلى حالة الجزائر، جامعة محمد بالضيف، الجزائر، 2007، ص6.

الفصل الثاني..... المخاطر في المصارف الإسلامية وآلية إدارتها

قام معهد التأمين الأمريكي بوضع برنامج تعليمي في إدارة المخاطر يتضمن سلسلة امتحانات يحصل الناجحون فيها على دبلوم في إدارة المخاطر وقد تم تعديل المنهج الدراسي لهذا البرنامج في سنة 1973 وأصبح المسمى المهني للمتخرجين من البرنامج " زميل إدارة المخاطر ARM "

المطلب الثاني: مفهوم إدارة المخاطر

هناك عدة تعريفات نوجزها فيما يلي:

تعرف بأنها منهج أو مدخل علمي للتعامل مع المخاطر عن طريق توقع الخسائر العارضة المحتملة وتصميم تنفيذ إجراءات من شأنها أن تقلل إمكانية حدوث الخسائر أو الأثر المالي للخسائر التي تقع إلى الحد الأدنى.

عرفت من قبل لجنة التنظيم المصرفي وإدارة المخاطر المنبثقة عن هيئة قطاع المصارف في الولايات المتحدة الأمريكية (FSR) تلك العملية التي يتم من خلالها رصد المخاطر، وتحديدتها، وقياسها، ومراقبتها والرقابة عليها، وذلك بهدف ضمان فهم كامل لها والاطمئنان بأنها ضمن الحدود المقبولة والإطار الموافق عليه من قبل مجلس إدارة المصرف للمخاطر.¹

إدارة المخاطر هي منهج علمي متكامل، يعمل على السيطرة الاقتصادية على المخاطر التي تهدد القدرة الإرادية للمشروع، وتهدف إلى تحديد المخاطر تحديدا صحيحا وقياسها، وبالتالي الحد منها ومراقبتها ومجابهتها بأفضل الوسائل وأقل التكاليف بشكل صحيح على مستوى المنشأة ككل، فالهدف الأساسي من إدارة المخاطر بكل أبعادها هي الحفاظ على استمرارية المنشأة و زيادة ربحيتها وتعظيم قيمتها وتمتين مركزها المالي وتجنبها الانحدار في أداؤها، وتجنبها الانحدار الاقتصادي، وتعمل المخاطرة على زيادة قيمة المنشأة والتقليل من احتمالات إعسارها.

المطلب الثالث: أساليب إدارة المخاطر

هناك ثلاث أساليب يمكن استخدامها في التعامل مع المخاطرة هي :

1- تجنب المخاطر : يكون ذلك عن طريق عملية الرقابة فمثلا يقوم البنك بوضع حد لبعض النشاطات التي تشكل خطرا، أي عن طريق مجرد عدم القيام بالعمل المنشئ للمخاطرة، كأن يقوم البنك بتجنب مخاطر الائتمان بالامتناع عن منح القروض مرتفعة المخاطر أو بتجنب مخاطر أسعار الفائدة بعدم الاستثمار في أوراق مالية طويلة الأجل.²

2- تقليل المخاطرة: أما في هذا الأسلوب فإن المؤسسة المالية و التقليل المخاطر تقوم ب: رصد سلوك القروض من أجل استبانة علامات التحذير لمشاكل التوقف عن الدفع مبكرا، تقليل مخاطر أسعار الفائدة باستخدام سياسة إدارة الأصول والخصوم والتي يجري تصميمها لذلك الغرض.

¹ طارق عبد العال حماد، تقييم أداء البنوك التجارية تحليل العائد والمخاطر، سلسلة البنوك التجارية، قضايا معاصرة، الجزء 2، الدار الجامعية، شارع ذكري غنيم، 2003، ص75.

² 2:Asian institute of finance, risk management in Islamic banks, Malaysia, 2013,p40

الفصل الثاني..... المخاطر في المصارف الإسلامية وآلية إدارتها

3. نقل المخاطرة: إن شراء التأمين هو أجدى وسائل نقل المخاطرة من شخص لا يرغب في تحملها إلى طرف آخر (شركة التأمين) يبدي استعدادها لتحملها مقابل ثمن.

هناك من أشار إلى خمسة طرق للتعامل مع المخاطر، فأضاف إلى العناصر السابقة، العنصرين التاليين:
أ- اقتسام المخاطرة : يعني قبول بعض المخاطر و تحويل بعضها (أي أن هذه الاستراتيجية تجمع بين التجنب والنقل).

ب- التحوط : يمكن تمييزه عن التأمين بأنه نقل المخاطرة مع التضحية بإمكانية الربح .

المطلب الرابع : أهمية إدارة المخاطر

إن أهمية إدارة المخاطر بالبنوك مستوحاة من الهدف الرئيسي لها والمتمثل في قياس المخاطر من أجل مراقبتها والتحكم فيها، وتتجلى هذه الأهمية فيما يلي:

- أداة لتنفيذ الإستراتيجية : تزود إدارة المخاطر البنوك بنظرة أفضل للمستقبل، فبدون إدارة المخاطر لا يمكن رؤية النتائج المحتملة أو التقلبات المحتملة للربحية، ولن يكون بالإمكان السيطرة على حالات عدم التأكد المحيطة بالمكاسب المتوقعة، و تتبع أهمية إدارة المخاطر من حقيقة مفادها أن بدونها ستكون عملية تنفيذ الإستراتيجية مقصورة على القواعد الإرشادية التجارية دون النظر لتأثيرها على مفاضلة مخاطر العائد الخاصة بالبنك .

- تنمية الميزة التنافسية: التعرف على المخاطر مدخل ضروري لمعرفة الأسعار الواجب تقاضيها من العملاء وهي الأداة الوحيدة التي تسمح بالتمايز السعري بين العملاء ذوي المخاطر المتباينة، فإذا لم يقم البنك بالتسعير تظهر تأثيرات معاكسة، بحيث يتقاضى أسعارا مبالغاً فيها من العملاء ذوي المخاطر المنخفضة والعكس لذوي المخاطر المرتفعة، وهذا ما يحبط العملاء ذوي المخاطر المنخفضة ويدعم ذوي المخاطر العالية، مما يؤدي بالمنافسين لاجتذاب هذا الصنف من العملاء من خلال تقديم أسعار أقل.

- قياس مدى كفاية رأس المال والقدرة على الوفاء بالالتزامات: إن الخسائر هي نتيجة لكل المخاطر ومخاطر القدرة على الوفاء هي النتيجة النهائية لكل المخاطر المقترنة برأس المال المتاح الذي يحدد الخسائر القصوى التي تتجاوزها حالات العجز عن الدفع. إن هذا الدور مبني على مبادئ يمكن عرضها على النحو التالي:

- يجب أن يغطي رأس المال الانحرافات السلبية للخسائر في كل الحالات تقريبا حتى المستوى الذي يتم عنده الحكم على الوفاء بأنه مقبول لدى المديرين و مالكي الأسهم .
- كل الخسائر غير المتوقعة المتجاوزة لمبلغ رأس المال تولد عجز البنك عن الدفع.
- مخاطر القدرة على الوفاء نتيجة مشتركة لكل من رأس المال المتاح و المخاطر التي تم تحملها.¹

¹ ناصر نور الدين عبد اللطيف ، القياس والإفصاح المحاسبي عن المخاطر في البنوك الإسلامية والتجارية، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية مصر، 2015 ص: 331.

الفصل الثاني..... المخاطر في المصارف الإسلامية وآلية إدارتها

- أداة لتخاذ القرار: إن البنوك التي تتحكم في مخاطرها لديها القدرة على اتخاذ قرارات سليمة، ومعرفة المخاطر عنصر أساسي في عملية اتخاذ القرار.

- المساهمة في اتخاذ قرارات التسعير: إن العلم بالمخاطر يسمح للبنوك بتسعيرها، وبدون العلم بالمخاطر لا تكون الهوامش قابل للمقارنة من معاملة لأخرى و من عميل لآخر أو عبر وحدات الأعمال، كما أن القدرة على تسعير المخاطر وتحميلها على العملاء يسمح باتخاذ عدة إجراءات قادرة على التوفيق بين رأس المال المتاح والمخاطر.

- رفع التقارير عن المخاطر و مراقبتها : بدون قياس المخاطر يصبح من غير الممكن مقارنة المكاسب عبر المنتجات أو العملاء أو وحدات الأعمال، ومن السهل زيادة الهوامش عن طريق تحمل المخاطر، والحل البسيط هو إقراض العملاء ذوي المخاطرة العالية الذين تكون معدلات عجزهم عن السداد فوق المتوسط في المستقبل ولكن هذه السياسة تقود إلى زيادة فورية في الهوامش، ثم في مرحلة ثانية إلى حالات عجز عن السداد.

- إن مراقبة المخاطر يمكن أن تشجع على تحملها عن طريق توفير معلومات واضحة ومباشرة عن المخاطر ومع المخاطر غير المعلومة يسود الحذر ويحول دون اتخاذ قرار بتحمل المخاطرة رغم أن ربحيتها يمكن أن تكون متماشية مع مخاطرها، وإذا لم يستطع موظفو الائتمان أن يبينوا أن الهوامش والرسوم المتوقعة التي تغطي بالفعل المخاطر، فإن إدارة الائتمان سوف تحجم عن الإقدام على تلك المخاطر¹.

المطلب الخامس : مراحل إدارة المخاطر

إن عملية إدارة المخاطر يجب أن تمر بسلسلة منطقية من الخطوات التي تميل إلى الاندماج مع بعضها البعض في الواقع العملي، حيث تتمثل هذه الخطوات في :

1. تقرير الأهداف: تتمثل الخطوة الأولى لعملية إدارة المخاطر في تقرير ما يود المصرف أن يحققه برنامج إدارة المخاطر الخاص بها بدقة، وذلك للحصول على أقصى منفعة من النفقات المتعلقة بإدارة المخاطر، وذلك يلزم وضع خطة دقيقة وإلا نشأ اعتقاد بأن إدارة المخاطر هي عبارة عن سلسلة من المشاكل الفردية المنعزلة وليست مشكلة واحدة.

وهناك العديد من الأهداف المحتملة لوظيفة إدارة المخاطر، الحفاظ على بقاء المصرف، وتظليل التكاليف المرتبطة بالمخاطر البحتة كإصابات العمال، وفي العديد من الأوقات يتم تجاهل هذه الخطوة لذلك تكون مجهودات إدارة المخاطر مفككة وغير متسقة، ومن ناحية مثلي يجب أن تصدر الأهداف وسياسة إدارة المخاطر عن مجلس الإدارة حيث أن المسؤولية النهائية عن الحفاظ على أصول الشركة تقع على عاتقه.

¹ IRMAN FEBIANTO, adapting risk management for profit and los, sharing franking of Islamic banks

الفصل الثاني..... المخاطر في المصارف الإسلامية وآلية إدارتها

2. التعرف على المخاطر: من الواضح أنه قبل القيام بأي فعل يجب التعرف على الأخطار التي تواجه المصرف، حيث يجب أن يكون مدير المخاطر على دراية ووعي بها، ومن الصعب إيجاد تصميمات بشأن المخاطر التي يتعرض لها المصرف، لأن اختلاف العمليات والأوضاع يؤدي إلى نشوء مخاطر مختلفة، حيث يكون بعضها واضحا، في حين أن بعضها الآخر يمكن أن يتم تجاهله.

وتوجد العديد من الأدوات للتعرف على المخاطر، ومن أهمها السجلات الداخلية للمنظمة، وقوائم مراجعة بواليص التأمين واستقصاءات تحليل المخاطر، خرائط العمليات و تحليل القوائم المالية... الخ. وأفضل منهج مطبق للتعرف على المخاطر هو منهج الدمج و ذلك بتطبيق مختلف أدوات التعرف على المخاطر، وهنا تبرز أهمية نظام المعلومات الفعال في المصرف، إن عملية تحديد الخطر تفرض على البنك أن يعرف جيدا مختلف المخاطر ومصادرها، وهذا حتى يتمكن من قياسها ومتابعتها ومراقبتها، لأنه في بعض الحالات يكون التمييز بين المخاطر غير واضح وهذا من خلال المعرفة العامة لها، وبالتالي يصعب تحديدها وقياسها.

3. تقييم المخاطر: بعد أن يتم التعرف على المخاطر يجب على مدير المخاطر أن يقوم بتقييمها، ويتضمن ذلك قياس حجم الخسارة المحتملة واحتمال حدوث تلك الخسارة ثم يتم بناء على ذلك ترتيب أولويات العمل وعادة ما تصنف المخاطر ضمن ثلاث مجموعات:

- **المخاطر الحرجة:** كل ظروف التعرض للخسارة التي تكون فيها الخسائر المحتملة كارثية وسوف ينتج عنها الإفلاس¹.

- **المخاطر الهامة:** ظروف التعرض للمخاطرة التي لن ينتج عن خسائرها المحتملة الإفلاس ولكنها سوف تستلزم من المصرف الاقتراض لمواصلة نشاطه.

- **المخاطر الأقل أهمية:** ظروف التعرض للمخاطرة التي يمكن تعويض الخسارة المحتملة الناتجة عنها بالاعتماد على الأصول الحالية للمنظمة أو دخلها دون أن يتسبب ذلك في ضائقة مالية.

إن توزيع ظروف التعرض للمخاطرة على واحدة من هذه المجموعات يتطلب تقرير مبلغ الخسارة المالية التي تنشأ من تعرض معين، وتقييم قدرة المصرف على استيعاب مثل هذه الخسائر، ويتضمن ذلك قياس مستوى الخسارة غير المؤمن ضدها والممكن تحملها دون اللجوء للاقتراض، والوقوف على القدرة الائتمانية القصوى للمصرف.

4. دراسة البدائل واختيار أسلوب التعامل مع المخاطر: تتمثل هذه الخطوة في دراسة التقنيات التي ينبغي استخدامها للتعامل مع كل مخاطرة، وتتمثل هذه المرحلة مشكلة في اتخاذ القرار، بعبارة أكثر تحديدا تقرير أي التقنيات المتاحة ينبغي استخدامها في التعامل مع كل مخاطرة، وتتفاوت درجة وجوب اتخاذ مدير المخاطر لهذه القرارات من مصرف الآخر وعند محاولة تقرير ماهية التقنية الواجب استخدامها للتعامل مع مخاطرة معينة

¹بوعشة مبارك، إدارة المخاطر البنكية (مع إشارة حالة الجزائر)، أم البواقي، الجزائر، ص: 5.

الفصل الثاني..... المخاطر في المصارف الإسلامية وآلية إدارتها

يجب على مدير المخاطر الأخذ بالاعتبار مدى أولوية المخاطرة، ثم يتم إجراء تقييم للعوائد والتكاليف المرتبطة بكل منهج، ثم يتم اتخاذ القرار بناء على أفضل المعلومات المتاحة وبالاسترشاد بسياسة إدارة المخاطر في الشركة.¹

5. تنفيذ القرار: في هذه المرحلة يتم وضع البديل المقرر موضع التنفيذ حيث يجب وجود تكامل بين جميع إدارات المنظمة وذلك لضمان اتخاذ الإجراءات التي تساهم في تنفيذ القرار.

6. التقييم والمراجعة: إن هذه العملية مهمة جدا لضمان نجاح برنامج إدارة المخاطر ويجب إدراجها في البرنامج لسببين:

- الأول أن عملية إدارة المخاطر لا تتم في الفراغ فالتغيير مستمر حيث تظهر مخاطر جديدة وتختفي مخاطر قديمة، ولذلك فالتقنيات التي كانت مناسبة في العام الماضي قد لا تكون مناسبة هذا العام، والانتباه المتواصل مطلوب.

- الثاني فهو أن الأخطاء ترتكب أحيانا، ويسمح إجراء تقييم ومراجعة البرنامج إدارة المخاطر المدير المخاطر بمراجعة القرارات واستكشاف الأخطاء وتصحيحها قبل أن تصبح باهظة التكاليف، ويمكن أن تتم عملية المراجعة إما من قبل مدير المخاطر في المصرف أو في بعض المصارف يتم استقدام استشاريين من الخارج للقيام بعملية المراجعة.

يجب أن تكون عملية إدارة المخاطر شاملة ومتكاملة تغطي كل الإدارات والأقسام التابعة للبنك حتى يكون هناك إدارك ووعي بهذه الإدارة، حيث تهدف إدارة المخاطر بشكل رئيسي إلى التأكد من استيفاء كافة المتطلبات القانونية وفي كل الأوقات، وحصر إجمالي التعرض للمخاطر، بالإضافة إلى تحديد تركيز المخاطر وتقاعده .

المبحث الثالث : آليات إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية

تتعرض البنوك الإسلامية إلى مخاطر عديدة غيرها من البنوك، فمما من تتشارك مع البنوك التقليدية ومنها من تختص بها و فيها يلي سنعرض كل نوع من هذه المخاطر.

المطلب الأول : طبيعة المخاطر العامة في المصارف الإسلامية

تتمثل المخاطر في المصارف الإسلامية فيما يلي :

أولا-مخاطر الائتمان : تتعرض مخاطر الائتمان بوجه عام بأنها المخاطر الناشئة عن احتمال عدم وفاء أحد الأطراف بالتزاماته المتعهد بها مما يؤدي بالبنك إلى الوقوع في الخطر ،ففي صيغ المشاركة في الأرباح (مثل المضاربة و المشاركة) تأتي مخاطر الائتمان في صورة عدم قيام الشريك بسداد نصيب البنك عند حلول أجله ،و قد تنشأ هذه المشكلة نتيجة تباين المعلومات عندما لا تكون لدى البنك المعلومات الكافية عن الأرباح الحقيقية

¹ عبد الكريم أحمد قندوز، إدارة المخاطر بالمؤسسات المالية الإسلامية من حلول جزئية إلى التأصيل، بحث مقدم إلى المؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، دبي، الإمارات العربية المتحدة، 21 ماي-3 جوان 2009، ص ص 18-19 .

الفصل الثاني..... المخاطر في المصارف الإسلامية وآلية إدارتها

لمنشآت الأعمال التي جاء تمويلها على أساس المشاركة أو المضاربة، و بما أن عقود المرابحة عقود متاجرة، تنشأ المخاطر الائتمانية في صورة مخاطر الطرف الآخر و هو المستفيد من التمويل و الذي تعثر آداؤه في تجارته ربما بسبب عوامل خارجية و ليست خاصة به.¹

ثانيا : مخاطر السيولة: و تتمثل في عدم توفر السيولة الكافية لمتطلبات التشغيل او للوفاء بالتزامات المصرف أو وجود فائض و هو تجميد للأموال

ومخاطر السيولة أكثر شدة في البنوك الإسلامية لأنها لا تستطيع الإقتراض بفائدة لتغطية إحتياجاتها للسيولة عند الضرورة ،ولا تستطيع بيع الديون مبدئيا إلا بقيمتها الإسمية ،إضافة إلى عدم قيام البنوك المركزية بدور المقرض الأخير للبنوك الإسلامية كما هو الحال بالنسبة للبنوك الأخرى، ومن ثم فإن معظم الودائع في البنوك الإسلامية هي ودايع في الحسابات الجارية.

ثالثا: مخاطر السوق: نتج مخاطر السوق من تقلبات في قيمة الموجودات القابلة للتداول، معدلات الربح وأسعار الأسهم و معدلات صرف العملات، أسعار السلع والموجودات المؤجرة وهي تشمل:

أ- مخاطر سعر الصرف: إن المجموعة معرضة لمخاطر تقلب أسعار صرف العملة من حيث إن قيمة الأدوات المالية أو قيمة صافي الإستثمار في الوحدات الأجنبية التابعة لها قد تهبط بسبب تغيرات في أسعار صرف العملة ،ففي عقد المرابحة مثلا يتحدد هامش الربح بإضافة هامش المخاطرة إلى السعر المرجعي ،وهو في العادة مؤشر ليبور، و بما أن طبيعة الأصول ذات الدخل الثابت تقتضي أن يتحدد هامش الربح مرة واحدة طول فترة العقد فإنه بتغير السعر المصرفي يكون بالإمكان تغيير هامش الربح في هذه العقود ذات الدخل الثابت، ولأجل ذلك فإن البنوك الإسلامية تواجه المخاطر الناشئة عن تحركات سعر الفائدة في السوق المصرفية.

ب. مخاطر السعر المرجعي: قد يبدو أن المصارف الإسلامية لا تتعرض لمخاطر السوق الناشئة عن التغيرات في سعر الفائدة طالما أنها لا تتعامل بسعر الفائدة ،و لكن التغيرات في سعر الفائدة تحدث بعض المخاطر في إيرادات المؤسسات المالية الإسلامية ،فالمؤسسات المالية تستخدم سعرا مرجعيا لتحديد أسعار المرجعي ،وهو في العادة مؤشر ليبور ، و طبيعة الأصول ذات الدخل الثابت تقتضي أن يتحدد هامش الربح في هذه العقود ذات الدخل الثابت ، و لأجل هذا فإن المصارف الإسلامية تواجه المخاطر الناشئة من تحركات سعر الفائدة في السوق المصرفية

ج. مخاطر أسعار الأسهم: مخاطر أسعار الأسهم الأسهم هي مخاطر إنخفاض القيم العادية لأسهم حقوق الملكية نتيجة للتغيرات في مستويات مؤشرات الأسهم و قيمة كل سهم على حدى ،و ينتج عنها التعرض لمخاطر أسعار الأسهم من محفظة الإستثمار، وتدير المجموعة هذه المخاطر من خلال تنوع الإستثمارات حسب التوزيع الجغرافي و التركيز الصناعي.

¹ خديجة خالدي، إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي، قطر، 18-19 ديسمبر

الفصل الثاني..... المخاطر في المصارف الإسلامية وآلية إدارتها

د. **مخاطر أسعار السلع:** تنشأ مخاطر السلع عن التقلبات في قيمة الموجودات القابلة للتداول أو التأجير وترتبط بالتقلبات الحالية والمستقبلية والقيم السوقية للموجودات محدة، حيث يتعرض البنك إلى تقلب أسعار السلع المشتراة المدفوعة بالكامل بعد إبرام عقد السلم من خلال فترة الحياة ،و إلى التقلب في القيمة المتبقية للموجود المؤجر في نهاية مدة التأجير

رابعاً: مخاطر التشغيل: هي المخاطر الناتجة عن الأخطاء البشرية، المهنية أو التقنية سواء كانت متعمدة أو غير متعمدة، قد تكون أعلى في البنوك الإسلامية نتيجة التعقيدات في الشريعة الإسلامية.

وتنشأ مخاطر التشغيل عندما لا تتوفر للبنك الإسلامي الموارد البشرية الكافية والمدرّبة تدريباً كافياً للقيام بالعمليات المالية، ومع الإختلاف في طبيعة أعمال البنوك الإسلامية عن غيرها من البنوك، فربما لا تتناسبها برنامج الحاسب الآلي المتوفر في السوق و التي تستخدمها البنوك التقليدية، وهذه المسألة أوجدت مخاطر تطوير وإستخدام تقنية المعلومات في البنوك الإسلامية

خامساً- المخاطر القانونية : بما أن هناك إختلافاً في طبيعة العقود المالية الإسلامية ،فإن هناك مخاطر تواجه البنوك الإسلامية في جانب توثيق هذه العقود و تنفيذها، و بما أنه لا تتوفر صورة نمطية موحدة لعقود الأدوات المالية المتعددة ،فقد طورت البنوك الإسلامية هذه العقود وفق فهمها للتعاليم الشرعية و القوانين المحلية ،ووفق إحتياجها الراهنة ،ثم إن عدم وجود العقود الموحدة إضافة الى عدم توفر النظم القضائية ذات الصلة بالإتفاقيات التعاقدية الإسلامية

المطلب الثاني: طبيعة مخاطر الخاصة في المصارف الإسلامية:

و تتمثل في المخاطر المميزة للبنوك الإسلامية والمخاطر المتعلقة بصيغ التمويل الإسلامية.

1- مخاطر السحب: يقود نظام العائد المتغير على ودائع الإيداع والإستثمار إلى حالة عدم التأكد من القيمة الحقيقية للودائع، فالمحافظة على قيمى الأصول بمعنى تخفيض مخاطر الخسارة جراء معدل العائد المنخفض ربما يكون العامل المهم في قرارات العملاء الخاصة بسحبهم أرصدة وداائعهم، ومن جهة نظر المصرف، فإن ذلك يؤدي إلى مخاطر السحب التي يكون ورائها معدل العائد المنخفض مقارنة بالمؤسسات المالية الأخرى.

2. المخاطر التجارية المنقولة (الإزاحة التجارية): وهو تحويل مخاطر الودائع الى المساهمين أي هي المخاطر التي تنشأ عند تحقيق المصرف لمعدل عائد يقل عن المعدل السائد في السوق ،لذلك فإن البنك أو المؤسسة قد تتنازل عن جزء من نصيبها أو كل نصيبها من الأرباح لصالح أصحاب الودائع من أجل المحافظة على معدل أرباح يحمي البنك من مخاطر سحب المودعين لودائعهم من حيث العائد الأعلى .

3 مخاطر الثقة: تنشأ مخاطر فقدان الثقة في حالة عدم الفهم الصحيح لرسالة المصارف الإسلامية من قبل العاملين فيها أو من قبل العمال و المتعاملين معها، وعدم فهم القاعدتين أساسيتان و هما (الغنم بالغرم و الخراج بالضمان) مما يؤدي إلى إهتزاز الثقة في مكانة المصرف الإسلامي، ومن ثم عدم التعامل معه مما يؤدي إلى الإنخفاض في العائد أو زيادة الهامش كما هو في الحال صيغة المضاربة

الفصل الثاني..... المخاطر في المصارف الإسلامية وآلية إدارتها

4- المخاطر الأخلاقية: يمكن أن يقود عدم الإلتزام الأخلاقي لصاحب المشروع إلى تزويد البنك الإسلامية بمعلومات ناقصة أو غير صحيحة عن خبرته وكفاءته في إدارة وإستثمار الأموال، أو يقوم المضارب بالأحتيال والتزوير في الحسابات المالية الخاصة بالمشروع الإستثماري، وقد يحدث الخطر الأخلاقي عندما يحاول صاحب المشروع الإعلان عن عوائد ضعيفة حول مشروعه بالثروة التي خلقها، وينشأ هذا من خصائص عقود التمويل التي نحفز هذا الأخير للعمل لمصلحته الخاصة من خلال طريقة تسير قد تكون غير مثالية من جهة وجهة البنك و يمكن تنفيذه ن دون علمه.

5 - المخاطر الشرعية: (عدم الإلتزام بالضوابط الشرعية) : من المفاهيم المستحدثة التي ظهرت بشكل جلي مؤخرا بعد التطور الذي تشهده المؤسسات المالية الإسلامية وتوسع رقعتها وأعمالها في الآونة الأخيرة ،ويشير مفهوم الخطر الثرعي الى حالة قيام العاملين في المؤسسات المالية الإسلامية بإرتكاب مخالفات شرعية تجعل من المعاملات أو عقود مخالفة لقواعد الشريعة الإسلامية، وتؤدي لاحقا إلى تجنب الأرباح الناتجة عن العمليات التي وقعت فيها هذه المخالفات ،وذلك بعد مراجعتها من قسم التدقيق الشرعي أو من الهيئة الشرعية في هذه المؤسسات ،مما يؤدي إلى تخفيض الأرباح التي تحققها المؤسسات من جهة أو ربما الإضرار بسمعة المؤسسة في حال إرتكاب أخطاء شرعية جلية لعملاء، تؤدي الى فقدان الثقة بهذه المؤسسات وسمعتها في الإلتزام بالمبادئ الشرعية الأساسية¹.

المبحث الثالث: آلية إدارة المخاطر المالية في البنوك الإسلامية.

إن اختلاف مخاطر البنوك الإسلامية عن مخاطر البنوك التقليدية جعل هناك اختلاف في إدارتها ما بين الاثنين، حيث أصبحت البنوك تهتم باكتشاف المخاطر بقدر ما تهتم بإدارتها لأن مستقبل البنوك ونجاحها أصبح مرهونا بمدى قدرة البنك على احتواء المخاطر التي تتعرض لها، حيث تسعى البنوك الإسلامية إلى توفير مجموعة من المقومات التي تتلاءم مع طبيعة عملها، ومن خلال هذا المبحث سيتم التطرق إلى كيفية إدارة المخاطر المالية في البنوك الإسلامية.

أولاً: إدارة مخاطر في البنوك الإسلامية.

تعتبر المخاطر الائتمانية من أشد المخاطر التي تواجه البنوك الإسلامية و التي إذا استمرت ولم تعالج تؤدي إلى مخاطر أخرى مؤثرة بذلك سلبا على أنشطة البنك الإسلامي.

أولاً: مراحل إدارة المخاطر.

تمر عملية إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية بالمراحل التالية:²

- تحديد الأهداف والغايات الإدارة المخاطر في البنوك الإسلامية؛
- التعرف على المخاطر وتحديدها؛

¹ بن علي بلعزوز و آخرون، إدارة المخاطر(إدارة المخاطر، المشتقات المالية، الهندسة المالية)، الطبعة الأولى، دار الوراق، الأردن، 2013، ص376-377.

² شوقي بورقبة و هاجر زراقي، مرجع سابق، ص ص: 129 -136.

الفصل الثاني..... المخاطر في المصارف الإسلامية وآلية إدارتها

- تحليل المخاطر؛
 - تقييم المخاطر في البنوك الإسلامية؛
 - دراسة البدائل واختيار أسلوب التعامل مع المخاطر في البنوك الإسلامية؛
 - تنفيذ القرار أو معالجة المخاطر في البنوك الإسلامية؛
 - التقييم والمراجعة في البنوك الإسلامية.
- ثانيا: إدارة مخاطر الائتمان في البنوك الإسلامية.

لا يمكن حصر جميع الطرق والوسائل المتاحة والتي يقع على إدارات البنوك العمل الدائم لإيجاد وسائل وطرق جديدة فعالة ومناسبة لإدارة المخاطر، وفي ما يلي أهم وسائل وطرق التي يمكن استخدامها في عملية إدارة المخاطر.

1- توزيع و تنوع الائتمان: من الطرق المتبعة لتخفيف وادارة مخاطر الائتمان توزيع و تنوع الاستثمار أو المحفظة الاستثمارية، وقد يتم هذا التنوع على أساس قطاعات (زراعة، صناعة، عقارية....) أو على أساس المناطق الجغرافية أو على أساس الأجل أو الربحية والمراجعة المفيدة بين المخاطر والعائد¹، وتوزيع استثمارتها على فئات مختلفة من الزبائن.²

2- توفر نظام للمعلومات والتقييم والرصد وقياس المخاطر: المعلومات مطلوبة عن العملاء وعن أحوال الاقتصاد بشكل عام، وتقييم العميل ربما كانت الخطوة الأساسية الأولى لاتخاذ القرار بتمويل العميل أو منحه الائتمان، ومن المفيد في هذا المجال وجود ما يسمى بوكالات الائتمان المتخصصة حيث تستطيع تزويد البنك بمعلومات شبه كاملة عن العميل وعن تاريخ تعاملاته المالية مع البنوك وجهات التمويل الأخرى، وعلى البنك وخاصة في حالة عدم وجود مثل هذه الوكالات، الاعتماد على جهاز ونظام داخلي يمكنه سبر المعلومات التي قد تتوفر من مصادر مختلفة ويقوم بالحصول على المعلومات التي قد تتوفر من مصادر مختلفة ويقوم بالحصول على المعلومات من العميل نفسه وممن يعرفونه ومن البنوك الأخرى إذا أمكن وحتى من منافسيه ومن خلال القيام بزيارة العميل في موقع عمله ومراجعة علاقاته مع العاملين لديه ومع زبائنه والموردين.³ وبدراسة هذه المعلومات ومقاطععتها ببعضها يمكن للقسم المختص في البنك تكوين فكرة عن العميل ومدى التزامه ومدى قدرته ومستوى تعامله الأخلاقي وبالتالي يستطيع البنك تقديم تقييم للعميل طالب التمويل قريب من الحقيقة.

¹ معهد الدراسات المصرفية، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، السلسلة السابعة، العدد 6، الكويت، جانفي 2015، ص:2.

² طهراوي أسماء وبن حبيب عبد الرزاق، إدارة المخاطر في الصيرفة الإسلامية في ظل معايير بازل، دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد 19، العدد 1، الجزائر، ص:69.

³ بن علي بلعزوزو آخرون، مرجع سابق الذكر، ص ص: 377-378.

الفصل الثاني..... المخاطر في المصارف الإسلامية وآلية إدارتها

3- الضمانات و الرهون: تلجأ البنوك الإسلامية إلى طلب الضمانات حماية لأموالها، ولكن وجود موانع شرعية يجعل استخدامها محصورا في مجالات محدودة، ولهذا فالبنوك الإسلامية ملزمة بحسن إختيار الضمانات من حيث قيمتها ومدى إمكانية تسيلها، بما يكفل الحفاظ على أموالها.¹ وفي مجال الرهونات تقوم البنوك عادة بالأخذ بعين الاعتبار الخسائر المحتملة في قيمة الرهن بسبب المخاطر المختلفة.

4- احتياطات خسائر الديون: تمنح احتياطات كافية لخسائر القروض حماية مقابل الخسائر المتوقعة من الإئتمان، وتعتمد فاعلية هذه الاحتياطات على الثقة في النظم العاملة لحساب الخسائر المرتقبة.²

5- الكفالات: تساعد الكفالات في تحسين جودة الائتمان، وهي ذات أهمية بالغة كأدوات السيطرة على المخاطر الإئتمانية في البنوك التقليدية، ومع أن بعض البنوك الإسلامية تستخدم الكفالات التجارية من خلال طرف آخر كالتبرع وعلى أساس رسم خدمة الايزيد عن المصروفات الفعلية لتقديم الكفالة، ونتيجة لعدم الإجماع الفقهي حول هذه المسألة لم تستخدم بفاعلية في البنوك الإسلامية.³

ثالثا: إدارة مخاطر السوق في البنوك الإسلامية.

ولإدارة مخاطر السوق قامت البنوك الإسلامية بإيجاد آلية يتم من خلالها إدارة كل خطر من مخاطر السوق.

1: إدارة مخاطر السعر المرجعي. مع أن البنوك الإسلامية لا تدخل في عمليات على أساس الفائدة، لكنها تلجأ إلى سعر ليبر كسعر مرجعي في عملياتها، وبهذا فمن الممكن أن تنتقل آثار التغيرات في سعر الفائدة إلى البنوك الإسلامية بصور غير مباشرة عن طريق هذا السعر المرجعي، وفي حالة التغير في ليبر قد تواجه البنوك الإسلامية هذه المخاطرة بمعنى أنها ستدفع أرباحا أكثر للمودعين القدامى مقارنة بما ستتسلمه من إيرادات استثماراتها طويلة الأجل، لذلك فأصول البنك الإسلامي معرضة لمخاطر التغير في ليبر.

يحتج شابرا وخان (2000) بأن طبيعة ودائع الاستثمار في جانب الخصوم لميزانيات البنوك الإسلامية تضيف بعدا آخر لهذه المخاطرة، إذ يجب أن تستجيب معدلات الأرباح التي تدفعها البنوك الإسلامية للمودعين في حسابات المضاربة للتغيرات في هامش الربح السائد في السوق. على أنه، وبما أن معدلات الأرباح على الأصول تعكس معدلات هامش الربح في الفترة السابقة، فإنه يمكن زيادة تلك المعدلات، وبمعنى آخر، فأي

¹ رقية بوحيزر ومولود لعراية، واقع تطبيق البنوك الإسلامية المتطلبات اتفاقية بازل 2، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد الاسلامي، م23، ع2، 2010، ص: 14.

² رقية بوحيزر و مولود لعراية، واقع تطبيق البنوك الإسلامية لمتطلبات اتفاقية بازل 2، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد الاسلامي، م23، ع2، 2010، ص: 14.

³ بوعظم كمال وشوقي بورقية، تطوير نظام إدارة المخاطر الإئتمانية في المصارف الإسلامية ضرورة حتمية في ظل الأزمة المالية العالمية، الملتقى الدولي الثاني الأزمة المالية الراهنة و البدائل المالية و المصرفية (النظام المصرفي الإسلامي نموذجاً)، المركز الجامعي بخميس مليانة، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 5-6 ماي 2009، ص: 8.

الفصل الثاني..... المخاطر في المصارف الإسلامية وآلية إدارتها

زيادة في العائدات الجديدة، يجب اقتسامها مع المودعين، ولكن لا يمكن تعديلها في جانب الأصول بإعادة تقييم الديون المستحقة بأسعار أعلى خاصة مع الأخذ في الحسبان القيود على بيع الديون.¹ والنتيجة هي أن ينكشف صافي عائد المرابحة للبنك الإسلامي على مخاطرة هامش الربح. وفيما يلي بعض الطرق لمعالجة مخاطر هامش المرابحة:

2- عقود الخطوتين وتحليل الفجوة.

يعتبر تحليل الفجوة أحد الطرق الأكثر استخداماً والأكثر وثوقاً لإدارة مخاطر سعر الفائدة، وتستخدم هذه الطريقة لقياس الدخل الصافي ودرجة حساسيته تجاه السعر المرجعي، وتهدف أدوات إدارة المخاطر إلى عزل الدخل الصافي عن أي متغيرات في السعر المرجعي، أي إلى تحقيق الدخل الصافي المستهدف مهما كان السعر المرجعي في السوق، وإين تحقيق ذلك الهدف، فإن أي زيادة في السعر المرجعي لن تأتي بمخاطر للدخل الصافي المستهدف. وستظل التدفقات النقدية للبنك مستقرة كما هو مخطط لها عند المستوى الذي يضمن استقرار الدخل الصافي.² أما بالنسبة لعقود الخطوتين كأن يشتري البنك مرابحة و يبيع مرابحة، وينطبق ذلك على السلم والاستصناع.³

الشكل رقم (3): عقود الخطوتين



عقد المرابحة بين البنك والمورد

عقد المرابحة بين المتعامل والبنك

المصدر: من إعداد الطالبة.

3- عقود المعدل المتغير: تتكشف عقود السعر الثابت مثل البيع لأجل على مخاطر أكثر مقارنة بعقود السعر العائم مثل: عقود الإجارة التشغيلية، ولأجل تحاشي هذه المخاطر يمكن تفضيل عقود الإجارة المتغير.⁴

¹ المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب، الإدارة المؤسسية في المؤسسات المالية الإسلامية، ورقة مناسبات 6، المملكة العربية السعودية، ص 69.

² . رندة جرودي وغيمان يوسف، إدارة المخاطر السوقية في المصارف الإسلامية، مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، المجلد 1، العدد(11)، 2017.

³ . شابر محمد وخان أحمد، الرقابة و الإشراف على المصارف الإسلامية، ورقة مناسبات رقم 3، البنك الإسلامي لتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب، السعودية، 2000.

⁴ البنك المركزي العراقي، ضوابط ذات المخاطر في المصارف الإسلامية، العراق، (2018)

الفصل الثاني..... المخاطر في المصارف الإسلامية وآلية إدارتها

4- المقايضات: يمكن من خلال عقود المقايضات swap الإحتماء من خطر تغير أسعار الفائدة دون الحاجة إلى تغير سياسة المنشأة تجاه مصادر تلك المخاطر¹، ويتم من خلال المقايضة تبادل التدفقات النقدية المستقبلية بين مؤسستين.

أما ما يتعلق بجواز المقايضات فإن المسوغ الاقتصادي الأساسي لهذا العقد هو التعاون في تخفيض كلفة الاقتراض من خلال تخفيض كلفة المخاطر غير المرغوب فيها من جانب الطرفين، وبهذه الكيفية فإن المقايضة عقد على المكاسب الثنائية للطرفين المشاركين فيه ولذلك يرى بعض الباحثين أن لا اعتراض فقهي على هذا النوع من المقايضات في حين تبقى آلية تنفيذ هذه العملية غير جائزة شرعا لأنها تقوم على الفائدة. وبذلك فإن البديل المقترح لإدارة مخاطر من هذا النوع في اقتصاد إسلامي يستند إلى فكرة مقايضة العوائد وليس مقايضة الفوائد.

ويقصد بمقايضة العوائد الاتفاق بين طرف لديه أصول ذات عوائد ثابتة وطرف آخر لديه أصول ذات عوائد متغيرة، ويقضي الاتفاق بمبادلة العوائد لفترة محددة.

ويرى بعض الباحثين أن هناك شروطا يجب توافرها حتى تتم هذه المبادلات، وهو وجود الطرفين اللذين يشكلان برغباتهما المتطابقة أساسا لهذا العقد، بالإضافة إلى وجود أدوات مالية بعائد ثابت تستخدم الاستقطاب الموارد طويلة الأجل، ووجود أداة مالية متغيرة وذلك لاستقطاب الأموال قصيرة الأجل.²

رابعا: إدارة مخاطر أسعار السلع و الأسهم.

1- سلم ومستقبليات السلع: تمكن عقود المستقبليات مستخدميها من تجميد الأسعار وفق توقعاتهم، فبمقتضى عدد من الفتاوى الفقهية والأعراف وللدراسات الحديثة فإننا نلاحظ إتساع نطاق العقود المستقبلية للسلع في التمويل الإسلامي.³

2- العقود الموازية: يمكن أن تحدث مخاطرة السعر إما بسبب تغيرات مؤقتة في أسعار سلع بعينها أو ترجع الى التضخم، ويفرض التضخم مخاطر للقيمة الحقيقية للديون المبالغ المستحقة) التي تنشأ نتيجة عمليات المراجعة. ولكن، في المقابل ونتيجة للتضخم من المتوقع أن تزداد أسعار السلع والبضائع العينية التي تأتي للبنوك من عمليات السلم، وهذا التغير المتعاكس في قيم الأصول الناشئة عن المراجعة والسلم ينطوي على إمكانية درء آثار مخاطر السعر التي تصاحب هذه العمليات، ويمكن تفادي هذا الأثر السلبي للتضخم على مكونات الأصول المستحقة أو النقليل منه، عن طريق العقود الموازية⁴، مثال ذلك:

السلم الموازي: وهو بيع سلم مستأنف في ظاهره وشكله القانوني مع نية الإعتماد فيه على عقد سلم سابق.

¹.حري محمد عريقات وسعيد جمعة عقل، إدارة المصارف الإسلامية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص109.

² حسين بلعجوز، **مخاطر صيغ التمويل في البنوك الإسلامية والتقليدية**، مؤسسة الثقافة الجامعية، الجزائر، 2009، ص71.

³.نفس المرجع، ص72

⁴. بنك الشمال الإسلامي، **صيغة عقد السلم والسلم الموازي**، الطبعة الأولى، الأحكام الفقهية لإجراءات الدراسة و القيود المحاسبية جانفي 2012، ص:

14.عبد العزيز بن محمد الرينش، حكم بيع العربون، وحدة البحوث الشرعية، الإصدار رقم 6، جامعة القصيم، 1430، ص: 9.

الفصل الثاني..... المخاطر في المصارف الإسلامية وآلية إدارتها

3- مخاطر أسعار الأسهم وبيع العربون: يعرف العربون بأنه: "أن يدفع المشتري إلى البائع جزءا من الثمن قبل العقد أو في أثناءه على أنه إن تم البيع فهو من الثمن وا لا فهو للبائع لا يرجعه المشتري"¹.
يتم العربون في سداد جزء من الثمن مع خيار فسخ العقد وترك العربون كجزء مالي، وقد أصبح معروفا في الأسواق المالية الإسلامية بصناديق الأصول المغطاة.

خامسا : إدارة مخاطر سعر الصرف

1- التحصين: يمكن أن يحتمي البنك من تقلبات أسعار الصرف بالحصول على مبلغ من المال في وديعة إستثمارية بنظام المشاركة في الربح والخسارة لمدة معينة ويقوم بالمقابل بشراء عملة أجنبية أخرى بالسعر الحاضر ويحتفظ بهذا المبلغ المشتري في حساب إستثماري من العملة الأجنبية بنفس المدة وعند انقضاء المدة سيحين أجل الوديعتين، ويشارك البنك المودعين لديه عائدات الوديعة الإستثمارية بالعملة الأجنبية وبهذا يمكن أن يغطي مخاطر سعر الصرف لنفس المدة.

2- العقد الأجل المركب: وكبديل عن تداول العملات بالعقود الأجلة والمستقبلية، فقد إقترح (Iqbal2000) العقد الأجل المركب للعملات، والهدف هو تصميم نظام تداول بالأجل للعملات دون استخدام العقود الأجلة، ويمكن إعداد العقد الأجل المركب وفق عدد من المعطيات:

- الحاجة للتغطية لمقابلة مخاطر سعر صرف العملات الحرة؛
- وجود تمويل بالمربحة محلي وآخر أجنبي بأجل متساوي؛
- وكذلك وجود معدل عائد معروف على عمليات المربحة؛
- وأخيرا، فإن البنك الأجنبي الذي يدخل في عمليات المربحة بالدولار لديه الرغبة في التعاون مع البنك المحلي الذي يستثمر في عمليات مربحة بالعملة المحلية ولا بد أن يكون حجم العملتين متساوي².

3- المقاصة: إن المقاصة في البنود التي تشملها الميزانية هي إحدى الطرق المستخدمة لمعالجة التعرض للمخاطر المصاحبة لاصافي قيمة المستحقات والمدفوعات لأحد طرفي الصفقة، وطريقة المقاصة تكون أكثر ملائمة التسوية المدفوعة بين المؤسسات التابعة للشركة وإذا كان الطرف الآخر جهة غير تابعة للمؤسسة فيمكن مطابقة رصيد العملات بالنسبة للمستحقات والمدفوعات بشكل عام، بحيث يمكن معالجة الإنكشاف المتبادل للمخاطر³.

4- مقايضة الودائع: ووفقا لهذه الطريقة يتفق البنكان، بحسب توقعات الإنكشاف للمخاطر الخاصة بكل منهما على الإحتفاظ بودائع متبادلة بعملتين وبسعر صرف متفق عليه ولأجل يرتضيه الطرفان كذلك، ويتفق البنكان على سعر صرف بين العملتين يبقى ساري المفعول لمدة الوديعة، ويقوم البنكان بعد انقضاء المدة بسحب الوديعة وبهذه الكيفية فإن الإنكشاف للمخاطر بعملتي الوديعتين سيقبل وفق التصورات الخاصة بكل بنك. وهناك

¹ بنك الشمال الإسلامي، صيغة عقد السلم والسلم الموازي، الطبعة الأولى، الأحكام الفقهية لإجراءات الدراسة و القيود المحاسبية جانفي 2012، ص: 14.

² مختار بونقاب و مريم بلأطرش، مبدأ إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، دراسة حالة بنك البركة الجزائري، مجلة أوراق إقتصادية، العدد3، 2019

³ عبد العزيز بن محمد الربيش، حكم بيع العربون، وحدة البحوث الشرعية، الإصدار رقم 6، جامعة القصيم، 1430، ص: 9

الفصل الثاني..... المخاطر في المصارف الإسلامية وآلية إدارتها

اعتراضان شرعيان على العقد (على الأقل): فمبادلة العملات لا تتم إلا بسعر صرف الحاضر، وفي هذه الحالة فإن السعر يتحدد لفترة قد توجد خلالها عدة أسعار صرف فورية وليس سعرا واحدا. والإعتراض الثاني هو أن مبادلة الودائع مدعاة للتساؤل أيضا، على أنها قرض والقرض لا يتم مفايضته في الإعتبار الشرعي، وليس ذلك فحسب فالقرض الذي أساسه عملتان مختلفتان لا يمكن مبادلته أصلا.

سادسا: إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية.

تظهر مشكلة السيولة عندما تنخفض التدفقات النقدية للبنك فجأة ويصبح غير قادر على إستقطاب الموارد بتكلفة معقولة وبأسلوب يتماشى مع تعاليم الشريعة الإسلامية السمحة.

إن عدم التوافق بين الودائع بلوك و بين القروض التي تقدمها واستثماراتها يجعلها تتعرض لمخاطر السيولة سواء كانت هذه البنوك تقليدية أم إسلامية، ويكمن الخطر في أن البنك يحتفظ بسيولة زائدة هروبا من هذه المخاطر، وفي حين أن المعادلات العالية لهوامش السيولة تفي بمتطلبات السلامة المالية، إلا أنها تضر بأهداف الربحية للبنك ولذلك فإن تحقيق توازن مناسب بين هدفين -السلامة والربحية- يشكل مشكلة إدارة السيولة.¹

إن مخاطر السيولة التي تواجه البنوك الإسلامية في الوقت الحاضر قليلة لأن هذه البنوك عموما تحتفظ بفوائض سيولة، وسببان من أهم الأسباب لذلك هما:

- عدم توفر فرص استثمارية كافية و صعوبة الحصول على سيولة بطريقة لا تتعارض مع الشريعة، و مع ذلك فإن عددا من العوامل قد تقود لمخاطر مستقبلا.

وهذا الوضع -فائض في السيولة- لا يمكن أن يصرفنا عن المشكلة الكامنة في طبيعة النظام نفسه والتي تستلزم إيجاد ضوابط في صيغ الاستثمار التي تستعملها البنوك تكفل توافق الأجال، وتسييل بعض أصول البنك في حالة تعذر توافق الأجال وتتعرض هذه الضوابط في الأمور التالية:

- إعتد مبدأ توافق الأجال بصفة أساسية، واختيار الصيغ التي تحقق هذا المبدأ.
- تسييل الودائع، إن تحويل أكبر قدر ممكن من أصول البنك الإسلامي إلى عناصر قابلة للتسييل ولا يتم هذا إلا بإصدار شهادات قابلة للتداول تمثل أصول البنك القابلة لهذا الوضع، و إيجاد سوق ثانوي التداول الشهادات بحيث يصبح جزء هام من أصول البنك الإستثمارية على درجة من السيولة تسمح بقياس وضبط حالة السيولة لدى البنوك الإسلامية.
- تطوير الصيغ المستعملة، بإضافة الشروط والخيارات والبدائل التي تكفل خروج البنك الإسلامي من العملية الإستثمارية قبل نهايتها لتحقيق السيولة التي يحتاج إليها.
- تطوير أدوات وأجهزة السوق الثانوي وهي التعبير الطبيعي عن الخروج من الإستثمار قبل نهاية مدته بحلول مستثمر آخر محل المستثمر الراغب في الخروج.

¹ المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب، الإدارة المؤسسية في المؤسسات المالية الإسلامية، ورقة مناسبات6، المملكة العربية السعودية، ص: 69.

الفصل الثاني..... المخاطر في المصارف الإسلامية وآلية إدارتها

لكن البنوك الإسلامية ولعدة إعتبارات هي معرضة لمخاطر سيولة جدية:¹ المانع الفقهي على التصكيك الأصول الحالية للبنوك الإسلامية والتي في غالبها ديون، إذن، فالأصول التي لدى البنوك الإسلامية ليست أصولاً سائلة مقارنة بأصول البنوك التقليدية. إن الهدف المحدد للتسهيلات التي تمنحها البنوك المركزية من خلال وظيفتها المسماة "المقرض الأخير" هو تقديم سيولة طارئة للبنوك عند الحاجة وتكون هذه التسهيلات وفق نظام الفائدة البنكية المقطوعة التي لا تتعامل فيها وبها البنوك الإسلامية، ولهذا فإنها لا تنتظر فائدة من تسهيلات المقرض الأخير.

¹سمير الخطيب، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، منشأة المصارف، الإسكندرية، 2005، ص ص 267-271.

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل يمكن التوصل إلى أن المخاطر البنكية هي مصاحبة للنشاط البنكي سواء كان ذلك في البنوك الإسلامية أو في نظيراتها التقليدية وأبرز هذه المخاطر هي المخاطر بصفة عامة والمتمثلة أساسا في مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر السيولة مخاطر رأس المال مخاطر العملات الأجنبية ومخاطر التشغيلية، حيث أن هذه المخاطر هناك ما هو مشترك مابين البنكين وهي في الغالب مخاطر الائتمان والسوق والسيولة والتشغيلية، وهناك ما تنفرد بها البنوك الإسلامية عن التقليدية (اللازحة التجارية، مخاطر الثقة...إلخ) وأخرى تتعلق بصيغ تمويل الإسلامية.

لا تواجه البنوك الإسلامية مخاطر السيولة، بل على العكس تحتوي أغلبيتها على فوائد كبيرة ناتجة بالأساس على توجه الأفراد لتوظيف أموالهم بها وذلك لامتنانها لقواعد الشريعة الإسلامي .
وتعنى إدارة المخاطر المالية في البنوك الإسلامية التقليل من حدتها وللقيام بذلك يجب عليها توفير إدارة فعالة تقوم بالكشف المبكر عن المخاطر التي تواجهها، ونظرا لأساس الذي تقوم عليه البنوك الإسلامية - المشاركة في الربح والخسارة - فالخطر سيكون كبير من الشركاء فعليها إذن انتقاء الشركاء الأفضل من الشركاء وذلك عن طريق التحري والإستعلام عنهم.

الفصل الثالث: آلية إدارة المخاطر لعينة من المصارف الإسلامية

تمهيد

-المبحث الأول: آلية إدارة المخاطر في مصرف الإسلامي الأردني.

- المبحث الثاني:آلية إدارة المخاطر في مصرف الراجحي

- المبحث الثالث:آلية إدارة المخاطر في مصرف بوبيان الكويتي

خلاصة الفصل

الفصل الثالثإدارة المخاطر في عينة من المصارف الإسلامية

تمهيد:

تعتبر إستراتيجيات إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية جزء لا يتجزأ من وظائفها بل أهمها من الوظائف، فهو وضع المصرف حالياً ويسمح بمعرفة المخاطر التي تواجه المصرف، وهناك العديد من الأساليب والأدوات التي يمكن إستخدامها لإدارة المخاطر، ومن هذه الأساليب استخدام المؤشرات والنسب المالية، حيث تعتبر من أهم الأدوات التي تستعملها في تحليل القوائم المالية للوقوف على سلامة المركز المالي وقدرت البنك في وفاء ديونه وسنحاول في هذا الفصل الإعتماد على مجموعة من النسب في إدارة المخاطر لعينة من البنوك الإسلامية .

وقمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث حيث تناولنا في المبحث الأول إدارة المخاطر في البنك الإسلامي الأردني، أما المبحث الثاني فيتضمن مصرف الراجحي و كيفية إدارته للمخاطر التي تواجهه وأخيراً درسنا بنك إدارة المخاطر في بنك بوبيان الكويتي.

المبحث الأول: البنك الإسلامي الأردني للتمويل والإستثمار.

يعتبر بنك التمويل والإستثمار الأردني من بين أولى البنوك الإسلامية من حيث النشأة، والتي استطاعت أن تحقق العديد من الإنجازات، ويعتبر البنك الإسلامي الأردني من أبرز البنوك الإسلامية على المستوى العربي والعالمى.¹

المطلب الأول: تقديم البنك الإسلامي للتمويل والاستثمار.

تأسس البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار، (كشركة مساهمة عامة محدودة) سنة 1978 الممارسة الأعمال التمويلية والمصرفية والاستثمارية طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية الغراء، بموجب القانون الخاص بالبنك الإسلامي الأردني رقم (13) لسنة 1978م، وتم إلغاء القانون المذكور، واستعيض عنه بفصل خاص بالبنوك الإسلامية ضمن قانون البنوك رقم (28) لسنة 2000م وأصبح ساري المفعول اعتبارا من تاريخ 2000/8/2م.²

باشر الفرع الأول للبنك عمله في 1979/9/22 برأسمال مدفوع لم يتجاوز المليون دينار من رأس ماله المصرح به البالغ أربعة ملايين دينار، ويبلغ رأسمال البنك (150) مليون دينار أردني، كأول مصرف إسلامي في الساحة الأردنية.³

كما قام البنك بتغيير شعاره وا طلاق هويته المؤسسية الجديدة في إطار انضمامه لباقي البنوك التابعة لمجموعة البركة المصرفية في رفع هذا الشعار وذلك في الأول من شهر تموز لعام 2010م. ويقدم البنك خدمات المصرفية والاستثمارية والتمويلية من خلال فروعه البالغة (73 فرعا و20مكتب) والمنتشرة في جميع أنحاء المملكة، إضافة إلى مكتب البوندد. كما يقدم خدمات الصراف الآلي والتي يبلغ عددها في الفروع والمرافق العامة في جميع أنحاء الأردن (174) جهازا.

ويعمل في البنك الإسلامي حوالي (2051) موظفا وموظفة يتصفون بالخبرة والدراية الكافية لتقديم الخدمات المصرفية الإسلامية، كما بلغ عدد حسابات العملاء العاملة في البنك حوالي (776.8) ألف حساب واستطاع البنك أن ينمو نموا متصلا وسريعا، وأن يرسخ مكانته في الكوكبة الأمامية للبنوك الأردنية إذ استطاع تقديم خدمات مصرفية واستثمارية للمتعاملين وفق الضوابط الشرعية التي تنتهج نهجا متميزا في الاقتصاد الإسلامي، وتتبنى رؤية مختلفة عن الرؤى التقليدية لوظيفة المال.

¹ الموقع الرسمي للبنك الإسلامي للتمويل والإستثمار 10:50 2022/5/31 http://www.jordanislamicbank.com ص21

² المرجع السابق ص23

³ موسى شحادة، تجارب مؤسسات التمويل الإسلامي (تجربة البنك الإسلامي الأردني)، ورقة مقدمة لملتقى الإستثمار و التمويل الإسلامي في الشرق الأوسط ، مركز الملك حسين بن طلال للمؤتمرات - البحر الميت -، 02/6/2022 ، ص: 3.

المطلب الثاني: إدارة المخاطر في البنك الأردني الإسلامي.

أولاً: إدارة المخاطر

يقوم البنك بإدارة مخاطره المصرفية المتنوعة من خلال إتباع إجراءات شاملة لإدارة المخاطر، بما في ذلك الرقابة الملائمة من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا من أجل تحديد وقياس ومتابعة ومراقبة فئات المخاطر ذات الصلة عداد تقارير عنها، والاحتفاظ حيث يلزم برأس مال كاف للوقاية من هذه المخاطر، وتأخذ هذه الإجراءات في الإعتبار الخطوات الملائمة للالتزام بالنواحي الشرعية.¹

تتكامل الهياكل التنظيمية للبنك في إدارة المخاطر كل حسب مهامه، الأمر الذي يساعد في وضع ومراقبة السياسات والتعليمات بمستوى مناسب لكل من المخاطر التي يتعرض لها البنك للوصول إلى تحقيق العائد المقبول للمساهمين دون المساس بالمتانة المالية للبنك، وفي هذا الإطار يتكامل عمل دائرة إدارة المخاطر لدى البنك مع اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية (لجنة إدارة المخاطر ولجنة إدارة الموجودات والمطلوبات).²

ثانياً: إدارة مخاطر الائتمان في الإسلامي الأردني .

1- مخاطر الائتمان والتركز في الموجودات والمطلوبات:

إن الممارسة اليومية للأعمال المصرفية تنطوي على تعرض البنك لعدد من المخاطر ومنها مخاطر الائتمان الناتجة عن تخلف أو عجز الطرف الآخر عن الوفاء بالتزاماته تجاه البنك، مما يؤدي إلى حدوث خسائر، ويقوم البنك بالتأكد من أن هذه المخاطر لا تتعدى الإطار العام المحدد مسبقاً في سياسة البنك الائتمانية والعمل على الحفاظ على مستوياتها ضمن منظومة العلاقة المتوازنة بين المخاطر والعائد والسيولة ويقوم على إدارة مخاطر الائتمان في البنك بالإضافة إلى دائرة إدارة المخاطر عدد من اللجان من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، حيث يتم تحديد سقف لمبالغ التسهيلات الائتمانية التي يمكن منحها للعميل الواحد (فرد أو مؤسسة) والعملاء ذوي الصلة وبما ينسجم والتعليمات الصادرة عن البنك المركزي الأردني.³

يعمل البنك على مراقبة مخاطر الائتمان، حيث يتم تقييم الوضع الائتماني للعملاء بشكل دوري وفق نظام تقييم مخاطر العملاء لدى البنك والمستند إلى تقييم عناصر المخاطر الائتمانية واحتمالات علم السداسوء لأسباب إدارية أو مالية أو تنافسية، إضافة إلى حصول البنك على ضمانات مناسبة من العملاء للحالات التي تتطلب ذلك وحسب مستويات المخاطر لكل عميل ولكل عملية منح تسهيلات إضافية.⁴

وتتضمن سياسة البنك الإدارة مخاطر الائتمان ما يلي:⁵

¹ التقرير السنوي للبنك الأردني الإسلامي، 2018، ص: 158.

² المرجع نفسه، ص: 158.

³ التقرير السنوي للبنك الأردني الإسلامي، 2020، ص: 146.

⁴ المرجع نفسه، ص: 146.

⁵ التقرير السنوي، 2018، ص: 151-152.

الفصل الثالثإدارة المخاطر في عينة من المصارف الإسلامية

- وجود إستراتيجية وسياسة ائتمانية واستثمارية واضحة ومعتمدة من قبل مجلس الإدارة.

- تحديد التركزات الائتمانية والسقوف

تتضمن السياسة الائتمانية نسب محددة وواضحة للحد الأقصى للائتمان الممكن منحه لأي عميل، كما أن هناك سقوف الحجم للائتمان الممكن منحه من قبل كل مستوى إداري.

- تحديد أساليب تخفيف المخاطر

تعتمد عملية إدارة المخاطر في البنك على العديد من الأساليب من أجل تخفيف المخاطر، ومنها:

- توزيع وتنويع الإستثمارات الائتمانية على مختلف القطاعات والمناطق الجغرافية؛
- وجود سقوف ائتمانية واستثمارية واضحة ومتقنة مع تعليمات البنك المركزي لكل نوع من أنواع الإستثمار؛
- الضمانات وحسب قابليتها للتسييل ونسبة تغطيتها للائتمان الممنوح؛
- صلاحيات الموافقة على الائتمان تتفاوت من مستوى إداري لآخر، وتعتمد على حجم التمويل ودرجة المخاطرة.

- الحد من مخاطر تركيز الموجودات والمطلوبات

يعمل البنك بفاعلية لإدارة هذا الجانب، حيث تتضمن خطة البنك السنوية التوزيع المستهدف للائتمان على عدة قطاعات مع التركيز على القطاعات الواعدة، إضافة إلى أن الخطة تتضمن توزيع الائتمان على المناطق الجغرافية داخل المملكة الأردنية الهاشمية.

- دراسة الائتمان والرقابة عليه ومتابعته

قام البنك بتطوير السياسات والإجراءات اللازمة لتحديد أسلوب دراسة الائتمان والمحافظة على حيادية وتكامل عملية اتخاذ القرارات والتأكد من أن مخاطر الائتمان يتم تقييمها بدقة، والموافقة عليها بشكل صحيح و متابعة مراقبتها باستمرار.

إن الإطار العام للسياسة الائتمانية يتضمن صلاحيات للموافقة على الائتمان، وتوضيح حدود الائتمان وأسلوب تحديد درجة المخاطر.

2- الضمانات ومخففات مخاطر الائتمان الأخرى مقابل التعرضات الائتمانية:

إن كمية ونوع الضمانات المطلوبة تعتمد على تقييم المخاطر الائتمانية للطرف المقابل، كما ويمكن تعديل أو خفض حجم التعرض للمخاطر (Risk Exposure) المتعلقة بالمدين أو الطرف المتعامل معه أو ملتزم آخر، باستخدام أساليب التخفيف من مخاطر الائتمان (Credit Ris Mitigation) المعمول بها لدى المصارف الإسلامية، ومنه (رهن الموجودات، كفالة طرف ثالث، العربون، هامش الجدية، تأمينات نقدية، رهن الأسهم).¹

أما أنواع الضمانات للتعرضات الائتمانية الواردة في الجدول رقم 3-1 فهي كما يلي:²

✓ التأمينات النقدية؛

¹ التقرير السنوي للبنك الأردني الإسلامي، 2017ص: 153.

² مرجع نفسه، ص: 154.

الفصل الثالثإدارة المخاطر في عينة من المصارف الإسلامية

- ✓ كفالات بنكية مقبولة؛
- ✓ الضمانات العقارية؛
- ✓ رهن السيارات والآليات.

الوحدة: دينار أردني

الجدول رقم (03-1): التعرضات لمخاطر الائتمان

2021	2020	2019	2018	2017	السنوات الائتمان	
					مشتركة	مخاطر الائتمان
3.065.789.453	2.813.545.236	2.459.330.275	2.272.179.725	2.081.484.194	مشتركة	مخاطر الائتمان
1.052.899.716	932.524.542	992.028.125	976.317.359	1.330.526.905	ذاتية	الائتمان
4118683169	3746069778	3451358401	3248497084	3412011099	الإجمالي	

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على التقارير السنوية لبنك الأردن الإسلامي (2017-2021).

من خلال الجدول نلاحظ أن مخاطر الائتمان المشتركة خلال السنوات الخمس أكبر بكثير من مخاطر الائتمان الذاتية حيث كانت في إرتفاع مستمر بلغت أعلى قيمة لها سنة (2021) ب 3065789453 دينار أردني بينما كانت في بداية سنة لدراسة (2017) تقدر ب 208184194 دينار أردني ، بينما مخاطر الائتمان الذاتية كانت في تذبذب فسجلت في سنة (2017) 1330526905 دينار أردني لتتخفص قيمتها بعد ذلك في سنوات الموالية (2018-2019-2020) لتصل في أدنى مستوياتها في سنة 2020 قدرت ب 932524542 لتعود و ترتفع من جديد سنة 2021 قدرت ب 1052899716 دينار أردني ، كما نلاحظ أيضا أن إجمالي التعرض لمخاطر الائتمان للبنك قد انخفض في سنة 2018 مقارنة بالسنة السابقة وقدّر هذا الانخفاض ب 3248497084 دينار أردني، ثم بعد ذلك أصبح في ارتفاع مستمر إلى غاية سنة 2021 ليصل الإجمالي إلى 4118683169 دينار أردني.

الفصل الثالثإدارة المخاطر في عينة من المصارف الإسلامية

الجدول رقم (3-2): توزيع التعرضات الائتمانية حسب درجة المخاطر.

الوحدة: دينار أردني.

2021	2020	2019	2018	2017	السنوات	
					البيان	
921582818	822846979	733536221	63423238	29938202	ذاتية	مخاطر عاملة
1015329722	941321258	852616848	871171811	1991780549	مشتركة	
1936912540	1764168237	1586153069	1474595049	2021718751	الإجمالي	
3877443	4131225	4268875	3750052	3786538	ذاتية	مخاطر غير عاملة
25310179	25966961	26645938	27110496	17853880	مشتركة	
29187622	30098186	30914813	30860548	21640418	الإجمالي	
31816978	36659180	32429642	23502061	14636188	المخصصات	
186864465	192646058	199670189	215335906	219318617	الضمانات	

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الأردن الإسلامي (2017-2021).

من الجدول نلاحظ أن المخاطر العاملة قد انخفضت سنة 2018 إلى 1474595049 دينار أردني وذلك راجع إلى الانخفاض في المخاطر العاملة المشتركة، وبعد ذلك عرفت ارتفاعاً مستمراً إلى غاية 2021، وهي أكبر من المخاطر غير العاملة (الديون المتعثرة) والتي كانت هذه الأخيرة في تزايد إلى غاية سنة 2019 حيث بلغت 30914813 دينار أردني، وهذا يدل على زيادة احتمال خطر الائتمان في البنك، إلا أنها تراجعت خلال السنتين الآخريتين لتصل إلى 29187622 دينار أردني، يمكن تفسير هذا التراجع إلى قيام البنك بإجراءات تسوية الالتزامات المالية لعملائه وفق صندوق سداد الديون المتعثرة.

كما نلاحظ أن المخصصات ترتفع خلال سنوات الدراسة، إلا في سنة 2021 فقد انخفضت قليلاً وأصبحت 31816978 دينار أردني، وبالمجمل نقول أن المخصصات مرتفعة وأن البنك يتبع سياسة جيدة للتقليل من مخاطر الائتمان وتغطية جزء منها.

أما الضمانات فنلاحظ أنها تنخفض على مدار السنوات الخمس بحيث كانت تقدر سنة 2017 بـ: 219318617 دينار أردني وفي 2021 أصبحت تقدر بـ 186864465 دينار أردني، فعلى البنك معرفة سبب تناقص هذه الضمانات من سنة لأخرى ومعالجة هذه المشكلة، وبصفة عامة لا يزال مقدار الضمانات عالي مما يساعد على تغطية جزء من مخاطر الائتمان.

الفصل الثالثإدارة المخاطر في عينة من المصارف الإسلامية

الجدول رقم (3-3): التركيز في التعرضات الائتمانية حسب التوزيع الجغرافي.

الوحدة: %

البيان	2017	2018	2019	2020	2021	المتوسط
داخل المملكة الأردنية	96.41	93.81	95.76	96.29	6.22	95.69
دول الشرق الأوسط اخرى	1.81	4.3	2.97	3.02	2.41	2.91
اروبا	0.82	0.87	0.48	0.3	0.68	0.63
آسيا	0.02	0.02	0.01	0.007	0.01	0.01
أمريكا	-	-	0.62	0.36	0.64	0.32
دول أخرى	0.87	0.88	0.12	0.004	0.01	0.39

المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على التقارير السنوية للبنك الإسلامي الأردني (2017-2021)

من خلال الجدول رقم (02): نلاحظ أن متوسط إجمالي التعرض لمخاطر الائتمان داخل المملكة الأردنية بلغت نسبته 95.69% خلال الخمس سنوات السابقة (2017-2021)، تليها نسبة 2.91% في دول الشرق الأوسط الأخرى، أما فيما يخص متوسط مخاطر الائتمان في المناطق التالية: أوروبا، آسيا، وأمريكا فقد بلغت نسبتها على التوالي: 0.63%، 0.01%، 0.32%، أما باقي المناطق التي كان للبنك التعامل معها فقد كانت متوسط إجمالي التعرض فيها لمخاطر الائتمان منخفض فيما يقارب 0.39%. ويمكن تفسير ذلك بأن متوسط التعرض لمخاطر الائتمان داخل المملكة الأردنية خلال الفترة الممتدة من سنة (2017 إلى غاية 2021) كانت بنسبة عالية مقارنة مع دول الشرق الأوسط، أوروبا، آسيا، وأمريكا ودول أخرى.

الفصل الثالثإدارة المخاطر في عينة من المصارف الإسلامية

الجدول 5 رقم (3-4): التركيز في التعرضات الائتمانية حسب القطاع الاقتصادي : الوحدة: %

البيان	2017	2018	2019	2020	2021	المتوسط
مالي	2.36	3.57	2.63	2.36	2.21	2.62
صناعي	2.42	4.07	4.44	6.16	4.30	4.47
تجارة	13.59	19.77	17.36	15.65	16.27	16.39
عقارات	13.02	13.04	11.95	11.76	11.90	12.33
زراعة	0.87	0.81	0.91	1.09	1.05	0.94
أفراد	19.26	19.10	17.75	19.65	18.85	18.92

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على التقارير السنوية لبنك الإسلامي الأردني (2017-2021).

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن البنك الأردني الإسلامي يقوم بتوزيع قطاعات تمويلاته واستثماراته حيث نرى أنها موزعة على ستة قطاعات اقتصادية، بحيث نلاحظ أن تركيزها كان في القطاع الأفراد بشكل كبير وذلك بنسبة 18.92% خلال السنوات الخمس، يليه قطاع التجارة بنسبة قدرت بـ 16.39%، ثم قطاع العقارات بنسبة 12.33%، حيث حازت هذه القطاعات على أعلى النسب لإجمالي التعرض لمخاطر الائتمان حيث بلغت مجتمعة 47.64%. أما عن القطاع الصناعي فقد كانت نسبة التعرض لمخاطر الائتمان فيه 4.47%، ويأتي بعده القطاع المالي بنسبة 2.62%، ثم ، وفي الأخير قطاع الأسهم والذي كان من نصيبه نسبة ضئيلة جدا قدرت بـ 0.94%، أي أن البنك معرض لخطر التركيز في قطاع واحد.

لمطلب الثالث: إدارة مخاطر السيولة والسوق في البنك الإسلامي الأردني.

أولاً: إدارة مخاطر السيولة.

- تتمثل مخاطر السيولة في عدم قدرة البنك على توفير التمويل اللازم لتأدية التزاماته في تواريخ استحقاقها، ولإدارة هذه المخاطر يقوم البنك بما يلي:¹
- تحليل السيولة (فجوات الاستحقاق
 - الإحتفاظ بنسبة سيولة معقولة لمواجهة التدفقات النقدية الصادرة
 - تنويع مصادر التمويل
 - وجود لجنة الإدارة الموجودات والمطلوبات
 - توزيع التمويلات على القطاعات المختلفة والمناطق الجغرافية المتعددة للتقليل من مخاطر التركزات
 - يتم قياس ورقابة إدارة السيولة على أساس الظروف الطبيعية والطارئة، ويشمل ذلك استخدام وتحليل آجال الاستحقاق للموجودات والنسب المالية المختلفة

¹ التقرير السنوي للبنك الإسلامي، 2019، ص: 136.

الفصل الثالثإدارة المخاطر في عينة من المصارف الإسلامية

الجدول رقم (3-5): توزيع المطلوبات (غير مخصومة) على أساس الفترة المتبقية للاستحقاق التعاقدية بتاريخ القوائم المالية

الوحدة: دينار

2021	2020	2019	2018	2017	السنوات البيان
914.013.532	835.008.864	785.351.185	755.120.696	85.351.185	أقل من شهر
364.530.994	336.681.811	314.903.903	382.795.151	314.903.903	من شهر إلى 3 أشهر
251.531.807	317.902.899	295.670.431	401.604.608	295.670.431	من 3 أشهر إلى 6 أشهر
458.228.300	415.655.256	387.773.106	443.763.358	387.773.106	من 6 أشهر حتى سنة واحدة
843.319.940	780.319.425	667.558.619	520.595.597	667.558.619	من سنة حتى 3 سنوات
1.813.315.706	1.205.752.660	1.530.662.837	1.233.589.833	1.560.662.837	أكثر من 3 سنوات
48.033.985	50.988.603	55.648.059	57.656.361	55.648.059	بدون استحقاق
5.303.583.143	4.844.498.859	4.449.172.148	4.160.643.210	4.311.617.666	مجموع الموجودات
4.793.973.120	4.370.144.570	4.027.528.140	3.767.348.431	3.836.659.048	مجموع المطلوبات
509.610.023	474.354.289	421.644.008	393.294.779	474.958.618	فجوة السيولة

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الأردني الإسلامي (2017-2021).

من خلال الجدول يتضح أنه إذا قمنا بجمع قيم توزيع المطلوبات غير المخصومة خلال الفترة المتوسطة (من سنة إلى 3 سنوات) فهي التي تحوز على أعلى قيمة في المطلوبات غير المخصومة في جميع سنوات الدراسة (من 2017 إلى 2021) تليها المطلوبات غير المخصومة ذات الفترة قصيرة الأجل، وما يلاحظ على القيم المتواجدة حسب هذا الاستحقاق أنها انخفضت سنة 2018 إلى 1.784.004.618 دينار أردني وبعد ذلك عرفت ارتفاعاً إلى غاية 2021 لتصل إلى ما قيمته 2.704.669.631 دينار أردني.

أما عن الفترة أكثر من ثلاث سنوات فلم تكن تعرف أي وجود للمطلوبات غير المخصومة فقد إنخفضت خلال (2017-2020) حيث كانت سنة 2017 تقدر بـ 1.560.662.837 ليصل سنة 2020 إلى 1.205.752.660 دينار أردني وهذه القيم صغيرة مقارنة بالفترات الأخرى. لتعاود الإرتفاع سنة 2021 حيث سجلت أعلى مبلغ لها وصل إلى 1.813.315.706.

أما عن الفترة بدون استحقاق فقد شهدت انخفاضاً على مدار السنين الدراسة إلا سنة 2018 سجلت إرتفاعاً وصل إلى 57.656.361 بحيث كانت 55.648.059 دينار أردني عام 2017 وأصبحت 48.033.985 دينار أردني سنة 2021.

الفصل الثالثإدارة المخاطر في عينة من المصارف الإسلامية

من خلال تحليل هذا الجدول نلاحظ أن البنك الإسلامي الأردني يعتمد على المطلوبات غير المخصصة ذات فترات الاستحقاق القصيرة بشكل كبير، تليها المطلوبات ذات فترة الاستحقاق المتوسطة، ثم الفترة بدون استحقاق، وفي الأخير فترة الاستحقاق الطويلة.

كما نلاحظ أن كل من مجموع الموجودات ومجموع المطلوبات في تزايد مستمر طوال السنوات الخمس، وفجوة السيولة كذلك في تزايد مستمر وهذا مؤشر جيد للبنك أي قدرته على الوفاء بالتزاماته في مواعيد استحقاقها دون اللجوء إلى تسهيل جزء من أصوله، وهذا يدل على انعدام المخاطر التي كان من الممكن أن يتعرض لها البنك في جانب السيولة.

هناك مؤشرات كثيرة للسيولة أهمها:

أ. **مؤشر نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع:** إن النسبة المعيارية لهذا المؤشر تكون محصورة بين 30% و 45%، بمعنى أنه إذا انخفضت هذه النسبة تحت 30% فإن البنك معرض إلى خطر السيولة، وإذا زادت عن 45% فإن البنك يمتلك فائض في السيولة غير مستغلة، في حين أنه كلما ارتفعت هذه النسبة كلما دلت على قدرة البنك على الحفاظ على مصداقية وثقة المودعين¹. ويعطى بالعلاقة التالية²:

$$\text{نسبة الأصول سائلة إلى إجمالي الودائع} = \frac{\text{الموجودات السائلة}}{\text{إجمالي الودائع}}$$

ب. **مؤشر نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول:** النسبة المعيارية لهذا المؤشر محصورة بين 20% و 30%، يعني أنه إذا انخفضت هذه النسبة عن الحد الأدنى فالبنك معرض إلى خطر السيولة، أما إذا زادت عن الحد الأعلى فإن البنك يمتلك فائض في السيولة غير مستغلة³. ويحسب بالعلاقة⁴:

$$\text{نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول} = \frac{\text{الموجودات السائلة}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

ج. **مؤشر نسبة الاحتياطي القانوني:** البنك المركزي الأردني هو المسؤول عن تحديد نسبة الاحتياطي القانوني ويفرضها على جميع البنوك المرخصة داخل بلده. فقد قرر البنك المركزي سنة 2020 تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع لدى البنوك من 7% إلى 5% (هذه هي المرة الأولى التي يخفض بها البنك المركزي الاحتياطي القانوني منذ 2009)⁵. يحسب بالعلاقة¹:

¹ نجار حياة، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل -دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2014، ص182.

² سمير عبد الرزاق السرايري، قياس الأداء المالي للمصارف التجارية السعودية وتقييمها، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 43_44، 2008، ص143.

³ نجار حياة، مرجع سبق ذكره، ص182.

⁴ نجار حياة مرجع سبق ذكره ص183

⁵<https://www.cbj.gov.jo/DetailsPage/CBJAR/NewsDetails.aspx?ID=276> 11/06/2022 14:22.

الفصل الثالثإدارة المخاطر في عينة من المصارف الإسلامية

$$\text{نسبة الاحتياطي القانوني} = \frac{\text{النقد لدى البنك المركزي}}{\text{إجمالي الودائع}}$$

الجدول رقم (3-6) مؤشرات السيولة للبنك الأردني الإسلامي الوحدة: %

البيان	2017	2018	2019	2020	2021
نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع %	32.52	26.99	25.45	21.06	20.63
نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول %	28.22	23.31	21.93	18.85	17.85
نسبة الإحياطي القانوني %	31.04	24.38	23.63	19.85	8.0

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على التقارير السنوية لمصرف الإسلامي الأردني (2017-2021)

1: مؤشر نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع

إن النسبة المعيارية لهذا المؤشر (نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع) تكون محصورة بين 30% و45%، بمعنى أنه إذا انخفضت هذه النسبة تحت 30 فإن البنك معرض إلى خطر السيولة، وإذا زادت عن 45% فإن البنك يمتلك فائض في السيولة غير مستغلة، في حين أنه كلما ارتفعت هذه النسبة كلما دلت على قدرة البنك على الحفاظ على مصداقية وثقة المودعين.

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع في سنة 2017 كانت في حدودها المثلى فهي محصورة بين 30 و45 أما في السنوات الموالية فقد شهدت انخفاضا سنة 2018 بنسبة قدرت 26.99% بينما كانت 32.52% سنة 2017 لتواصل بالإنخفاض في سنوات 2019، 2020، 2021 حتى وصل النسبة الأدنى لها بـ 20.63%، و من هنا يمكننا القول أن مؤشر نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع ليس في النسب المثلى وهذا يدل أن البنك لا يستطيع أن يغطي و يسد نسبة كبيرة من إجمالي الودائع التي بحوزته من أصوله السائلة.

2 : مؤشر نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول

النسبة المعيارية لمؤشر نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول محصورة بين 20% و30%، يعني هذا أنه إذا انخفضت هذه النسبة عن الحد الأدنى فالبنك معرض إلى خطر السيولة، أما عن الحد الأعلى إذا زادت عليه فإن البنك يمتلك فائض في سيولة غير مستغلة.

من خلال الجدول نلاحظ أن نسب الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول هي الأخرى كانت في تدبب مستمر فقد كانت في مستوياتها المثلى في سنة 2017 بنسبة 28.22% أما في سنة 2018 بدأت بالانخفاض

¹ عبد الحسين جاسم محمد، أثر نسبة الاحتياطي القانوني على أداء المصارف التجارية -دراسة تحليلية في البنك العربي الأردني-، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، العدد 23، العراق، 2009، ص262.

الفصل الثالثإدارة المخاطر في عينة من المصارف الإسلامية

فكانت نسبتها 23.31% و21.93% في سنة 2019 أما في سنتين 2020 و2021 فقد انخفضت عن نسبتها المعيارية لتصل إلى 18.85%، 17.85% على التوالي. وهذا يدل على أن البنك لا يمتلك نسبة كافية من أصوله في شكل سائل مما يدل على عدم قدرته على الوفاء لإلتزاماته قصيرة الأجل.

3: مؤشر نسبة الإحتياطي القانوني.

البنك المركزي الأردني هم المسؤول الوحيد عن تحديد نسبة الإحتياطي القانوني و يفرضها على جميع البنوك المرخصة داخل بلده، فقد قرر البنك المركزي سنة 2020 تخفيض نسبة الإحتياطي القانوني على الودائع لدى البنوك من 7% إلى 5% (هذه المرة الأولى التي يخفض بها البنك المركزي الإحتياطي القانوني منذ 2009) يتضح لنا من خلال الجدول أن نسبة الإحتياطي القانوني عرفت إنخفاضاً في الفترة الممتدة بين 2017-2021 لتصل إلى 8.0% في سنة 2021، حيث كانت في سنة 2017 في أوج قيمة لها 31.04%، أما في عامها الموالي 2018 فبدأت في التراجع فقد بلغت نسبتها 24.38% لواصل التراجع سنتي 2019 و 2020 بنسبة 23.63% و 19.85% على التوالي، وليس لهذا الإنخفاض أي تأثير لأن نسبة الإحتياطي القانوني لبنك الأردن الإسلامي فاقت النيبة المفروضة من قبل البنك المركزي الإسلامي في جميع السنوات المدروسة وهذا يؤكد أن البنك لا يواجه مشاكل مع البنك المركزي فيها يخص السيولة.

ثانياً: إدارة مخاطر السوق.

يعمل البنك على تخفيف هذه المخاطر من خلال:¹

- تنويع الاستثمارات وتوزيعها على عدة قطاعات ومناطق جغرافية؛
- دراسة إتجاهات عوائد الإستثمار وأسعار الصرف المستقبلية والإستثمار في ضوء هذه الدراسات؛
- وضع حدود للإستثمار على مستوى البلد، العملة، السوق، الأداة والطرف المقابل؛
- دراسة الوضع الائتماني للطرف المقابل قبل الشروع في الإستثمار؛
- موائمة مراكز العملات ما أمكن وبما يتناسب مع تعليمات البنك المركزي الأردني.

يقوم البنك باستخدام تحليل الحساسية لقياس مخاطر السوق وذلك لكل نوع من أنواع مخاطر السوق (مخاطر أسعار العائد، مخاطر العملات الأجنبية والتركز في مخاطر العملات الأجنبية) وكذلك استخدام القيمة المعرضة للمخاطر لقياس مخاطر التغير في أسعار الأسهم، وقد تم استخدام بعض المؤشرات للتعرف على أثر حساسية الدخل للتغير في الموجودات المالية والمطلوبات المالية المحتفظ بها وحساسية حقوق الملكية وأصحاب حسابات الإستثمار للتغير في المعدل الثابت في الموجودات المالية بالقيمة العادلة الممولة من الأموال المشتركة، وقد تم الاعتماد على عدد من الفرضيات المتعلقة بتغير أسعار المرابحة ومؤشرات بورصة عمان وأسعار العملات وغيرها.²

¹ التقرير السنوي للبنك الأردني الإسلامي، 2021، ص: 156.

² التقرير السنوي لبنك الأردن الإسلامي، 2020، ص: 170.

الفصل الثالثإدارة المخاطر في عينة من المصارف الإسلامية

1-3- مخاطر معدل العائد:

تتشأ مخاطر معدل العائد في سياق المخاطر الإجمالية المشمولة في قائمة المركز المالي الموحدة وقد يؤدي الارتفاع في المعدلات القياسية المقارنة إلى توقع أصحاب حسابات الإستثمار المشترك لمعدل عائد أعلى وتختلف مخاطر معدل العائد عن مخاطر سعر الفائدة من حيث أن المؤسسات التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية تهتم بنتائج أنشطتها الإستثمارية في نهاية فترة حياة الإستثمار، ولا يمكن تحديد تلك النتائج مسبقاً بشكل دقيق. يتعرض البنك لمخاطر معدل العائد نتيجة لوجود فجوة في مبالغ الموجودات والمطلوبات حسب الآجال الزمنية المتعددة أو نتيجة إعادة تسعير معدل العائد على المعاملات اللاحقة في فترة زمنية معينة ويقوم البنك بإدارة هذه المخاطر عن طريق تحديد نسب معدلات الأرباح المستقبلية وفق توقعات ظروف السوق وتطوير أدوات جديدة تتوافق مع الشريعة الإسلامية وذلك من خلال إستراتيجية إدارة المخاطر لدى البنك.¹ ويعمل البنك على إدارة هذه المخاطر من خلال:²

- إدارة فجوات معدلات العائد والتكلفة للموجودات والمطلوبات حسب الآجال الزمنية المتعددة.
- دراسة إتجاهات أسعار الإستثمار وأسعار الصرف المستقبلية والإستثمار في ضوء هذه الدراسات.

الوحدة: دينار أردني

الجدول رقم: (3-7) مخاطر معدل العائد

2021	2020	2019	2018	2017	البيان
9.690.170	8.233.504	7.436.708	7.148.966	7.066.306	التغير زيادة سعر العائد 1%
-	-	-	-	-	حساسية إيراد العائد (الأرباح الخسائر)
6.471.469	5.635.780	5.103.455	4.509.300	4.380.736	حساسية حقوق الملكية
3.218.701	2.597.724	2.333.253	2.639.666	2.685.570	حساسية حقوق أصحاب حسابات الإستثمار
9.690.170	2.833.504	7.436.708	7.148.966	7.066.306	التغير (نقص) بعد العائد 1%
-	-	-	-	-	حساسية إيراد العائد (الأرباح و الخسائر)
6.471.469	5.635.780	5.103.455	4.509.300	4.380.736	حساسية حقوق الملكية
3.218.701	2.597.724	23.333.253	2.639.666	2.685.570	حسابية حقوق أصحاب حسابات الإستثمار

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على التقارير السنوية للبنك الأردني الإسلامي (2017-2021)

¹ المرجع سابق الذكر، 2020، ص: 171.

² التقرير السنوي لبنك الإسلامي الأردني، 2019، ص: 162.

الفصل الثالثإدارة المخاطر في عينة من المصارف الإسلامية

في حال كان التغير في 1% فإنه لن يتأثر وذلك للإندعام حساسية تجاه تغير العائد، أما عن حساسية حقوق الملكية فهي أكبر من حساسية حقوق أصحاب حسابات الإستثمار ومجموعها يمثل التغير بالزيادة لسعر معدل العائد 1%.

في حالة حدوث الزيادة في سعر العائد 1% تكون حساسية أيضا في حقوق الملكية وحقوق الملكية وحقوق أصحاب حسابات الإستثمار.

ومنه فهي حالة حدوث الزيادة في سعر الفائدة ب 1% تكون هناك حساسة في حقوق أصحاب حسابات الإستثمار، أما الإيرادات فلم يكون هناك أي حساسية اتجاه ارتفاع سعر الفائدة 1%.

في حالة انخفاض سعر الفائدة :

في حالة انخفاض سعر العائد ب 1% تكون حساسية حقوق الملكية و حقوق أصحاب حسابات الإستثمار مؤشرات الربحية

من بين هذه المؤشرات مايلي:

أ. **معدل العائد على الأصول (المردودية الاقتصادية) ROA:** ويشير إلى الربح المحقق من كل وحدة نقدية مستخدمة من أصول البنك¹. ويحسب بالعلاقة²:

$$\text{مؤشر العائد على الأصول} = \frac{\text{الربح بعد الضريبة}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

ب. **مؤشر العائد على حقوق الملكية (المردودية المالية) ROE:** ويوضح نسبة العائد المحقق عن كل دينار مستثمر من أموال المساهمين³. ويحسب بالعلاقة⁴:

$$\text{نسبة العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{الربح بعد الضريبة}}{\text{حقوق الملكية}}$$

ج. **مؤشر هامش الربح PM:** يشير إلى الربح الصافي الذي يتحقق عن كل وحدة نقدية من إجمالي الإيرادات التشغيلية، ويعكس قدرة إدارة المصرف في مراقبة التكاليف⁵. ويحسب بالعلاقة⁶:

¹Andreas D and Gabrielle W, **What Determines the profitability of commercial banks ? New Evidence from Switzerland**, lucerne university of applied sciences, switzerland, 2009, p10.

²تهى مجدي عبده عبد الواحد عاصم وآخرون، مؤشر مقترح لقياس مدى الإفصاح المحاسبي والبيئي عن التنوع البيولوجي وارتباطه بمؤشرات الأداء المالي للشركات، مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد 22، العدد 04، مصر، 2021، ص 90.

³بوسعيد محمد عبد الكريم، بوزيان محمد، إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية -دراسة حالة بنك البركة الجزائري-، مجلة المالية والأسواق، العدد 01، 2019، ص 226.

⁴مخلد حمزة جدوع، محمد عبد الواحد جياس، تقييم الأداء المالي باستخدام بعض مؤشرات الربحية والسوق -دراسة حالة في عينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية-، مجلة كلية الرافدين الجامعة للعلوم، العدد 39، العراق، 2016، ص 310.

⁵عمر بوجمعة، تقييم الأداء المالي وتحليل محددات الربحية في البنوك الإسلامية -دراسة تطبيقية على مجموعة من البنوك الإسلامية-، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، 2014، ص127.

⁶المرجع نفسه، ص127.

الفصل الثالثإدارة المخاطر في عينة من المصارف الإسلامية

$$\text{نسبة هامش الربح} = \frac{\text{الربح بعد الضريبة}}{\text{مجموع الإيرادات التشغيلية}}$$

الجدول رقم(3-07): مؤشرات الربحية لبنك الإسلامي الأردني . الوحدة: %.

البيان	السنوات	2017	2018	2019	2020	2021
نسبة العائد على الأصول		1.28	1.19	1.22	1.07	1.11
نسبة العائد على حقوق الملكية		14.43	12.66	12.89	10.98	11.58
نسبة هامش الربح		36.83	33.87	32.83	31.99	33.64

المصدر: من إعداد الطالبة بإعتماد على التقارير السنوية لبنك الإسلامي الأردني (2017-2021).

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة العائد على الأصول في تذبذب بحيث أنها من 2017 إلى 2018 انخفضت بنسبة تتراوح بين 1.28% و 1.19%، ثم ارتفعت في سنة 2019 بنسبة 1.22%، ثم عادت الانخفاض في سنة 2020 بنسبة 1.07%، ثم عادت الارتفاع من 2021 بنسبة 1.11%، كما نلاحظ أن إجمالي الأصول في تزايد مستمر بينما صافي الأرباح في تذبذب، وبالتالي يمكننا القول أن هنالك خطر ناتج عن عدم تحقيق ربح كافي يوافق مستوى تطور الأصول.

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة العائد على حقوق الملكية تتخفف خلال السنوات سنوات الدراسة (من 2017 إلى 2021) بحيث كانت 14.43% لتصبح 11.58%،. إن الانخفاض الذي عرفته هذه النسبة ليس مؤشرا جيدا، ما يدل على حدوث مشكلة مالم يتم معالجته وهذا ناتج عن عدم تطور الأرباح بنسبة تواكب تطور حقوق الملكية خصوصا سنة 2020 والتي انخفضت فيها الأرباح.

من الجدول نلاحظ أن مؤشر هامش الربح في إنخفاض خلال السنوات 2017، 2018، 2020، 2019 بنسب 36.83%، 33.87%، 32.83%، 31.99%، على التوالي لتسجل إرتقاعا طفيفا قدر بـ 33.64% سنة 2021 كما نلاحظ أن كل من صافي الأرباح والإيرادات التشغيلية في تزايد إنخفاض ماعدا في سنة 2021 عرفت ارتفاع في كليتهما، هذا ويشير الارتفاع في هامش الربح إلى زيادة كفاءة الأداء المالي وهذا مؤشر جيد.

- مخاطر العملات الأجنبية

يعتبر الدينار الأردني عملة الأساس للبنك، يتم إدارة العملات الأجنبية على أساس التعامل الفوري وليس على أساس التعامل الأجل، وتتم مراقبة العملات الأجنبية بشكل يومي وكذلك حدود المراكز لكل عملة، حيث أن

الفصل الثالثإدارة المخاطر في عينة من المصارف الإسلامية

السياسة العامة للبنك في إدارة العملات الأجنبية تقوم على أساس تصفية المراكز أولاً بأول وتغطية المراكز المطلوبة حسب احتياجات العملاء، ويقوم مجلس الإدارة بوضع حدود للمركز المالي الكلي عملة لدى البنك، وتتم مراقبة مركز العملات الأجنبية بشكل يومي ويتم إتباع إستراتيجيات للتأكد من الاحتفاظ بمركز العملات الأجنبية ضمن الحدود المعتمدة.

تنص السياسة الإستثمارية للبنك على أن الحد الأقصى لمراكز العملات الأجنبية يجب أن لا يتجاوز 15% من إجمالي حقوق المساهمين أو 50% من إجمالي التزامات البنك بالعملات الأجنبية أيهما أكبر بحد أقصى 5% من حقوق المساهمين لكل عملة باستثناء الدولار الأمريكي) وذلك لتغطية احتياجات العملاء من الإعتمادات المستندية والحوالات، وليس بهدف المضاربة أو المتاجرة¹.

الجدول رقم (3-08): التركيز في مخاطر العملات الأجنبية الوحدة: دينار أردني.

البيان	2017	2018	2019	2020	2021
دولار أمريكي	11.033.029	26.864.145	22.479.484	33.149.244	60.732.229
يورو	175.364	2.000.097	187.512	166.451	29.404
جنيه إسترليني	116.145	43.870	20.116	7.267	44.877
ين ياباني	18.021	10.941	(43358)	7.794	6.143
عملات أخرى	320.833	1.614.614	448.447	671.690	971.693
الإجمالي	11.663.392	30.533.667	23.178.917	33.995.179	61.784.346

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على التقارير السنوية لبنك الأردن الإسلامي (2017-2021)

نلاحظ من خلال الجدول أن البنك لم يحقق أي خسارة متعلقة بالتغير في صرف العملات خلال سنوات الدراسة ماعدا سنة 2019 فقد حقق خسارة بقيمة 43358 دينار أردني نتيجة لتقلبات في سعر صرف الين الياباني خلال هذه السنة. ويتضح لنا أن الإجمالي في إرتفاع إلى غاية سنة 2019 بسبب الانخفاض في سعر صرف كل من الدولار الأمريكي واليورو والجنيه الإسترليني والخسارة التي طرأت على الين الياباني، ثم عاد وارتفع في عام 2020 إلى 33.995.179 دينار أردني إثر الارتفاع الكبير في الدولار الأمريكي، ليواصل الإرتفاع مرة أخرى سنة 2021 إلى 61.784.346 دينار أردني، كما نلاحظ أن التركيز كان في الدولار الأمريكي خصوصا عامي 2020 و2021، أي أن البنك معرض لخطر التركيز في عملة واحدة.

¹ التقرير السنوي لبنك الأردن الإسلامي 2019، ص: 172.

الفصل الثالثإدارة المخاطر في عينة من المصارف الإسلامية

إدارة مخاطر ملاءة رأس المال

كفاية رأس المال: تأخذ إدارة البنك بعين الاعتبار متطلبات البنك المركزي التي تتطلب وجود أموال ذاتية كافية لتغطية نسبة محددة من الموجودات المرجحة بأوزان مخاطر تتناسب مع طبيعة التمويل الممنوح والاستثمار المباشر¹.

مؤشر حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات: حسب البنك المركزي الأردني فإن النسبة المحددة لهذا المؤشر هي 6% بمعنى أنه إذا انخفضت نسبة هذا المؤشر في بنك الأردني الإسلامي عن 6% فإن حقوق الملكية لا تمثل سوى نسبة صغيرة من أصوله وبالتالي حدوث خطر الإفلاس². يحسب بالعلاقة³:

$$\frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{إجمالي الموجودات}} = \text{نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات}$$

مؤشر حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع

يحسب بالعلاقة⁴:

$$\frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{إجمالي الودائع}} = \text{نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع}$$

مؤشر نسبة الأصول الخطرة

يحسب بالعلاقة⁵:

$$\frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{الموجودات ما عدا السائلة}} = \text{نسبة الأصول الخطرة}$$

¹ التقرير السنوي لبنك الإسلامي الأردني، 2018، ص40.

² تقرير البنك المركزي الأردني، الإستقرار المالي، 2018، ص33.

³ عمر بوجميعة، مرجع سابق ذكره، ص121.

⁴ سمير عبد الرزاق السرايري، مرجع سبق ذكره، ص141.

⁵ عمر بوجميعة، مرجع سابق ذكره، ص122.

الفصل الثالثإدارة المخاطر في عينة من المصارف الإسلامية

الجدول رقم (3-08): مؤشرات ملاءة رأس المال.

وحدة: %.

2021	2020	2019	2018	2017	السنوات
					البيان
23.01	23.74	24.33	23.78	23.00	نسبة كفاية رأس المال
9.61	9.79	9.47	9.45	8.90	نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات
8.65	8.44	13.05	13.44	13.49	نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع
11.69	11.96	12.13	12.32	12.42	نسبة الأصول الخطرة

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك الإسلامي الأردني (2017-2021).

من خلال الجدول نرى أن بنك الأردن الإسلامي يتمتع بنسبة كفاية رأس مال مرتفعة، حيث تراوحت النسبة ما بين 23.00% و 24.33% خلال الأعوام 2017 إلى 2021، وهي وبشكل عام أعلى وبهامش مريح من النسبة المحددة من قبل البنك المركزي والبالغة 12%.

من الجدول نلاحظ أن مؤشر حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات في ارتفاع مستمر من 2017 إلى 2020 (من 8.90% إلى 9.79%) ثم سجل بعد ذلك انخفاضا طفيفا في سنة 2021 قدرت نسبته بـ 9.61% وهذه النسب تفوق النسبة التي حددها البنك المركزي وبالتالي فإن البنك غير معرض لخطر الإفلاس نتيجة ضعف حقوق الملكية.

من الجدول نلاحظ أن نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع مرتفعة، حيث قدرت النسبة 13.49% سنة 2017 وهذا راجع إلى كون حقوق الملكية أكبر بكثير من إجمالي الودائع أي أن البنك يعتمد على الأموال الخاصة في هيكله المالي أكثر من الودائع. لتتخفف النسبة بعد ذلك إلى 8.44% سنة 2020 لتصبح و 11.69% سنة 2021 ، ونتج ذلك بسبب ارتفاع حجم الودائع وحقوق الملكية بالمستوى نفسه تقريبا، فالبنك قادر على رد متوسط نسبته 11.41% من أموال المودعين عن طريق أمواله المملوكة فقط وهذا يعطي نوع من الأمان للمودعين.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة الأصول الخطرة في إنخفاض مستمر في الفترة الممتدة من 2017 إلى 2021 بنسب قدرت بـ (من 12.42% إلى 11.69%) بسبب ارتفاع الموجودات ماعدا السائلة وحقوق الملكية تقريبا بنفس الوتيرة، رغم الارتفاع في كل من الموجودات ماعدا السائلة وحقوق الملكية نتيجة ارتفاعها بوتيرة مختلفة.

المطلب الثالث: الإجراءات المتبعة من طرف البنك الأردني الإسلامي لمواجهة أزمة COVID-19

نجح البنك في التعامل مع أزمة covid-19 على الرغم من فترات الحظر الشامل و الجزئي من خلال مرونة واضحة في التكيف مع أوامر الدفاع و تعاميم البنك المركزي ، و يظهر ذلك جليا من خلال مرونة واضحة في التكيف مع أوامر الدفاع و تعاميم البنك المركزي ،و يظهر ذلك جليا من خلال تفعيل الدوام عن بعد، والتحول إلى استخدام تقنيات الفيديوكونل، كما وكان البنك من أوائل البنوك الإسلامية التي إنضمت إلى الصندوق الوطني لمواجهة كورونا والذي أنشأه البنك المركزي الأردني خلال فترة الحظر الشامل لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تأثرت بهذه الأزمة.¹

وعلى الرغم من الظروف الاستثنائية إلا أن البنك قد أطلق خطة الإستراتيجية نحو التحول الرقمي للأعمال المصرفية ليحافظ على موقعه الرائد في السوق المحلي، وليقدم منتجات مالية جديدة تعتمد على قنوات رقمية حديثة وغير تقليدية في المستقبل القريب

استمر البنك في تقديم خدماته للعملاء وبكامل طاقته حتى خلال فترات الحظر الشامل، وذلك نتيجة العمل المتناغم بين أعضاء الإدارة التنفيذية وكافة العاملين في البنك بمختلف مواقعهم ودرجاتهم ،ولجاهزية البنك الدائمة لاستدامة أعماله والعمل عن بعد ، حيث يقدم البنك خدماته من خلال 45 فرعاً و 110 صرافاً آلياً تغطي كافة محافظات المملكة .كما استمر بتقديم التمويل والخدمات التجارية بالشكل الذي يضمن استمرار تدفق السلع والاحتياجات الأساسية كجزء من دور البنك في دعم سلاسل الإمداد والمساهمة في المحافظة على الحركة الاقتصادية في كافة الظروف.

إن الظروف الاستثنائية التي فرضها وباء كورونا ،لم تثن عزيمة البنك عن الإستمرار في تقديم أفضل الحلول المصرفية وأكثرها إبتكاراً، فقد حقق برنامج "إدامة" الموجه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نجاحاً كبيراً على الرغم من أنه قد تم إطلاقه خلال فترة الحظر الشامل، والذي قدم تمويلاً طارئاً لهذه الشريحة من المشاريع لضمان استمرار أعمالها ودفع رواتب العاملين فيها وذلك ضمن البرنامج الوطني لضمان القروض لمواجهة أزمة كورونا والذي أطلق من قبل البنك المركزي الأردني والشركة الأردنية لضمان القروض. وفور فتح القطاعات بعد الحظر الشامل قدم البنك عروضاً على التمويلات موجه بشكل خاص للطواقم الأمنية والطبية كعرفان وحفظ للجميل على الدور البطولي الذي قدموه في كافة الأحوال والظروف.

بالرغم من أن عام 2020 تأثر بجائحة كورونا إلا أن إدارة أنظمة المعلومات عملت على تأمين ديمومة تقديم الخدمات والأعمال لموظفي وعملاء البنك الأمر الذي تتطلب بناء منظومة عمل عن بعد لموظفي هامة لتأمين استمرارية الخدمات وتقليل الآثار السلبية الناتجة عن جائحة كورونا.²

¹التقرير السنوي لبنك الإسلامي الأردني 2021 ، ص38.

² التقرير السنوي لمصرف الراجحي 2017، ص38.

المبحث الثاني: إدارة المخاطر في مصرف الراجحي السعودي.

يعتبر بنك الراجحي من بين أكبر البنوك في المملكة العربية السعودية، ويعمل مصرف الراجحي في قطاعات ومجالات مختلفة، وهو ما يزال في نمو مستمر من خلال تنوع مصادر الدخل وتطوير قطاع الاستثمار والمجموعة المصرفية للشركات بالإضافة إلى الخدمات المصرفية للأفراد.

المطلب الأول: تقديم مصرف الراجحي.

أولا نشأة مصرف الراجحي.

يعد مصرف الراجحي، أحد أكبر المصارف الإسلامية في العالم، نشاطه عام 1957م. ويتمتع مصرف الراجحي بخبرة تمتد لأكثر من 58 عاما في مجال الأعمال المصرفية والأنشطة التجارية. وتم افتتاح أول فرع لمصرف للرجال في حي الديرة في الرياض عام 1957م، بينما افتتح أول فرع للسيدات عام 1979م في حي الشميسي.

وقد شهد العام 1978م، دمج مختلف المؤسسات التي تحمل اسم "الراجحي" تحت مظلة واحدة في شركة الراجحي المصرفية للتجارة، وفي عام 1988 تم تحويل المصرف إلى شركة مساهمة سعودية عامة. وبما أن المصرف يركز إلى مبادئ المصرفية الإسلامية بشكل أساسي، فهو يلعب دورا رئيسية وأساسية في سد الفجوة بين متطلبات المصرفية الحديثة والقيم الجوهرية للشريعة الإسلامية مشكلا معايير صناعية وتنموية يحتذى بها.

يتمتع مصرف الراجحي -مقره الرياض بالمملكة العربية السعودية - بمركز مالي قوي وهو يدير أصولا بقيمة 307 مليار ريال سعودي (80 مليار دولار أمريكي)، ويبلغ رأس ماله 16.25 مليار ريال سعودي (4.3 مليار دولار)، ويعمل فيه أكثر من 9,600 موظفا . ولديه شبكة واسعة تضم أكثر من 500 فرعا وأكثر من 4,100 جهاز صراف آلي و 46,000 أجهزة نقاط البيع، و 170 مراكز للحوالات المالية، كما أن لديه أكبر قاعدة عملاء بين المصارف السعودية. حقق مصرف الراجحي أرباحا صافية بلغت 6,836 مليون ريال سعودي خلال العام 2014م. كما يواصل المصرف تطوير البرامج والمشاريع المصرفية مع التركيز على توفير أحدث الخدمات الإلكترونية والمنتجات الاستثمارية، بهدف توفير خدمات مصرفية واستثمارية مبتكرة، لاسيما الأعمال المصرفية الإلكترونية.¹

ثانيا: التواجد الدولي لبنك الراجحي:

تمكن مصرف الراجحي من فتح فروع في المناطق التالية:

ماليزيا بعد النمو الهائل محليا، توسع مصرف الراجحي خارج السوق السعودية و دخل السوق الماليزية عام 2006 بعد أن منح الترخيص المصرفي الكامل للعمل كأول مصرف أجنبي في ماليزيا من قبل مصرف نيغارا ماليزيا. وتعد ماليزيا الخطوة الأولى في توجه المصرف نحو الدخول إلى السوق المصرفي في جنوب شرق آسيا، حيث تم إدخال المنتجات المصرفية الأساسية إلى السوق الآسيوية وتوفير تجربة جديدة بالكامل من

¹ <http://www.alrajhibank.com.sa> 03/06/2022 10:28

الفصل الثالثإدارة المخاطر في عينة من المصارف الإسلامية

المصرفية الإسلامية. لدى مصرف الراجحي حاليا 24 فرعا في ماليزيا مع خطط لزيادة عدد هذه الفروع في المستقبل.

الكويت: حصل مصرف الراجحي على الموافقة لافتتاح أول فرع له في الكويت ليكون أول مصرف سعودي في الكويت.

الأردن: بدأ المصرف نشاطاته في الأردن عام 2011، حيث يقدم المصرف لعملائه في الأردن منتجات وخدمات مصرفية متطورة وشاملة أسهمت في تحسين أسلوب حياتهم، وللمصرف ستة فروع حاليا في الأردن يخدم بها أكبر ثلاث محافظات في المملكة الأردنية الهاشمية

المطلب الثاني: إدارة مخاطر الائتمان .

تعتبر مجموعة الائتمان والمخاطر والتي يترأسها مدير عام المخاطر بالمصرف وظيفة مستقلة ذات طابع استراتيجي من خال الإدارة الفعالة للمخاطر بشكل تحوطي على نطاق المصرف ككل بما يساهم في تحقيق أهداف المصرف، وتشمل وظيفة إدارة المخاطر على إدارة مخاطر الائتمان، إدارة مخاطر المشاريع، إدارة المخاطر التشغيلية. وتكون المسؤوليات والمهام المناطة بتلك الإدارات ضمن الإطار والسياسات المقررة من قبل مجلس إدارة المصرف.

حيث تقوم مجموعة الائتمان والمخاطر بالرفع بتقارير دورية لمجلس الإدارة من خال اللجان المعنية والتي تغطي مجالات مخاطر الائتمان، جودة محفظة الأصول، الرقابة الداخلية، المخاطر التشغيلية، مخاطر السيولة، مخاطر السوق، مخاطر السمعة والمخاطر القانونية.¹

قد يكون للظروف الاقتصادية أثر سلبي على قدرة عماء المصرف على الوفاء بالالتزامات الممنوحة لهم من قبل المصرف ضمن الشروط المتفق عليها لذلك فإن هدف المصرف هو إيجاد توازن بين المخاطر المحتملة والعوائد المتوقعة وذلك من خلال وضع السياسات والإجراءات الكفيلة بالكشف عن المخاطر التي قد يواجهها المصرف وتحليلها. حيث يتضمن ذلك وضع أهداف ومعايير مختلفة للمخاطر يتم الموافقة عليها ضمن أهداف قابلية المصرف لتحمل المخاطر (Risk Apptite)، حيث تمثل تلك الأهداف والمعايير عاملا مهما لزيادة قدرة المصرف على إدارة رأس ماله بشكل أكثر فاعلية مما يحقق عوائد مجدية ومستدامة للمساهمين.

تعتبر لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة والتي يترأسها عضو مجلس مستقل الجهة ذات المهام الإشرافية على إطار إدارة المخاطر بالمصرف وذلك من خال المراقبة والتأكد من أن أداء المصرف يقع ضمن الحدود والمعايير المنصوص عليها في أهداف قابلية المصرف لتحمل المخاطر والرفع لمجلس الإدارة بما يتعلق بكافة القضايا ذات العلاقة بإدارة المخاطر، وتعمل إدارة المخاطر ضمن الإطار التنظيمي الخاضع لتعليمات مؤسسة النقد العربي السعودي. كما يتم وضع الإطار العام للإدارة المخاطر أهداف قابلية المخاطر بالإضافة إلى حوكمة المخاطر وذلك من خال عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال والتي يتم القيام بها بشكل دوري

¹ التقرير المالي السنوي لمصرف الراجحي 2018، ص: 24.

الفصل الثالثإدارة المخاطر في عينة من المصارف الإسلامية

وتتم مراجعتها واعتمادها من قبل مجلس الادارة بإرسال التقرير المتضمن النتائج التقييم إلى مؤسسة النقد العربي السعودي بشكل سنوي.

تتعرض نشاطات المجموعة للعديد من المخاطر المالية، وأن هذه الأنشطة تتطلب تحليل وتقويم وادارة نوع واحد أو أكثر من المخاطر. ومن المعلوم أن الإطلاع بالمخاطر يعتبر أمر جوهري بالنسبة للعمل المصرفي وأن هذه المخاطر هي نتيجة حتمية للمشاركة في أسواق المال. وعليه، فإن هدف المجموعة هو تحقيق توازن ملائم بين المخاطر والعوائد وتقليل الآثار السلبية المحتملة على الأداء المالي للمجموعة.¹

يتم وضع السياسات والإجراءات والأنظمة المتعلقة بإدارة المخاطر بالمجموعة لتحديد وتحليل هذه المخاطر ووضع الإجراءات الرقابية الملائمة للتقليل من تلك المخاطر وتقوم المجموعة بمراجعة السياسات والأنظمة المتعلقة بإدارة المخاطر بصورة مستمرة لمقابلة التغيرات في الأسواق والمنتجات وتباع أفضل الممارسات المصرفية.²

تقوم إدارة الائتمان والمخاطر بالمجموعة بإدارة المخاطر طبقاً للسياسات المعتمدة من مجلس الإدارة. تقوم هذه الإدارة بتحديد وتقويم المخاطر المالية بالتعاون مع الوحدات العاملة بالمجموعة. ومن أهم المخاطر التي تم تحديدها من قبل المجموعة هي مخاطر الائتمان، ومخاطر العمليات، ومخاطر السيولة، ومخاطر السوق، والتي تشمل بدورها على مخاطر العملات، ومخاطر معدلات الربحية، ومخاطر الأسعار.³

تعتبر مخاطر الائتمان من أكثر المخاطر أهمية التي يتعرض لها المصرف. وتتمثل مخاطر الائتمان بعدم قدرة الطرف الآخر لعملية مالية على الوفاء بالتزاماته. مما يؤدي إلى تكبد المصرف الخسارة المالية.

وتنشأ مخاطر الائتمان بصورة أساسية عن التمويلات أو الائتمان الممنوح للعميل)، والنقدية والودائع لدى البنوك الأخرى. كما تتواجد مخاطر الائتمان في بعض الأدوات المالية خارج قائمة المركز المالي بما في ذلك الإعتمادات المستندية والقبولات، والإلتزامات لمنح الائتمان. تتم متابعة ومراقبة مخاطر الائتمان من قبل مجموعة إدارة الائتمان والمخاطر التي تقوم بوضع معايير بشأن الأنشطة التمويلية للمصرف.⁴

أولاً: قياس مخاطر الائتمان:

1- التمويل:

يوجد لدى المصرف عدد من المنتجات المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية وذلك لتلبية متطلبات العملاء. تصنف هذه المنتجات كتمويل في قائمة المركز المالي الموحدة للمصرف وعند قياس مستوى مخاطر الائتمان الخاصة بالتمويل مع طرف آخر. يقوم المصرف بدراسة الملاءة الائتمانية الكلية للعميل باتباع منهجية ملائمة لقياس المخاطر. ويقوم المصرف باستخدام طريقة تصنيف درجة مخاطر باستخدام 10 درجات

¹ مرجع سابق الذكر، 2018، ص:24.

² التقرير السنوي لمصرف الراجحي 2019، ص: 51.

³ المرجع السابق الذكر 2019، ص: 51.

⁴ التقرير السنوي لمصرف الراجحي 2020، ص: 82.

الفصل الثالثإدارة المخاطر في عينة من المصارف الإسلامية

مخاطر على عوامل نوعية وكمية، 7 منها تتعلق بالتمويلات العاملة تصنيف (1- 7) وثلاث منها تتعلق بالتمويلات غير العاملة تصنيف (8-10) وتهدف عملية تصنيف درجة المخاطر إلى إيضاح المخاطر المتعلقة بالعملاء المحتملين للجهات المختصة بالموافقة على منح الائتمان والمساعدة في تحديد الأسعار المناسبة.¹ وهذا من شأنه أن يمكن المصرف من كشف نقاط الضعف في جودة المحفظاتو إجراء التعديلات الملائمة على مخصصات مخاطر الائتمان في حالة انخفاض مستوى جودة الائتمان، واحتمال وقوع خسائر.² يقوم المصرف بتقويم أرصدة عملاء الشركات المتأخرة السداد لتجنب المخصصات الملائمة للتمويلات. أما بالنسبة لمحفظة التمويل الخاصة بعملاء الشركات المتبقية، فيقوم المصرف باستخدام معدل خسارة معين لتحديد مخصص بشكل شمولي ملائم. يتم تحديد معدل الخسارة على أساس الخبرة السابقة في مجال خسائر الائتمان.³

2- مخاطر التسويات

يتعرض المصرف أيضا لمخاطر التسويات من خلال العمليات الخاصة بالإتفاقيات التي تتم مع المؤسسات المالية الأخرى. يقع الخطر عندما لا يقوم الطرف الآخر بالالتزام ودفع المبلغ المطلوب للمصرف. مع أن هذا التعرض يكون عادة لفترة قصيرة، إلا أنه يمكن أن يكون ذو قيمة عالية وجوهرية، ولتقليل التعرض لهذا الخطر يقوم المصرف بالتعامل مع العملاء ذو التقييم الائتماني العالي مع الاحتفاظ بضمانات مادية وفرض حد سقف ائتماني معين لقيمة التعامل مع كل عميل بناء على درجة تقييمه الائتماني.⁴

ثانيا: الإجراءات المتعلقة بوضع حدود لمخاطر الائتمان وسياسات التقليل منها.

إن مسؤولية إدارة مخاطر الائتمان هي مسؤولية المصرف ككل. ويتم استخدام إدارة المخاطر الفعالة في العمليات اليومية وعند صنع القرار، ووضع الإستراتيجيات، وبالتالي فإن فهموا دارة مخاطر الائتمان هي من مسؤولية كل قطاع من قطاعات الأعمال بالمصرف.⁵

تتم عملية إدارة ومراقبة مخاطر الائتمان المتعلقة بهذه التمويات، بوضع حدود معتمدة للائتمان. تقوم المجموعة بإدارة تلك الحدود ومراقبة تركيزات مخاطر الائتمان عند تحديدها وخاصة تلك المتعلقة بالأفراد والمجموعات من العملاء، والصناعات والدول.⁶

ينتج التركيز في مخاطر الائتمان عند وجود عدد من العماء يعملون في نشاطات مماثلة في نفس المنطقة الجغرافية أو أن يكون للنشاطات التي يعملون بها نفس الخصائص الاقتصادية التي ستؤثر على مقدرتهم على الوفاء بالتزاماتهم التعاقدية عند حدوث التغيرات في الظروف الاقتصادية أو السياسية أو الظروف

¹ التقرير السنوي لمصرف الراجحي 2017، ص: 59.

² المرجع نفسه، ص: 60.

³ التقرير السنوي لمصرف الراجحي 2019 ص: 58.

⁴ نفس المرجع، ص: 60.

⁵ التقرير السنوي لمصرف الراجحي 2020 ص: 110.

⁶ نفس المرجع، ص: 111.

الفصل الثالثإدارة المخاطر في عينة من المصارف الإسلامية

الأخرى. إن التركيز في مخاطر الائتمان يعني مدى تأثر أداء المصرف تجاه التطورات التي تؤثر على قطاع صناعي أو منطقة جغرافية معينة.¹

يقوم المصرف بإدارة مخاطر الائتمان من خلال تنويع التمويل وذلك بتجنب التركيز في المخاطر الخاصة بإفراد أو مجموعة من العملاء في أماكن جغرافية أو قطاعات اقتصادية معينة. يقوم المصرف بإدارة مخاطر الائتمان وذلك بوضع حدود لمستوى المخاطر المقبولة الخاصة بالأفراد أو المجموعات، والقطاعات الجغرافية والإقتصادية، يتم مراقبة هذه المخاطر بانتظام، ويتم مراجعتها مرة واحدة أو أكثر بالسنة، عند الضرورة. تعتمد الحدود المتعلقة بمستوى مخاطر الائتمان حسب المنتج والقطاع الإقتصادي والبلد مرة واحدة على الأقل في السنة من قبل اللجنة التنفيذية.

جدول رقم(3-09): التعرض لمخاطر الائتمان

الوحدة: ألف ريال سعودي

2021	2020	2019	2018	2017	البيان
558022469	399793249	325484074	304760731	278303376	إجمالي التعرض داخل قائمة المركز المالي
250 87229	19156090	17728363	12812255	13567435	إجمالي التعرض خارج قائمة المركز المالي
583109698	418949339	343212437	317602986	291870811	الحد الأقصى لمخاطر الائتمان

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماد على التقارير السنوية للمصرف الراجحي(2017-2021)

نلاحظ أن إجمالي التعرض لمخاطر الائتمان في إرتفاع مستمر خلال الفترة الممتدة من 2017 إلى 2021، حيث بلغت 558022469 ألف ريال سعودي في سنة 2021 ، بعدما كانت تقدر بـ 278303376 ألف ريال سعودي في سنة 2017.

ومن خلال الجدول نلاحظ أيضا أن تركز التعرضات لمخاطر الائتمان كان بشكل كبير في البنود داخل المركز المالي. وعلى عكس بنود خارج المركز المالي. وهذا بسبب أن اغلب موجودات البنك تكون داخل قائمة المركز المالية للبنك .

¹ التقرير السنوي لمصرف الراجحي، 2021، ص: 83.

الفصل الثالثإدارة المخاطر في عينة من المصارف الإسلامية

الجدول رقم (3-10): النسب المؤوية لتركزات المخاطر حسب المناطق الجغرافية

الوحدة %

البيان	الشرق الأوسط	أمريكا الشمالية	أروبا	آسيا و دول أخرى
2017	96.94	0.12	1.03	1.94
2018	96.06	0.08	1.06	2.77
2019	94.88	0.02	2.31	0.74
2020	86.43	1.77	9.75	2.03
2021	88.30	0.70	9.28	1.70
متوسط النسبة%	92.52	0.583	4.68	1.83

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على الجداول الموجودة في القوائم المالية لمصرف الراجحي (2017-2022).

من خلال الجدول يتبين لنا أن إجمالي التعرض لمخاطر الائتمان يتركز في إقليم واحد وهو الشرق الأوسط طيلة سنوات الدراسة وقد حاز على معظم النسبة حيث قدر متوسطها بنحو 99.07%، ثم بعد ذلك وبنسب ضعيفة أوروبا ثم أمريكا ثم دول أخرى بمتوسط نسب بلغ 0.55%، 0.34%، 0.01% على التوالي أي أن البنك معرض لخطر التركيز في منطقة واحدة.

الجدول رقم (3-11): الضمانات المحتفظ بها من قبل بنك الراجحي

الوحدة: ألف ريال سعودي

البيان	السنوات	2017	2018	2019	2020	2021	المجموع
عقارات		904438	872564	806608	698147	782032	4063789
أخرى		86916	80571	55701	91788	66537	381513
المجموع		987354	953135	862309	789935	848569	4445302

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على التقارير السنوية بنك الراجحي (2017-2021).

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن إجمالي الضمانات المحتفظ بها من قبل البنك خلال الخمس سنوات الأخيرة قد بلغ 4445302 ألف دولار أمريكي موزع بين ضمانات عقارية وضمانات أخرى، حيث تحتل الضمانات العقارية النسبة الأكبر من إجمالي الضمانات بمعدل قدره 91.42% بينما سجل حجم الضمانات الأخرى النسبة الأقل بمعدل قدره 8.58% من إجمالي الضمانات المحتفظ بها، وبشكل عام نرى أن البنك لديه حجم ضمانات جيد.

الفصل الثالثإدارة المخاطر في عينة من المصارف الإسلامية

المطلب الثالث: إدارة مخاطر السيولة والسوق.

أولاً: إدارة مخاطر السيولة.

- تتمثل مخاطر السيولة في عدم قدرة البنك على توفير التمويل اللازم لتأدية التزاماته في تواريخ استحقاقها، ولإدارة هذه المخاطر يقوم البنك بما يلي:¹
- تحليل السيولة (فجوات الاستحقاق)
 - الإحتفاظ بنسبة سيولة معقولة لمواجهة التدفقات النقدية الصادرة
 - تنويع مصادر التمويل
 - وجود لجنة الإدارة الموجودات والمطلوبات
 - توزيع التمويلات على القطاعات المختلفة والمناطق الجغرافية المتعددة للتقليل من مخاطر التركزات
 - يتم قياس ورقابة إدارة السيولة على أساس الظروف الطبيعية والطارئة، ويشمل ذلك استخدام وتحليل آجال الاستحقاق للموجودات والنسب المالية المختلفة.
 - خسارة معين لتحديد مخصص بشكل شمولي ملائم. يتم تحديد معدل الخسارة على أساس الخبرة السابقة في مجال خسائر الائتمان.²

-خضراوي نعيمة، مرجع سبق ذكره، ص:35.

² التقرير السنوي لمصرف الراجحي، 2021، ص: 60.

الفصل الثالثإدارة المخاطر في عينة من المصارف الإسلامية

جدول رقم (3-12): توزيع موجودات ومطلوبات البنك على أساس فترات الاستحقاق

الوحدة: ألف ريال سعودي

2021	2020	2019	2018	2017	السنوات	
					البيان	
152196	110788	145194	199343	160394	الموجودات	لغاية شهر واحد
764382	688682	324480	356547	305877	المطلوبات	
30836	52794	22791	54389	76948	الموجودات	1 إلى 3 أشهر
176763	136607	159156	151376	172749	المطلوبات	
38925	45680	46498	60189	57321	الموجودات	3 إلى 6 أشهر
90518	125598	109135	87384	146113	المطلوبات	
60282	89491	61595	66223	74364	الموجودات	6 أشهر إلى سنة
126902	109243	91738	181176	111048	المطلوبات	
302653	189004	237710	262781	105926	الموجودات	1 على 3 سنوات
38806	54093	36179	39227	9334	المطلوبات	
648037	622099	584229	502210	620156	الموجودات	أكثر من 3 سنوات
1405	1316	381949	345935	361246	المطلوبات	
91607	101725	125543	134259	133538	الموجودات	استحقاق غير ثابت
-	-	-	-	-	المطلوبات	
-	-	-	-	-		
1324536	1211581	1223560	1279394	1228647	مجموع الموجودات	
1198776	1115539	1102637	1161645	1106377	مجموع المطلوبات وحقوق أصحاب الاستثمار	
(337.95.875)	203.664.313	217.165.238	12.481.168	(29.805.124)	فجوة السيولة	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الراجحي السعودي (2017-2021).

من خلال الجدول يتضح أنه مقدار توزيع المطلوبات خلال الفترة القصيرة الأجل (أقل من سنة) والفترة المتوسطة الأجل (من سنة إلى 3 سنوات) كان أكبر من مقدار الموجودات في نفس الفترات، أما في الفترة أكثر من ثلاث سنوات فمقدار الموجودات كان أكبر من مقدار المطلوبات في كل سنوات الدراسة، أما عن فترة استحقاق ثابت فلم تعرف توزيع للمطلوبات نهائياً خلال السنوات الخمس.

أما عن فجوة السيولة فنلاحظ أنها كانت سالبة في سنتي (2017 و 2021) بقيمة 29.805.124 وقيمة 337.95.875 على التوالي ، و موجبة في سنوات 2018،2019،2020 وهذا عامل جيد بالنسبة للبنك كما نرى أنها متذبذبة على مدار السنوات الخمس ففي سنة 2019 سجلت أعلى قيمة لها ب 217.165.238

الفصل الثالثإدارة المخاطر في عينة من المصارف الإسلامية

مليون ريال سعودي ثم انخفضت سنة 2020 لتصبح 203.664.313 مليون ريال سعودي ، وعلى العموم نرى أن البنك لا يواجه مشكلة من ناحية السيولة وبالتالي انعدام المخاطر التي قد يتعرض لها في هذا الجانب، أي نقول أن للبنك القدرة على الوفاء بالتزاماته في مواعيد استحقاقها دون اللجوء إلى تسيل جزء من أصولها وما يمكن أن تتحملة من خسائر جراء ذلك.

ثانياً: مؤشرات السيولة

إن النسبة المعيارية لمؤشر نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع تكون محصورة بين 30% و45%، بمعنى أنه إذا انخفضت هذه النسبة تحت 30% فإن البنك معرض إلى خطر السيولة، وإذا زادت عن 45% فإن البنك يمتلك فائض في السيولة غير مستغلة، في حين أنه كلما ارتفعت هذه النسبة كلما دلت على قدرة البنك على الحفاظ على مصداقية وثقة المودعين¹.

النسبة المعيارية لمؤشر نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول محصورة بين 20% و30%، يعني أنه إذا انخفضت هذه النسبة عن الحد الأدنى فالبنك معرض إلى خطر السيولة، أما إذا زادت عن الحد الأعلى فإن البنك يمتلك فائض في السيولة غير مستغلة².

تجدر الإشارة إلى أنه قد تم تخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي من 5% إلى 3% في شهر مارس 2020 وذلك ضمن حزمة القرارات والتسهيلات المالية لمواجهة انعكاسات انتشار فيروس كورونا على الاقتصاد الوطني³.

الجدول رقم (3-13): مؤشرات السيولة البنك الراجحي .

الوحدة: %.

السنوات	2017	2018	2019	2020	2021
البيان					
نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع	21.64	25.61	22.49	19.64	19.35
نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول	17.91	20.34	18.54	16.88	10.57
نسبة الاحتياطي القانوني	6.05	5.51	5.69	8.00	6.61

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الراجحي السعودي (2017-2021).

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع في ارتفاع من سنة (2017 إلى 2019) بنسبة ب 21.64% حتى 22.49%، لتتخفض في سنتي 2020 و2021 إلى 19.64% و19.35% على التوالي. ومن الملاحظ أن هذا مؤشر تعدى الحد الأعلى في كل السنوات ما يدل على أن البنك يمتلك فائض في السيولة غير مستغلة وبالتالي يستطيع أن يغطي ويسدد نسبة كبيرة من إجمالي الودائع التي بحوزته من أصوله السائلة فقط، أي قدرته على الوفاء بالتزاماته المالية والحفاظ على مصداقية وثقة المودعين.

¹ نجار حياة، مرجع سبق ذكره، ص182.

² المرجع نفسه، ص183.

³ التقرير السنوي لمصرف الراجحي، 2019، ص186.

الفصل الثالثإدارة المخاطر في عينة من المصارف الإسلامية

أما نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول فقد كانت متذبذبة نوعاً ما حيث ارتفعت سنة 2018 إلى 20.34% ثم بعد ذلك انخفضت لتصل سنة إلى 10.57% سنة 2021، وهذا يعود إلى التذبذب في قيمة الموجودات السائلة، ونرى أن هذا المؤشر تعدى الحدود المثلثى خلال كل سنوات الدراسة، ما يعني أن البنك يمتلك نسبة كافية من أصوله في شكل سائل مما يدل على قدرته على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل.

يتضح لنا من خلال الجدول أن نسبة الاحتياطي القانوني عرفت انخفاضاً في 2018 حيث كانت 6.05% سنة 2017 ثم أصبحت 5.51% سنة 2018، ثم ارتفعت سنة 2019 إلى 5.69 و8.00%، 6.61% السنتين الآخريتين للدراسة، إن نسبة الاحتياطي القانوني لبنك الراجحي السعودي فاقت النسبة المفروضة من قبل البنك المركزي في جميع سنوات الدراسة وهذا يؤكد أن البنك لا يواجه مشاكل مع البنك المركزي فيما يخص السيولة.

ثالثاً: مخاطر السوق.

يتعرض المصرف للمخاطر السوق والتي تمثل مخاطر تذبذب القيمة العادلة للتدفقات النقدية لأداة مالية ما نتيجة للتغيرات في الأسعار السائدة في السوق. تنشأ مخاطر السوق عن منتجات لها معدلات ربحية ومنتجات بالعملة الأجنبية والصناديق الاستثمارية والتي يتعرض جميعها لتغيرات عامة وخاصة في السوق والتغيرات في مستوى تقلبات المعدلات والأسعار السائدة في السوق مثل معدلات الربحية وأسعار الصرف الأجنبي والأسعار المتداولة في السوق

الجدول رقم (3-14) : ملخص أسعار العملات الأجنبية و تركيزات مخاطر العملات .

الوحدة :ألف ريال سعودي .

البيان	2017	2018	2019	2020	2021
الدولار الأمريكي	4432919	3822791	7192602	8892870	2050261
اليورو	(19569)	(28250)	(46050)	-	-
جنيه الإسترليني	(9713)	(9969)	(1678)	-	-
الرينغيت الماليزي	-	966017	988111	967597	912599
درهم الإماراتي	-	117914	86267	80027	65276
أخرى	4519324	817921	848240	255438	420939

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على التقارير السنوية لمصرف الراجحي (2017-2021)

من خلال الجدول رقم : نلاحظ أنه في سنة (2017) كانت هناك خسارة ناتجة عن تقلب سعر صرف اليورو والجنيه الإسترليني مقابل الريال السعودي حيث بلغت قيمة الخسارة ما يقارب (19569) ألف ريال سعودي لليورو ولجنيه الإسترليني (9713)ألف ريال سعودي .أما فيما يخص الدولار الأمريكي فلم يتحمل البنك أي خسائر تذكر .أما خلال السنة 2018 كانت هناك خسارة ناتجة عن تقلب سعر صرف اليورو والجنيه الإسترليني مقابل الريال السعودي حيث بلغت قيمة الخسارة ما يقارب(28250) ألف ريال سعودي لليورو

الفصل الثالثإدارة المخاطر في عينة من المصارف الإسلامية

وللجنيه الإسترليني(9969) ألف ريال سعودي. أما فيما يخص باقي العملات فلم يتحمل البنك أي خسائر تذكر، فيما يخص السنة المالية 2019 كانت هناك خسارة ناتجة عن تقلب سعر صرف اليورو والجنيه الإسترليني مقابل الريال السعودي حيث بلغت قيمة الخسارة ما يقارب ألف ريال سعودي لليورو (46050) وللجنيه الإسترليني (1678) ألف ريال سعودي. أما فيما يخص باقي العملات فلم يتحمل البنك أي خسائر تذكر. فيما يخص آخر سنتين من الدراسة 2020 و 2021 فلم تسجل سعر صرف كل من عملة اليورو والجنيه الإسترليني اما باقي العملات فلم يتقلب سعر صرف عملاتها مقابل الريال السعودي.

الفصل الثالثإدارة المخاطر في عينة من المصارف الإسلامية

الجدول رقم (3-15): مؤشرات ملاءة رأس المال لبنك الراجحي السعودي.

الوحدة: %.

البيان	السنوات	2017	2018	2019	2020	2021
نسبة كفاية رأس المال		23.29	20.17	19.87	19.08	17.62
نسبة حقوق الملكية/ إجمالي الموجودات		16.49	13.94	13.46	12.43	10.34
نسبة حقوق الملكية / إجمالي الودائع		20.31	16.23	16.43	15.46	13.42
نسبة الأصول الخطرة		18.49	15.83	17.33	13.67	11.38

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الراجحي السعودي (2017-2021).

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة كفاية رأس المال تتخفف خلال الفترة بين سنتي 2017 و2021 بنسب (من %23.29 إلى %17.62)، حيث كانت النسب في إنخفاض مستمر طيلة سنوات الدراسة. كما نلاحظ أن هذه النسب أكبر من الحد المطلوب الذي يحدده البنك المركزي السعودي وهو %12.5 في كل السنوات، ما يدل على عدم وجود خطر في كفاية رأس المال.

من الجدول نلاحظ أن نسب المؤشرات الثلاث في تذبذب على مدار السنوات الخمس، حيث أن مؤشر حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات بلغ أقصى قيمة له سنة 2017 بنسبة قدرت بـ %16.49، وأدنى قيمة له كانت سنة 2021 بنسبة %10.34. وهذه النسب أكبر من النسبة المحددة من قبل لجنة بازل 3 والتي قدرت بـ %10.5 أي أن البنك لا يتعرض لخطر هذا المؤشر. وأما مؤشر حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع فأعلى نسبة وصل لها هي %20.31 سنة 2017، وأقل نسبة %13.42 في عام 2021، وهذه النسب أكبر من الحد الأدنى الذي حددته لجنة بازل 3 (%10.5) وبالتالي فالبنك ليس معرض لخطر هذا المؤشر. وفي الأخير مؤشر الأصول الخطرة الذي بلغ أعلى قيمة له سنة 2017 بنسبة قدرت بـ %18.49، في حين أدنى قيمة له %11.38 كانت عام 2021، النسب كانت أكبر من النسبة المحددة من طرف لجنة بازل 3 ، على العموم نقول أن البنك ليس في عرضة لخطر هذا المؤشر.

المطلب الثالث: الإجراءات المتبعة من طرف مصرف الراجحي لمواجهة أزمة COVID-19

قام مصرف الراجحي و بعد فترة الإغلاق الأولي ، بتنفيذ خطط استمرارية الأعمال، وذلك بالتركيز على توعية الموظفين وتزويدهم بكافة المعلومات بشكل دائم ، كما أعيد تقسيم الفرق بين المواقع المختلفة مع توفير الحد الأدنى من الموارد البشرية وتطبيق الترتيبات الخاصة بالعمل من المنزل بشكل فعال، من جانب الآخر إعتد المصرف عددا من الإجراءات الرقمية لتسهيل العمل من المنزل لضمان سلامة الموظفين واستمرار إنتاجهم خلال فترات الإغلاق، كما استمرت برامج تدريب الموظفين عبر الإنترنت وفق التخطيط المسبق وذلك

الفصل الثالثإدارة المخاطر في عينة من المصارف الإسلامية

في مجالات الخدمات المصرفية للأفراد، بالإضافة إلى برنامج تطوير الخريجين والمخصص للخريجين الشباب من الموهوبين.¹

ولمساعدة العملاء خلال هذه الأوقات الصعبة، قام مصرف الراجحي بتأجيل أقساط التمويل للعملاء والتنازل عن الرسوم معينة فيما يتعلق بالسحب النقدي والخدمات الإلكترونية على النحو المنصوص عليه من قبل الجهات التنظيمية، و تعزيزا لمكانته كعلامة تجارية وكيان فاعل يحرص على دعم المجتمعات المحلية.

ثانيا: برنامج البنك المركزي السعودي والمنح الحكومية

لمواجهة جائحة كوفيد -19، أطلق البنك المركزي السعودي عددا من المبادرات بما في ذلك برنامج دعم السيولة للبنوك وبرنامج دعم تمويل القطاع الخاص. وقد تم إطلاق برنامج دعم تمويل القطاع الخاص في مارس 2020 ذلك لتقديم الدعم اللازم للمنشآت التناهيّة الصغر والصغيرة والمتوسطة، تضمن برنامج دعم تمويل القطاع الخاص في مارس 2020 وذلك لتقديم الدعم اللازم للمنشآت المتناهيّة الصغر والصغيرة والمتوسطة، تضمن برنامج دعم تمويل القطاع الخاص برنامج تأجيل الدفعات والذي قام بوجبه المصرف بتأجيل الأقساط المستحقة السداد من قبل المنشآت المتناهيّة الصغر والصغيرة والمتوسطة. تضمن برنامج دعم تمويل القطاع الخاص برنامج الأقساط المستحقة السداد من قبل المنشآت المتناهيّة، الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة من 14 مارس 2020 حتى 31 مارس 2021

ولتعويض المصرف عن الخسائر المتكبدة بشأن برنامج دعم تمويل القطاع الخاص وبرنامج دعم السيولة استلم المصرف ودائع بدون عمولة بإجمالي قدره 8.85 مليار ريال سعودي بتواريخ استحقاق مختلفة، تم تحديد الفرق بين القيمة العادلة لتلك الودائع المماثلة من حيث القيمة و فترة الإستحقاق، وتم إعتبار القيمة الإسمية لها كمنحة حكومية وتمت المحاسبة عنها وفقا لمعيار المحاسبة الدولي.

المبحث الثالث :إدارة المخاطر في بنك بوبيان الكويتي.

يعتبر بنك بوبيان الكويتي من إحدى البنوك الذي أضحى له صدى في الصناعة المصرفية الإسلامية ويسعى بوبيان كبقية البنوك سواء الإسلامية أم التقليدية إلى إدارة مخاطرها بصفة عامة والمخاطر المالية بصفة خاصة .

المطلب الأول :تقديم بنك بوبيان الكويتي

هو مصرف كويتي يتعامل وفق أحكام و معاملات الشريعة الإسلامية ،يعد أحدث مصرف في الكويت وقد تأسس سنة 2004م ،وفقا للمرسوم الأميري رقم 80، برأس مال يبلغ 100 مليون دينار كويتي، يتركز نشاط المصرف في قبول الودائع وإنشاء الصناديق الإستثمارية والمتاجرة في العقارات، كما يتعامل مع المعاملات المالية الإسلامية بجميع صورها وأشكالها ومن أهمها: المضاربة ووالوكالة فب الإستثمار، المرابحة، والإجازة المنتهية مع المواعدة بالتمليك.²

¹التقرير السنوي المالي لمصرف الراجحي سنة 2021، ص:143

² التقرير السنوي لبنك بوبيان لسنة 2018، ص103

المطلب الثاني: إدارة مخاطر الائتمان في بنك بويان الكويتي .
أولاً: إدارة المخاطر:

من خلال إطار عمل إدارة المخاطر الشامل، يتم حصر المعاملات والإنكشافات القائمة للمخاطر ومقارنتها بالحدود المصرح بها بينما تتم مراقبة المخاطر التي لا يمكن تقييمها بشكل كمي بإتباع إرشادات السياسات ومؤشرات المخاطر الأساسية ومؤشرات الرقابة الرئيسية، أي فروق أو زيادات أو انحرافات يتم تصعيدها يتم تصعيدها إلى الإدارة لإتخاذ لإجراء المناسب بشأنها¹

ثانياً: إدارة مخاطر الائتمان

تعرف مخاطر الائتمان بأنها احتمال أن يكون العميل أو الطرف المقابل غير قادر على الوفاء بالالتزاماته المالية المتعاقد عليها مما يؤدي إلى التعثر أو خسائر مالية ، و نتجت هذه المخاطر في سياق الأعمال العادية للمجموعة .

استراتيجية إدارة مخاطر الائتمان

يقوم أسلوب إدارة مخاطر الائتمان على أساس حماية إستقلالية وسلامة إجراءات التقييم والإدارة ورفع التقارير عن مخاطر الائتمان بصورة متلازمة مع إتباع سياسات وحدود وهياكل واضحة لصلاحيات الإعتماد والتي تقدم دليلاً استرشادياً للإدارة اليومية لإنكشافات المجموعة لمخاطر الائتمان، ويتألف هذا الأسلوب من حدود التمويل الممنوحة والموضوعة لكافة العملاء بعد عمل تقييم دقيق لجدارتهم الائتمانية .

تتطلب الإجراءات الدائمة المبينية ضمن سياسات الائتمان والأدلة الإرشادية للمجموعة أن تخضع كافة الإقتراحات بمنح الائتمان لمراجعة تفصيلية من قبل الأقسام المسؤولة عن إدارة مخاطر الائتمان قبل تقديمها إلى لجنة الائتمان ذات الصلة ،يحدد مجلس الإدارة استراتيجية إدارة الائتمان بالمجموعة ويعتمد السياسات الهامة لمخاطر الائتمان لضمان وقوع إنكشاف المجموعة لمخاطر الائتمان ضمن الحدود المقبولة لتلك المخاطر .

2. سياسة البنك لتخفيف حدة المخاطر الائتمانية :

إن تنوع المحافظ هو الركن الأساسي من إستراتيجية البنك لتخفيف من مخاطر الائتمان و يتم هذا من خلال تنوع هياكل العملاء و قطاعات الأعمال والحدود الجغرافية

ولضمان التنوع على مستوى المحفظة ،يتم تصنيف لشركات المتعلقة ببعضها والتي لها هيكل إدارة أو ملكية واحدة ومعاملتها كشركة واحدة ،تتطلب قابلية البنك لتحمل المخاطر أن يقوم البنك بالحد من تركزاته التمويلية لكل شركة إلى نسبة معينة من رأس المال الرقابي للبنك

كما أن مخففات حدة مخاطر الائتمان مثل الضمانات والكفالات هي عوامل فعالة لتخفيف من النخاطر ضمن محفظة البنك ويتم مراقبة وتقييم جودة الضمانات بصورة مستمرة إن تحويل المخاطر لتكون شكل قروض

¹ المرجع نفسه، ص104

الفصل الثالثإدارة المخاطر في عينة من المصارف الإسلامية

مشتركة وترتيبات للمشاركة في المخاطر مع بنوك أخرى هي كلها ممارسات مستخدمة لإداري إنكشافات البنك للمخاطر.¹

الجدول (3-16) النسب المؤوية لتركزات المخاطر حسب المناطق الجغرافية الوحدة: %

البيان	الكويت و الشرق الأوسط	أمريكا الشمالية وإفريقيا	أوروبا والمملكة المتحدة	آسيا
2017	96.87	0.11	0.91	2.08
2018	96.78	0.08	0.54	2.58
2019	97.77	4.13	1.28	5.78
2020	87.39	1.13	9.63	18.44
2021	88.13	0.62	9.44	1.79
متوسط النسبة	93.38	1.21	4.36	6.13

من خلال الجدول نلاحظ أن إجمالي التعرض لمخاطر الائتمان يتركز في إقليم واحد وهو الكويت والشرق الأوسط طيلة سنوات الدراسة وقد حاز على معظم النسبة حيث قدر متوسطها بنحو 93.38 %، ثم بعد ذلك وينسب مقاربة في كل من آسيا بنسبة 6.13% ثم أوروبا المملكة المتحدة بنسبة بلغت 4.36 % لتسجل كل من أمريكا الشمالية وإفريقيا النسبة الأضعف في إجمالي التعرض لمخاطر الائتمان بنسبة 1.21% ومن هنا يمكن القول أن البنك معرض لخطر التركيز في منطقة واحدة.

• **المخصصات:** يتم احتساب المخصص في بيان المركز المالي عندما تكون على الشركة التزامات (قانونية أو تعاقدية) من جراء معاملات سابقة وعندما يكون من المحتمل وجود تدفق خارجي لمنافع اقتصادية لسداد هذه الالتزامات، ويمكن عمل تقدير موثوق لمبالغ هذه الالتزامات.²

الجدول رقم (3-24): صافي مخصص انخفاض القيمة.

الوحدة: %.

البيان	2017	2018	2019	2020	2021
المخصصات	22.427	23.839	18.711	59.015	50.751

المصدر: من إعداد الطالبة بإعتماد على التقارير السنوية لبنك بوبيان الكويتي (2017-2021).

من الجدول نلاحظ أن المخصصات في ارتفاع في سنتي 2017 و2018 بحيث كانت قيمة المخصصات فيها إلى 22.427، 23.839 دينار كويتي على التوالي لتتخفص القيمة سنة 2019 إلى 18.711 دينار كويتي، لتعود وترتفع مرة أخرى في سنته 2020 حيث سجلت أعلى قيمة في هذه السنة قدرت بـ 59.015 ألف دينار كويتي، أما في عام 2021 فقد انخفضت قليلا لتصل إلى ما قيمته

¹ التقرير السنوي لبنك بوبيان سنة 2020، ص114

² التقرير السنوي لبنك بوبيان، 2019، ص73.

الفصل الثالثإدارة المخاطر في عينة من المصارف الإسلامية

50.751 ألف دينار كويتي، إن الارتفاع الذي عرفته المخصصات مؤشر جيد يدل على أن البنك يطبق سياسة جيدة لمواجهة مخاطر الائتمان وتغطية جزء منها.

جدول رقم (3-17): توزيع موجودات ومطلوبات البنك على أساس فترات الاستحقاق

الوحدة: ألف دينار كويتي

السنوات	البيان				
	2021	2020	2019	2018	2017
الموجودات	3.075.530	2.581.839	2.061.706	1.925.073	1.777.760
المطلوبات	4.511.053	4.106.904	3.384.257	2.318.612	2.314.589
الموجودات	490.893	46.290	938.400	386.935	356.264
المطلوبات	693.090	542.705	549.982	418.497	349.973
الموجودات	320.297	421.538	320.102	268.956	167.416
المطلوبات	567.431	494.461	542.096	823.184	590.986
الموجودات	3.465.179	2.972.482	1.980.340	1.763.814	1.668.956
المطلوبات	1580.325	1.293.079	824.213	784.485	714.848
مجموع الموجودات	7.351.899	6.437.149	5.300.548	4.344.778	3.970.396
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	7.351.899	6.437.149	5.300.548	4.344.778	3.970.396
فجوة السيولة	1.815.483	69514	672.958	470.804	460.610

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك بوبيان الكويتي (2017-2021).

من خلال الجدول يتضح أنه مقدار توزيع المطلوبات خلال الفترة القصيرة الأجل (خلال 3 أشهر) و(6 أشهر إلى سنة) كان أكبر من الموجودات طيلة سنوات الدراسة (2017-2021)، أما في الفترة من (3 أشهر إلى 6 أشهر) فمقدار الموجودات كان أكبر أحيانا وأحيانا أخرى مقدار المطلوبات أكبر، وبالنسبة لفترة الأخيرة التي تمتد (من سنة فأكثر) فكان مقدار الموجودات أكبر بكثير من مقدار المطلوبات طيلة الخمس سنوات.

أما عن فجوة السيولة فنلاحظ أنها موجبة طيلة سنوات الدراسة (2017-2021) وهذا عامل جيد بالنسبة للبنك، و يدل أيضا أن البنك لا يواجه مشكلة من ناحية السيولة وبالتالي انعدام المخاطر التي قد يتعرض لها في هذا الجانب، أي نقول أن للبنك القدرة على الوفاء بالتزاماته في مواعيد استحقاقها دون اللجوء إلى تسهيل جزء من أصولها وما يمكن أن تتحمله من خسائر جراء ذلك.

المطلب الثالث: إدارة مخاطر السيولة

إن مخاطر السيولة هي المخاطر التي تكمن في عدم قدرة المجموعة على الوفاء بالتزاماتها المالية عند استحقاقها، للحد من هذه المخاطر، قامت الإدارة بتنويع مصادر التمويل وإدارة الأصول مع أخذ السيولة فالإعتبار ومراقبة السيولة بصورة يومية.

الفصل الثالثإدارة المخاطر في عينة من المصارف الإسلامية

قامت المجموعة بتشكيل لجنة إدارة الأصول والمطلوبات لإدارة أصول ومطلوبات البنك بصورة استراتيجية وشاملة، وتعد اللجنة إجتماعها بصورة دورية لتحديد و مراجعة السياسات لإدارة مخاطر السيولة ووضع حدود لتلك المخاطر.¹

عملية إدارة مخاطر السيولة

- توفير توجيهات واضحة عن تكوين دور لجنة الموجودات و المطلوبات أو قسم مسؤول عن إدارة السيولة
- إعتناء إجراءات لضمان الإلتزام بعمليات إدارة مخاطر السيولة في اللجنة.
- عمل حسابات دورية لتحديد الحد الأدنى الذي تقوم به الشركات التابعة بتمويل الموجودات الطويلة الأجل بمطلوبات قصيرة الأجل.
- وضع حدود لدرجة التركزات التي تعتبر مقبولة.
- إنشاء معيار لنسبة السيولة ،على سبيل المثال معيار لتمويل الموجودات الطويلة الأجل بمطلوبات.²

جدول : نسب مؤشرات السيولة

الجدول(3-18): مؤشرات السيولة لبنك بوبيان الكويتي .

الوحدة: %.

البيان	السنوات	2017	2018	2019	2020	2021
نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع		11.36	8.16	12.03	11.68	10.81
نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول		9.14	6.57	11.31	9.77	9.83
نسبة الاحتياطي القانوني		1.47	2.19	5.63	5.78	6.28

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك بوبيان الكويتي (2017-2021).

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع في تذبذب خلال سنوات الدراسة (2017-2021) حيث سجلت النسبة خلال عام 2017 بـ 11.36% و إنخفضت سنة 2018 بـ 8.16%، لترتفع في سنته 2019 بنسبة قدرها 12.03% أما سنة 2020 سجلت نسبة 11.68% و 10.81% بالنسبة لعام 2021. ومن الملاحظ أن هذا مؤشر لم يعدى الحد الأعلى في كل السنوات أي ان البنك لا يمتلك فائض في السيولة غير مستغلة وهذا يدل على أن البنك لا يستطيع أن يغطي ويسدد نسبة كبيرة من إجمالي الودائع التي بحوزته من أصوله السائلة فقط.

أما نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول فقد كانت متذبذبة نوعا ما حيث أنها في سنوات (2017-2019) كانت في إرتفاع مستمر من 9.14% إلى 11.31 لتسجل إنخفاض سنة 2020 بنسبة قدرت بـ 9.77% و بنسبة قريبة منها إرتفعت قليلا في السنة الموالي (2021) بنسبة 9.83، ما يعني أن

¹ التقرير السنوي لبنك بوبيان لسنة 2017، ص109

² التقرير السنوي لبنك بوبيان لسنة 2021، ص117

الفصل الثالثإدارة المخاطر في عينة من المصارف الإسلامية

البنك يمتلك نسبة كافية من أصوله في شكل سائل مما يدل على عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل.

يتضح لنا من خلال الجدول أن نسبة الاحتياطي القانوني عرفت إرتفاع في الفترة الممتدة بين (2017-2021) حيث وصل في سنة 2021 إلى 6.28%، لينخفض إنخفاضا طفيفا سنتي (2019،2020) بنسبة 5.63، و5.78% على التوالي بينما سجل أخفض قيمة له في سنتي (2017-2018) بنسبة 1.47%، و2.19% على التوالي وليس لهذا الإنخفاض أي تأثير لان نسبة الاحتياطي القانوني لبنك بوبيان الكويتي فاقت النسبة المفروضة من قبل البنك المركزي في جميع سنوات الدراسة وهذا يؤكد أن البنك لا يواجه مشاكل مع البنك المركزي فيما يخص السيولة.

الجدول رقم (3-19): ملخص أسعار العملات الأجنبية و تركيزات مخاطر العملات .

الوحدة: دينار كويتي.

البيان	2017	2018	2019	2020	2021
الدولار الأمريكي	(58)	2347	2499	(289)	(148)
جنيه الإسترليني	(19)	(68)	(150)	4	(52)
اليورو	(6)	-	20	26	3
ين ياباني	2	2	3	2	2
أخرى	(7)	19	(2)	(22)	(164)

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على التقارير السنوية لمصرف بوبيان (2017-2021)

نلاحظ من خلال الجدول أن البنك قد حقق خسارة في كل سنوات الدراسة (2017-2021) فيما يخص كل العملات المحددة أعلاه، حيث في سنة 2017 كانت هناك خسارة ناتجة عن تقلب سعر صرف كل من الدولار الأمريكي بخسارة قدرت (58) دينار كويتي، أما عملة اليورو فسجلت خسارة بقيمة (6) دينار كويتي. وسجل الجنيه الإسترليني أيضا خسارة مقابل الدينار الكويتي حيث بلغت قيمة الخسارة ما يقارب (19) دينار كويتي وأما فيما يخص عملات أخرى فقد تحمل البنك خسارة (7) دينار كويتي، في سنة الثانية من دراسة (2018) كانت هناك خسارة ناتجة عن تقلب سعر صرف الجنيه الإسترليني مقابل الدينار الكويتي حيث بلغت قيمة الخسارة ما يقارب (68) دينار كويتي للجنيه الإسترليني. أما فيما يخص باقي العملات فلم يتحمل البنك أي خسائر تذكر، لتسجل بعدها سنة (2019) سجل البنك خسارة ناتجة عن تقلب سعر صرف الجنيه الإسترليني مقابل الدينار الكويتي حيث بلغت قيمة الخسارة ما يقارب (150) دينار كويتي للجنيه الإسترليني و (2) دينار كويتي بالنسبة لعملات أخرى أما فيما يخص باقي العملات (ين ياباني ،دولار أمريكي ،اليورو) فلم يتحمل البنك أي خسائر تذكر، سنتي (2020، 2021) في هذين السنتين سجل سعر صرف كل من عملة الدولار الأمريكي خسارة بمقدار (289) سنة 2020 و (148) سنة 2021، أما الجنيه الإسترليني فقد سجل خسارة مقدار (58)

الفصل الثالثإدارة المخاطر في عينة من المصارف الإسلامية

سنة 2021، أما باقي العملات لم يتقلب سعر صرف عملاتها مقابل الدينار الكويتي، من هنا يمكننا القول أن البنك يتعرض لمخاطر العملات الأجنبية.

الجدول (3-20): مؤشرات ملاءة رأس المال لبنك بوبيان الكويتي.

الوحدة: %.

السنوات	2017	2018	2019	2020	2021	البيان
نسبة كفاية رأس المال	10.01	10.01	11.16	9.37	9.37	
نسبة حقوق الملكية / إجمالي الموجودات	11.25	11.42	12.07	9.56	10.72	
نسبة حقوق الملكية / إجمالي الودائع	13.32	13.14	15.22	12.09	13.54	
نسبة الأصول الخطرة	11.78	11.23	12.08	10.95	10.98	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك بوبيان الكويتي (2017-2021).

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة كفاية رأس المال ترتفع خلال الفترة بين سنتي 2017 و2019 بنسب (من 10.01% إلى 11.16%)، ثم تنخفض لتسجل نفس النسبة خلال سنتي (2020-2021) 9.37%. كما نلاحظ أن هذه النسب أكبر من الحد المطلوب الذي يحدده البنك المركزي الكويتي وهو 12% في كل السنوات، ما يدل على عدم وجود خطر في كفاية رأس المال.

من الجدول نلاحظ أن مؤشر حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات في ارتفاع مستمر من 2017 إلى 2019 (من 11.25% إلى 12.07%) ثم سجل بعد ذلك انخفاضا في سنة 2020 قدرت نسبته بـ 9.56% ليعاود الإرتفاع من جديد سنة 2021 بنسبة 10.72% وهذه النسب تفوق النسبة التي حددها البنك المركزي وبالتالي فإن البنك غير معرض لخطر الإفلاس نتيجة ضعف حقوق الملكية.

من الجدول نلاحظ أن نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع منخفضة، حيث قدرت النسبة 13.32% سنة 2017 وهذا راجع إلى كون حقوق الملكية أصغر بكثير من إجمالي الودائع أي أن البنك يعتمد على الودائع في هيكله المالي أكثر من الأموال الخاصة. لترتفع النسبة بعد ذلك إلى غاية سنة 2019 لتصبح 15.22%، ونتج ذلك بسبب ارتفاع حجم الودائع وحقوق الملكية بالمستوى نفسه تقريبا، فالبنك قادر على رد متوسط نسبته 13.46% من أموال المودعين عن طريق أمواله المملوكة فقط وهذا يعطي نوع من الأمان للمودعين.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة الأصول الخطرة في تذبذب في الفترة الممتدة من 2017 إلى 2021 حيث سجلت نسبة 11.78% سنة 2017 لتتخفض بعدها النسبة إنخفاضا طفيفا قدر 11.23% لتعاود الإرتفاع من جديد سنة 2019 لتسجل أعلى نسبة لها 12.08% لتعاود الإنخفاض من جديد سنتي 2020 و2021 بـ 9.95% و9.98% على التوالي. بسبب ارتفاع الموجودات ماعدا السائلة وحقوق الملكية تقريبا بنفس الوتيرة.

المخاطر التشغيلية

إن مخاطر التشغيل هي تلك المخاطر التي تنتج من عدم كفاية العمليات الداخلية أو قصورها أو تعطل الأنظمة أو الأخطاء البشرية أو الأحداث الخارجية. وفي حال فشل فاعلية الرقابة، يمكن أن تسبب أضرار قانونية أو تنظيمية أو خسارة مالية سمعة. لدى المجموعة سياسات وإجراءات يتم تطبيقها لتحديد وتقييم ومراقبة مخاطر التشغيل إلى جانب المخاطر الأخرى المرتبطة بالنشاط المصرفي والمالي للمجموعة. وتدار مخاطر التشغيل للتأكد من الالتزام بالسياسات والإجراءات ومراقبة مخاطر التشغيل كجزء من أنشطة إدارة المخاطر الشاملة. لتعليمات بنك الكويت المركزي فيما يتعلق بالإرشادات العامة لأنظمة الرقابة الداخلية تدار مخاطر التشغيل في المجموعة وفقاً والممارسات المثلى لإدارة ورقابة المخاطر التشغيلية لدى البنوك

المطلب الرابع: الإجراءات المتبعة من طرف بنك بوبيان الكويتي لمواجهة أزمة Covid-19

انتشرت جائحة كوفيد-19 بشكل سريع في مختلف المناطق الجغرافية عالمياً، مما أدى إلى إضراب الأعمال والأنشطة الاقتصادية، أدت الجائحة إلى حالات غير مسبوقة من عدم اليقين على مستوى البيئة الاقتصادية العالمية، كما قد أعلنت السلطات المالية والنقدية، سواء على المستوى المحلي أو الدولي، عن طريق تطبيق إجراءات مكثفة تهدف إلى التخفيف من العواقب الوخيمة للجائحة.

استجابة لهذه الأزمة، قام بنك الكويت المركزي بتنفيذ العديد من الإجراءات التي تهدف إلى تعزيز قدرة القطاعات المصرفية على القيام بدور حيوي في الاقتصاد وتشمل هذه الإجراءات، على سبيل المثال لا الحصر زيادة القدرة على الإقراض وتعزيز قدرات البنوك التمويلية، مع توجيهها إلى إقراض القطاعات الاقتصادية المنتجة وتوفير السيولة للعملاء المتضررين.¹

أهم الإجراءات :

- تخفيض نسبة تغطية السيولة من 100% إلى 80%
- تخفيض نسبة صافي التمويل المستقر من 100% إلى 80%
- تخفيض نسبة السيولة الرقابية من 18% إلى 15%
- رفع الحد الأقصى للفجوة التراكمية السلبية المتعلقة بالسيولة .
- الإفراج عن المصدة الرأسمالية التحوطية بنسبة 2.5% من الموجودات المرجحة بالمخاطر في صورة الشريحة 1 من حقوق ملكية المساهمين تخفيض أوزان المخاطر فيما يخص الإقراض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من 75% إلى 25% ليتم تطبيقها في احتساب الموجودات المرجحة بالمخاطر .
- رفع الحد الأقصى للتمويل المسموح به للودائع (نسبة التمويل إلى الودائع) من نسبة 90% إلى نسبة 100%
- تقديم التمويلات من البنوك بمعدلات أرباح مسيرة إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة والشركات الأخرى المتأثرة بجائحة فيروس كوفيد-19 (برنامج الائتمان العاجلة).

¹ التقرير السنوي لبنك بوبيان 2020، ص 37

الفصل الثالثإدارة المخاطر في عينة من المصارف الإسلامية

- تأجيل سداد المبالغ المستحقة من عملاء الشركات المتضررين بفيروس كوفيد-19 لمدة ستة أشهر إعتباراً من مارس 2020

- علاوة على ذلك و خلال السنة، استلمت المجموعة من الحكومة مبلغاً قدره 4.676 ألف دينار كويتي كدعم لمواجهة جائحة كوفيد-19 لتغطية مصروفات الموظفين في بعض نطاقات الإختصاص التي تعمل بها المجموعة. تم إدراج هذا المبلغ ضمن إيرادات التشغيل الأخرى في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.¹

¹ المرجع نفسه، ص37

خلاصة الفصل

من خلال هذه الدراسة قمنا بتحميل وتقييم الوضعية المالية لمجموعة من البنوك الإسلامية (بنوك الإسلامي الأردني، مصرف الراجحي، بنك بوبيان الكويتي) وذلك من خلال عرض القوائم المالية لمفتره الممتدة من 2017 إلى غاية 2021 وتحليلها ومعرفة نقاط القوة والضعف فيها باستخدام مجموعة من النسب المالية. وقد أظهرت الدراسة التطبيقية إعتاد البنوك الإسلامية المدروسة على التمويل الخارجي أكثر من التمويل الداخلي، وتمتعها بسيولة مرتفعة مما يجعلها غير معرضة لمخاطر السيولة، في حين تمتع مصرف الراجحي بنسب كفاية رأس المال أفضل من البنكين الآخرين ، أما نسب توظيف الأموال كانت مرتفعة في البنوك الإسلامية عينة الدراسة مما يعني تمتعها بكفاءة عالية في استغلال الموارد المتاحة من ودائع وحقوق ملكية أحسن استغلال، وأخيرا نسب الربحية التي كانت لصالح مصرف الراجحي مقارنة بالبنوك المدروسة التي سجت عمى العموم تذبذب في نسبيا.

الخاتمة

أصبحت مكانة البنوك الإسلامية في الاقتصاد و المجتمع حقيقة واضحة، للدور الذي تقوم به بدلا من البنوك التقليدية الذي لا تلاقي قبولا عاما، فهي تقوم بممارسة نشاطاتها وفق الشريعة الإسلامية، وتتميز بخصائصها وأهدافها وأساليب عملها المختلفة عن غيرها، ولكنها تتشارك مع المؤسسات الأخرى في كونها تسعى لتحقيق الربح وتعظيم حقوق الملكية لضمان إستمراريتها.

ولا شك أن هناك علاقة بين المخاطر وتحقيق العائد، فكلما كان البنك يتعرض لمخاطر أكبر كلما زاد مقدار ما يحققه من عوائد، وبما أن الهدف الأساسي للبنك هو تحقيق مزيد من الأرباح والعوائد، فلا يمكن للبنوك الإسلامية أن تتجاهل هذه المخاطر بل عليها أن تعمل على إدارتها بطريقة تسمح لها بممارسة نشاطها بشكل طبيعي وزيادة أرباحها وعوائدها.

ولإبراز الآليات التي تستخدمها البنوك الإسلامية لإدارة المخاطر التي تحيط بها قمنا بهذه الدراسة التي مكنتنا من الوصول إلى هذه النتائج وتقديم بعض الاقتراحات.

1. نتائج الدراسة

خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج نعرضها على النحو التالي:

❖ النتائج النظرية

✓ المصارف الإسلامية هي عبارة عن مؤسسات مالية مصرفية تقوم بدور الوساطة المالية من خلال جذب مدخرات الأفراد والمؤسسات وتوظيفها واستثمارها وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية بهدف تحقيق التنمية والعدالة والتكامل الاجتماعي، وهي لا تتعامل بالفائدة أخذا وعطاءا.

✓ تحتل إدارة المخاطر مكانة مهمة في كل من البنوك الإسلامية والتقليدية، فعلى أساسها يتوقف نجاح وسير عمل البنوك.

✓ يخضع العمل المصرفي الإسلامي لمجموعة من الضوابط والمبادئ الشرعية، الأمر الذي جعله يتعرض لمستويات أعلى من المخاطر، والتي تنقسم إلى قسمين: أما الأولى فتشترك فيها مع المصارف التقليدية كمخاطر السوق والائتمان والسيولة... الخ، أما الثانية فتتفرد بها كمخاطر صيغ التمويل ومخاطر الإزاحة التجارية ومخاطر فقدان الثقة... الخ.

✓ تعتبر المخاطر المالية الأشد خطورة على البنوك الإسلامية والتقليدية، والتي تتمثل في مخاطر الائتمان والسيولة والسوق.

✓ تكتنف كل صيغة من صيغ التمويل التي تطبقها البنوك الإسلامية جملة من المخاطر إلا أن هناك أيضا أساليب وآليات للتعامل مع هذه المخاطر بما يمكن من خلاله المحافظة على المزايا النسبية التي تتحقق في كل صيغة من هذه الصيغ وبما يضمن الصفة النوعية لها في التطبيق المصرفي الإسلامي.

❖ النتائج التطبيقية

✓ تبين لنا أن إدارة المخاطر المالية في كل من بنك الإسلامي الأردني ، الراجحي السعودي ، وبنك بوبيان الكويتي تحتل مكانة كبيرة في الهيكل الإداري لهذه البنوك، حيث تم تخصيص وحدة إدارية مختصة لإدارة هذه المخاطر، من خلال القيام بعمليات مراقبة وقياس المخاطر وإيجاد الوسائل المناسبة للتخفيف من حدتها.

✓ يعتمد كل من البنك الإسلامي الأردني ، الراجحي السعودي ، وبنك بوبيان الكويتي إدارة مخاطر الائتمان على مجموعة من الأساليب التي تهدف إلى قياس ومراقبة المخاطر الائتمانية والتخفيف من آثارها، وذلك كمايلي:

- تحديد الحد الأقصى لحجم التعرض لمخاطر الائتمان.
- تشكيل محفظة استثمارية متنوعة، سواء كان تنوع على أساس القطاعات الاقتصادية (مالي، تجاري، عقاري قطاع عام... الخ)، أو تنوع على أساس جغرافي (داخل المنطقة التي يتواجد فيها أو خارجها).
- استخدام الضمانات والرهنات.
- اقتطاع الاحتياطات من صافي الأرباح، واحتساب المخصصات لاستخدامهم.
- ✓ لا يوجد في كل من الإسلامي الأردني، الراجحي السعودي ، بوبيان الكويتي مخاطر سيولة، فبعد حساب مؤشرات السيولة لاحظنا أن البنك لا يواجه خطر سيولة.
- ✓ تتم إدارة مخاطر السيولة في البنك الإسلامي الأردني، الراجحي السعودي، وبنك بوبيان الكويتي عن طريق تحديد الأجل الزمنية لاستحقاق المطلوبات والموجودات لتجنب فجوة السيولة.
- ✓ إن خصوصية عمل البنوك الإسلامية أدى إلى تراكم فوائض سيولة لديها، وهذا بسبب ارتفاع العوائد المتحققة من عملية تمويل المشاريع حسب الصيغ التمويل الإسلامي، وأيضاً اعتماد الكبير من طرف البنوك الإسلامية على فترات استحقاق قصيرة فيما يخص المطلوبات والموجودات، كل هذا زاد من فوائض السيولة لدى البنوك الإسلامية.
- ✓ إن استخدام المشتقات المالية كأداة لإدارة مخاطر السوق غير متاحة للبنوك الإسلامية، نظراً لإفتاء بعدم جواز التعامل بها.
- ✓ تعتبر كفاية رأس المال من أهم المؤشرات التي تسعى إلى الحفاظ على السلامة المالية للبنك وحماية أموال المودعين وتغطيتها ضد المخاطر، مما يؤدي إلى زيادة ثقة العملاء وجلب المزيد من الودائع وهذا يقودنا إلى زيادة مردودية البنك ومن ثم نموه، فالبنوك الثلاثة المدروسة لا تواجه مشكلة مع كفاية رأس المال.
- ✓ لضمان التزام الإسلامي الأردني بالنواحي الشرعية، يقوم بتأسيس جهات تعنى بالرقابة الشرعية على غرار الرقابة الشرعية المصاحبة للتنفيذ، الامتثال الشرعي التابع لدائرة مراقبة الالتزام، ودائرة التدقيق الداخلي الشرعي.
- ✓ يقوم بوبيان الكويتي بإدارة المخاطر التشغيلية من خلال إطار للضوابط ومراقبة والتعامل مع المخاطر المحتملة.

2- إختبار الفرضيات

الفرضية الأولى: تقوم البنوك الإسلامية بتجميع مواردنا من مصدرين أساسيين؛ المصادر الداخلية المتمثلة في حقوق الملكية التي تشمل رأس المال المدفوع، الإحتياطات والأرباح المحتجزة، والمصادر الخارجية المتمثلة في الودائع المصرفية بمختمف أشكالها بالإضافة إلى مصادر تمويلية أخرى كإصدار الأوراق والصكوك المالية المختلفة.

تعتمد البنوك الإسلامية أسلوب المشاركة في الربح والخسارة وذلك بإتباعها أساليب تمويلية كالمضاربة، المرابحة والمشاركة... الخ، في حين تعتمد البنوك التقليدية على أسلوب الفائدة كأساس عمليا من خلال منحيا قروض لعملائها مقابل فائدة محددة مسبقا وهذا مما يثبت صحة الفرضة الأولى

الفرضة الثانية بسبب الطبيعة المميزة لعمل البنوك الإسلامية و الأساس العقائدي نتج للبنوك الإسلامية العديد من المخاطر منها ما هو مشترك مع البنوك التقليدية كمخاطر الإئتمان، مخاطر السوق، مخاطر السيولة، مخاطر التشغيلية، ومنها ما هو خاص بطبيعة عملها المتميز كمخاطر صيغ التمويل و مخاطر الإزاحة التجارية.... الخ و هذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية

الفرضية الثالثة : تتجلى آليات التقليل من المخاطر الإئتمانية في البنوك الثلاثة (البنك الإسلامي الأردني، مصرف الراجحي السعودي و بنك بوبيان الكويتي) في المخصصات، الضمانات، و الإحتياطات، كما تقوم هذه البنوك بإدارة مخاطر السيولة عن طريق مجموعة من الطرق كاختبار الأوضاع الضاغطة للسيولة و التي تعتبر أيضا وسيلة لقياس المخاطر السوقية، الإحتفاظ بأموال سائلة كبيرة، تحديد لجنة الموجودات و المطلوبات و التيرتقوم بالتقليل من تبایل آجال الإستحقاق ما بين الأصول و الخصوم، وتعتبر هذه الطرق جيدة لأن البنوك الثلاثة لم تشهد مخاطر للسيولة خلال فترة الدراسة، وهذا يثبت صحة الفرضية الثالثة.

3- اقتراحات وتوصيات

بناء على دراستنا النظرية للموضوع، وبالنظر إلى النقائص التي يمكن ملاحظتها من النتائج المتوصل إليها، ارتأينا إلى تقديم الاقتراحات التالية:

- ❖ البحث في مجال إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية لإيجاد نظام متكامل وفعال قادر على مراقبة وقياس والتخفيف من حدة المخاطر التي تواجهها البنوك الإسلامية.
- ❖ ضرورة إيجاد طرق ونماذج إحصائية لإدارة مخاطر توافق طبيعة نشاط البنوك الإسلامية، والاستفادة من تجارب البنوك التقليدية في هذا المجال.
- ❖ ضرورة إنشاء سوق مالية إسلامية وسوق ما بين البنوك الإسلامية وتفعيلها من أجل إتاحة تداول الأوراق المالية الإسلامية وإيجاد العديد من الحلول للمخاطر التي يمكن التحوط بها من خلال هذه الأسواق.
- ❖ على البنوك الإسلامية أن تنظر في جانب المشتقات المالية، كأداة مهمة لإدارة المخاطر وعدم الاكتفاء بمجرد الإفتاء بعدم جواز التعامل بها، بل يجب تطويرها بما يتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية.
- ❖ تنمية الموارد البشرية في البنوك الإسلامية والجهات الرقابية من خلال تعزيزها وتأهيلها للإشراف على مختلف المخاطر.

❖ إنشاء لجان خاصة أخرى بإدارة المخاطر للمخاطر التي ليس لديها لجان بعد، والتنسيق بينها.

4- أفاق الدراسة:

- نظرا لحدثة موضوع البنوك الإسلامية فهو فتح مجالاً واسعاً للبحث فيه، حيث تناولنا جانباً مهماً يتعلق بإدارة المخاطر المالية في البنوك الإسلامية، الذي يفتح مجالاً واسعاً للبحث منها:
- إدارة المخاطر المالية-دراسة مقارنة ما بين البنوك التقليدية و الإسلامية.-
 - إدارة مخاطر السوق في البنوك الإسلامية.
 - تحليل المخاطر المالية في البنوك الإسلامية.

قائمة المراجع

1. أحمد شعبان محمد علي، السياسات النقدية والمصرفية للبنك المركزي في إطار النظام المصرفي الإسلامي دار التعليم العالي، الإسكندرية، مصر، 2013.
2. أحمد محمد المصرفي، إدارة البنوك التجارية والإسلامية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2006.
3. أسامة عزمي سلام، شديري نوري موسى، إدار الخطر والتأمين، الطبعة الأولى، دار الحاملنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
4. ب-الرسائل الجامعية :
5. بن ابراهيم الغالي، أبعاد القرار التمويل والاستثمالي في البنوك الإسلامية، دراسة تطبيقية، الطبعة الأولى، دار النفائس، 2012.
6. بن إبراهيم الغالي، أبعاد القرار التمويلي والاستثمالي في البنوك الإسلامية (دراسة تطبيقية)، دار النفائس، الطبعة الأولى، الأردن 2013.
7. بن علي بلعوزو وآخرون، إدارة المخاطر (إدارة المخاطر، المشتقات المالية، الهندسية المالية)، الطبعة الأولى، دار الوراق، الأردن، 2013.
8. بنك الشمال الإسلامي، صيغة عقد السلم والسلم الموازي، الطبعة الأولى، الأحكام الفقهية إجراءات الدراسة و القيود المحاسبية جانفي 2012.
9. البنك المركزي العراقي، ضوابط ذات المخاطر في المصارف الإسلامية، العراق، (2018)
10. جميل سالم الزيدانين، إدارة المؤسسات المالية المتخصصة، دار زهران للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الأردن، 1995 .
11. حبيب بلبحون وآخرون، إدارة المخاطر المصرفية للإشارة إلى حالة الجزائر، جامعة محمد بوالصياف، الجزائر، 2007.
12. حربي محمد العريقات وسعيد جمعة عقل، إدارة المصارف الإسلامية، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2010.
13. حربي محمد عريقات وسعيد جمعة عقل، إدارة المصارف الإسلامية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
14. حسن يوسف داود، المصرف الإسلامي للاستثمار (نموذج مقترح)، دار النشر للجامعات، الطبعة الأولى، مصر، 2005.
15. حسين بلعجوز، مخاطر صيغ التمويل في البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية، مؤسسة الثقافة الجامعية، الجزائر، 2009.
16. خبابة عبد الله، الإقتصاد المصرفي، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2013.

قائمة المراجع

17. خبابة عبد الله، الإقتصاد المصرفي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2013.
18. خلف بن سليمان النمر، شركات الاستثمار في الإقتصاد الإسلامي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000.
19. سليمان زيدان، إدارة لاخطر والتأمين، الطبعة 1، دار المناهج، الأردن، 2013.
20. سليمان ناصر، تطوير صيغ التمويل قصير الأجل للمصارف الإسلامية، نشر جمعية القرارة، الطبعة الأولى، 2009.
21. سمير الخطيب، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، منشأة المصارف، الإسكندرية، 2005.
22. شوقي بورقبة، التمويل في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2013.
23. طارق عبد العال حماد، تقييم أداء البنوك التجارية تحليل العائد والمخاطر، سلسلة البنوك التجارية، قضايا معاصرة، الجزء 2، الدار الجامعية، شارع ذكرى غنيم، 2003.
24. عاشور يوسف حسين، أفاق النظام المصرفي الإسلامي، مطبعة الرنتيسي، فلسطين، 2003.
25. عايد فاضل الشعراوي، المصارف الإسلامية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الطبعة 2، لبنان، 2007.
26. عايد فاضل الشعراوي، المصارف الإسلامية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، لبنان، 2007.
27. عبد الغفار حنفي وسمية زكي قريا قص، المنشآت المالية ودورها في التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2014.
28. عبد الغفار حنفي، إدارة المصارف السياسات المصرفية، تحليل القوائم، الجوانب تنظيمية في البنوك التجارية والإسلامية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007.
29. عبد الله الذاهر والموفق علي الخليل، النقود والبنوك والمؤسسات المالية، الطبعة 2، مركز يزيد الكرك، 2006.
30. عبد الله بن عبد الحسين الطريقي، الإقتصاد الإسلامي، الطبعة 3، مؤسسة الجريسي لنشر والتوزيع، الأردن سنة 2009.
31. عبد النعيم مبارك وأحمد الناقة، النقود والصرافة والنظرية النقدية، الدار الجامعية، مصر، 1997.
32. عبدو عيشوش، تسويق الخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية، رسالة ماجستير، في كلية العلوم الإقتصادية تجارية وعلوم التسيير، تخصص تسويق، جامعة لخضر، باتنة، الجزائر، 2009.
33. علا فضل الشعراوي، المصارف الإسلامية: دراسة عملية فقهية للممارسات العلمية، الطبعة 2، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الأردن، 2007.

قائمة المراجع

34. عمر بوجميلة، تقييم الأداء المالي وتحليل محددات الربحية في البنوك الإسلامية -دراسة تطبيقية على مجموعة من البنوك الإسلامية-، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، 2014.
35. عيد أحمد ابو بكر ووليد إسماعيل السيفو، إدارة الخطر والتأمين، دار اليازوري، الأردن، 2009، ص27.
36. فليح حسن خلف، البنوك الإسلامية، عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، 2006.
37. فوزي عطوي، علم الاقتصادي في النظم الوضعية والشريعة الإسلامية، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي، لبنان، 2005.
38. قادري محمد الطاهر و آخرون، المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، دار مكتبة حسين العصرية، لبنان، 2014.
39. محسن الربيعي، حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة، الطبعة 1، دار اليازوري، الأردن.
40. محمد أحمد الشافعي، المصارف الإسلامية، دار أمجد للنشر، الأردن، 2014.
41. محمد رفيق المصري، التأمين وإدارة الخطر، تطبيقات على التأمينات العامة، دار زهوان، الأردن، 2009.
42. محمود حسن صوان، أساسيات العمل المصرفي الإسلامي، دار وائل للنشر، الأردن 2001.
43. حمود عبد الناصر براني أبو شهد، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، الطبعة 1، دار النفاس للنشر و التوزيع، الأردن، 2013.
44. ناصر الغريب، إدارة الأصول ومخاطر التمويل في العمل المصرفي التقليدي والإسلامي، اتحاد المصارف العربية، مصر، 2002.
45. رابعا : أطروحات ورسائل الجامعية
46. أولا: الأطروحات
47. نجار حياة، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل -دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية- أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2014.
48. ثانيا: الرسائل الجامعية
49. مطهري كمال، دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير في العلوم التسيير تخصص مالية جامعة وهران، (2011 - 2012) ص 122.
50. نعيم نمر داوود، البنوك الإسلامية نحو اقتصاد اسلامي، دار البلدية، الأردن، 2012.

قائمة المراجع

51. وائل عربيات، المصارف الإسلامية والمؤسسات الاقتصادية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2006.
52. يعرب محمود، إبراهيم الجبوري، دور المصارف الإسلامية في التمويل والاستثمار، دار الحامد، الأردن، 2014.
53. **خامسا: المجلات**
54. بوسعيد محمد عبد الكريم، بوزيان محمد، إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية -دراسة حالة بنك البركة الجزائري-، مجلة المالية والأسواق، العدد 01، 2019.
55. خديجة خالدي، البنوك الإسلامية، مجلة دفاتر MECAS، العدد 12، المجلة 2 تلمسان.
56. رعد محمد نجم ونعم حسن نعمة، المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي الواقع والتحديات، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 12، العدد 2، جامعة بغداد، العراق، 2010.
57. رقية بوحيزر ومولود لعراية، واقع تطبيق البنوك الإسلامية المتطلبات اتفاقية بازل 2، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد الاسلامي، م 23، ع 2، 2010.
58. رندة جرودي وغيمان يوسف، إدارة المخاطر السوقية في المصارف الإسلامية، مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية جامعة محمد خيضر، بسكرة، المجلد 1، العدد (11)، 2017.
59. زبير عياش وسميرة مناصرة، التمويل الإسلامي كبديل لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد 3، جامعة العربي بن مهيدي أم بواقي، الجزائر، 2016.
60. سمير عبد الرزاق السرايري، قياس الأداء المالي للمصارف التجارية السعودية وتقييمها، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 43_44، 2008.
61. صالح صالح ونوال بن عمارة، الصيغ التمويلية و معالجتها المحاسبية بمصارف المشاركة (دراسة تطبيقية بينك البركة الجزائري) مجلة الباحث، العدد 2، 2003.
62. طهراوي أسماء وبن حبيب عبد الرزاق، إدارة المخاطر في الصيرفة الإسلامية في ظل معايير بازل، دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد 19، العدد 1، الجزائر.
63. عبد الحسين جاسم محمد، أثر نسبة الاحتياطي القانوني على أداء المصارف التجارية -دراسة تحليلية في البنك العربي الأردني- المجلة العراقية للعلوم الإدارية، العدد 23، العراق، 2009.
64. مختار بونقاب و مريم بلأطرش، مبدأ إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، دراسة حالة بنك البركة الجزائري، مجلة أوراق إقتصادية، العدد 3، 2019.
65. مخلد حمزة جدوع، محمد عبد الواحد جياس، تقييم الأداء المالي باستخدام بعض مؤشرات الربحية والسوق -دراسة حالة في عينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية- مجلة كلية الرافدين الجامعة للعلوم، العدد 39، العراق، 2016.

قائمة المراجع

66. معهد الدراسات المصرفية، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، السلسلة السابعة، العدد 6، الكويت، جانفي 2015.
67. نهى مجدي عبده عبد الواحد عاصم وآخرون، مؤشر مقترح لقياس مدى الإفصاح المحاسبي والبيئي عن التنوع البيولوجي وارتباطه بمؤشرات الأداء المالي للشركات، مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد 22، العدد 04، مصر، 2021.
68. ثانياً - الملتقيات و المؤتمرات و الندوات:
69. بوعظم كمال وشوقي بورقبة، تطوير نظام إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية ضرورة حتمية في ظل الأزمة المالية العالمية، الملتقى الدولي الثاني الأزمة المالية الراهنة و البدائل المالية و المصرفية (النظام المصرفي الإسلامي نموذجاً)، المركز الجامعي بخميس مليانة، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 5-6 ماي 2009.
70. سليمان ناصر وعواطف محسن، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية، الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي، الواقع ورهانات المستقبل، المنعقد يومي 23-24 فيفري 2011، غرداية، الجزائر.
71. شابرا محمد وخان أحمد، الرقابة و الإشراف على المصارف الإسلامية، ورقة مناسبات رقم 3، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب، السعودية، 2000.
72. ضرار الماحي العبيد أحمد، أنواع المخاطر التي تواجه المالية الإسلامية وكيفية إدارتها، ورقة مقدمة إلى ندوة بنك السودان المركزي، فرع ودمني بعنوان المخاطر التي تواجه المالية الإسلامية وكيفية معالجتها، 20 ديسمبر، 2011.
73. عبد العزيز بن محمد الرينش، حكم بيع العربون، وحدة البحوث الشرعية، الإصدار رقم 6، جامعة القصيم، 1430.
74. كمال رزيق وآخرون، إدارة مخاطر القروض الاستثمارية في البنوك التجارية، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الخامس، جامعة فيلادلفيا، الأردن، أيام 4-5، جويلية 2007.
75. المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب، الإدارة المؤسسية في المؤسسات المالية الإسلامية، ورقة مناسبات 6، المملكة العربية السعودية.
76. موسى شحادة، تجارب مؤسسات التمويل الإسلامي (تجربة البنك الإسلامي الأردني)، ورقة مقدمة لملتقى الإستثمار و التمويل الإسلامي في الشرق الأوسط، مركز الملك حسين بن طلال للمؤتمرات - البحر الميت -، 02/6/2022 .
77. سادسا - التقارير السنوية
78. تقرير البنك المركزي الأردني، الإستقرار المالي، 2018.
79. التقرير السنوي لبنك بوبيان سنة 2017.

قائمة المراجع

80. التقرير السنوي لبنك بوبيان سنة 2018.
81. التقرير السنوي لبنك بوبيان لسنة 2019.
82. التقرير السنوي لبنك بوبيان لسنة 2020.
83. التقرير السنوي لبنك بوبيان لسنة 2021
84. التقرير السنوي للبنك الأردني الإسلامي، 2017.
85. التقرير السنوي للبنك الأردني الإسلامي، 2018.
86. التقرير السنوي للبنك الأردني الإسلامي، 2020.
87. التقرير السنوي للبنك الأردني الإسلامي، 2019.
88. التقرير السنوي للبنك الأردني الإسلامي، 2021.
89. التقرير المالي السنوي لمصرف الراجحي 2017.
90. التقرير المالي السنوي لمصرف الراجحي 2018.
91. التقرير المالي السنوي لمصرف الراجحي 2020.
92. التقرير المالي السنوي لمصرف الراجحي 2021
93. التقرير المالي السنوي لمصرف الراجحي، 2019.
- سابعاً: المواقع الإلكترونية :
94. الموقع الرسمي للبنك الإسلامي للتمويل والإستثمار
- <http://www.jordanislamicbank.com>.95
- <http://www.alrajhibank.com>..96

ثامناً: المراجع باللغة الإنجليزية

97. Asian institute of finance, **risk management in Islamic banks**, Malaysia, 2013.
98. IRMAN FEBIANTO, **adapting risk management for profit and los, sharing franking of Islamic banks**, Indonesia, 2012.

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل مختلف الاستراتيجيات المطبقة من طرف البنوك الإسلامية في إدارة المخاطر وقد تناولنا في دراستنا ثلاث مصارف إسلامية عربية هي البنك الإسلامي الأردني ، مصرف الراجحي وبنك بوبيان الكويتي ، خلال الفترة 2021/2017. ومن خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى مجموعة من النتائج أهمها:

تواجه البنوك الإسلامية عينة الدراسة مجموعة من المخاطر والتي تتمثل في مخاطر الائتمان والسيولة والسوق. وتعتمد هذه البنوك عدة وسائل كالضمانات والمخصصات وغيرها في إدارة مخاطر الائتمان تهدف الى قياس ومراقبة المخاطر الائتمانية والتقليل منها، بينما تعتمد على طريقة اختبار الأوضاع الضاغطة لإدارة مخاطر السوق ومخاطر السيولة.

الكلمات المفتاحية: البنوك الإسلامية، إدارة المخاطر، مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، مخاطر السوق.

Abstract :

This study aims to analyze the various strategies applied by Islamic banks in risk management. In our study, we addressed three Arab Islamic banks: Arab Islamic International Bank, Al Baraka Banking Group and Bahrain World Bank, during the period 2017/2021. Through this study, a series of results have been reached, the most important of which are:

Islamic banks face a range of financial risks that are credit, liquidity and market risks. These banks adopt various means such as guarantees, allocations and others in credit risk management aimed at measuring, controlling and mitigating credit risks, while relying on the method of testing pressures to manage market and liquidity risks.

Keywords: Islamic banks, risk management, credit risk, liquidity risk, market risk.